

فهي يلي

السنة الثانية والعشرون - تموز / يوليو ٢٠٢١

العدد 271

مجلة شعرية تصدر عن مؤسسة شفاء الثقافة والاعلام للكويت الفيليين
SHAFAG FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAUL KURD

"نفط العراق تحت تصرف ترمب"

◀ أجيال على قارعة الطريق: من المسؤول ؟

◀ العمالة الأجنبية.. مجتمعات موازية تثير القلق!

◀ ضرائب تتسع وخدمات سيئة.. العراقيون يدفعون أكثر

خارج أروقة الإعلام: زلزال التأثير الرقمي في العراق

ينهمك عدد كبير من فتيان وشبان البلاد في صناعة المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي مثل "فيسبوك" و"يوتيوب" و"إنستغرام" و"تيك توك" وغيرها. وتُشكّل هذه الظاهرة جزءاً بارزاً من واقع الحياة الاجتماعية والإعلامية في البلد. وفي ظل غياب الإحصاءات الرسمية، تُقدّر مراكز الرقابة الإعلامية الرقمية عدد مستخدمي الشبكات الاجتماعية بأكثر من 32 مليون شخص، أي نحو 70% من سكان العراق، وبشكل الفتيان والشباب القسم الأكبر منهم. وقد تحولت هذه المنصات الرقمية اليوم إلى ملتقى وميدان للتعبير عن الرأي ونقل التوجهات الواقعية للحياة.

يسير هذا المجتمع بسرعة مذهلة نحو الحداثة الرقمية، انطلاقاً من رؤية الجيل الجديد الذي يرى أن من حقه كسر الحواجز والقيود التقليدية، وجعل الشوارع والمجمعات التجارية الكبرى ساحات للتجمع من أجل لقاء شخصية معروفة في شبكات التواصل الاجتماعي. وفي المقابل، ليسوا قليلين أولئك الذين يرون هذا الحماس ويتساءلون بدهشة: عن أي شيء يبحث هؤلاء الفتية؟ ومن أين جاءت هذه الأسماء التي لا يعرفها أحد؟

منذ سنوات يدور عالم آخر في مخيال وزوايا عقول الجيل العراقي الجديد: عالم لا يمر بالضرورة عبر أروقة الإعلام الرسمي أو الملتقيات التقليدية أو شاشات التلفزة المعروفة. وفي معظم الأحيان، لا يهضم الجيل المتقدم في السن هذا التحول الكبير وما زال يعتقد بأن الثقة والشهرة يجب أن يمرا بمعايير التقاليد والإعلام الكلاسيكي، من دون أن يشعر بأن هؤلاء الفتية الذين لا تتجاوز أعمارهم الثمانية عشر عاماً يرون أن العلاقات الإنسانية ونماذج الأبطال لها نسيج مختلف تماماً. بالنسبة لهذا الجيل، ورغم كل ما يقال عن وجود الكثير من المحتوى الهابط أو سيل من التفاهة واللغة الركيكة، فإن المدون (البلوغر) الفلاني واليوتيوبر الشاب الذي يصنع محتواه من داخل غرفته عبر المقاطع المصورة، هو أخف ظلاً بألف مرة، ومعبر بشكل أكبر، وموضع ثقة أكبر من أي وجه تقليدي أو رسمي. فهؤلاء لا يبنون أي جدار فيما بينهم وبين مشاهديهم، ويقومون من دون أي سائر وبغفوية وبلغتهم الخاصة بالتعبير عن همومهم وآلامهم اليومية وعلاقاتهم. ويكمن سر استمرارهم ومحبتهم في قلوب الناس في صراحتهم وصدقهم؛ وعندما يقرؤون التعليقات، يجيبون عليها ويخلقون حس المشاركة في صناعة وخلق المضمون الذي يقدمونه للمشاهد والقارئ.

وهذا بالضبط هو ما تعجز الجهات الرسمية ووسائل الإعلام المحلية الضخمة عن إنتاجه، رغم كونها ما تزال تمتلك الأدوات والقوة والتمويل اللازم للتطور؛ وإذا سارت الأمور على هذا المنوال فإن صوتها أو مكانتها قد تضعف في مستقبل هذا البلد.

إن تزايد جاذبية وتأثير هذا الفضاء يتطلب عدم إنكار تأثير (نجوم الشارع المجهولين). وبدلاً من أسئلة الاستنكار مثل: من هؤلاء؟ أو هل هذه الأمور مهمة؟ يجب الاعتراف بالحقيقة التي تؤكد بأن هؤلاء النجوم صنعوا أنفسهم بأنفسهم.

رئيس التحرير

24



الذكاء الاصطناعي في العراق.. معركة بنية وعقول تستبق التكنولوجيا

32



ظل للفتيات ووقاية لكبار السن.. ماذا تعرف عن درع البغداديين في الصيف

38



معتقدات "الفونغ شوي" تدخل منازل العراقيين بحثاً عن الرزق والثراء

اقرأ في العدد ايضاً

رياض الأطفال الأهلية.. رسوم تستنزف جيوب العائلات البغدادية

84

كيف تحولت "الكوتا النسائية" لقيود تحددها السلطات؟

مدينة الإله إنليل.. نيبور أقدم مركز روحي بوادي الرافدين

90



12

عمرها ٢٠٠٠ عام افتتاح أكبر مستودع للـ "هيزه" في كرمانشاه

أسرة التحرير

رئيس التحرير

علي حسين فيلي

info@shafaaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

سكرتير التحرير

صادق الازرقى

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

FAILY MAGAZINE

فيلي

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق



صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دهزگای رۆشنبیری و راگه‌یانندنی کوردی فه‌یلی

SHAFaq FOUNDATION OF CULTURE&

MEDIA FOR FAILI KURD

271

السنة الثانية والعشرون

تموز / يوليو ٢٠٢٦



صورة الغلاف:

:Instagram

iraq.places & travelbybilal

رحلة العلم والجهاد الشخصي
وُلد الشيخ مراد (مراد بن ويس بن مراد زنگنة) في مدينة خانقين عام 1870م لأبوين كورديين. انطلق في مسيرته العلمية من مساجد ومدارس مدينته العريقة على ضفاف نهر الوند، وتعلم على أيدي كبار علماءها، ومنهم الشيخ فتاح. ولعمق رغبته في التبحر في العلوم الإسلامية، انتقل إلى الحوزة العلمية في مدينة النجف الأشرف، حيث درس على يد المرجع الديني الكبير آية الله العظمى السيد أبي الحسن الموسوي الأصفهاني، وتعمق في دراسة الفقه، والشريعة، والمنطق، والفلسفة، والعرفان (التصوف الإسلامي).
ورغم مكانته العلمية، تميز الشيخ بزهد شديد ونبل ترجم في سلوكه اليومي؛ إذ أبى أن يعتمد على المعونات المخصصة لطلبة العلوم الدينية، واختار كسب عيشه من كد يده ممتنًا مهنة بسيطة كـ "إسكافي" (تصليح الأحذية). وكان يقسم دخله المحدود مناصفة، فُقيقت نفسه بنصفه، ويوزع النصف الآخر على الفقراء والمحتاجين من أبناء مدينته.
"حسينية المزرعة": منبر للتأخي والوعظ الكوردي
بعد عودته إلى خانقين، أصبح للشيخ ثقل ديني واجتماعي كبير، وكان له الدور الأساسي في تأسيس وإدارة "حسينية المزرعة"، التي تحولت تحت إشرافه إلى مركز للتأخي يجمع شتى الأطياف. وتتميز الشيخ بالقاء المواعظ والخطب الدينية باللغة الكوردية لتفهم أهل المنطقة، بينما كان يعاونه علماء آخرون يخطبون بالعربية وغيرها، مستندا إلى فكر متسامح يركز على القيم الإنسانية المشتركة. ولم يكن الشيخ معزولا عن قضايا وطنه؛



الشيخ الزاهد مراد زنگنة صوت كربلاء بالكوردية الكلهورية في خانقين

ماجد سوره ميري

تمر علينا في الثاني عشر من تموز، ذكرى رحيل العالم الديني والشاعر العرفاني الكوردي البار، الشيخ مراد زنگنة (شيخ موراد زهنگنه)، الذي غيبه الموت عام ١٩٧٥م. وتأتي هذه المناسبة لتسليط الضوء على مسيرة حافلة بالعطاء، والتضحية، والزهد، نجح خلالها الراحل في مواجهة التحديات السياسية بصلابة الإيمان، ومداواة جراح مجتمعه بلبس التسامح والانفتاح الإنساني بعيدا عن التعصب الطائفي والقومي الضيق.

”

"لطالما ساد الاعتقاد لدى بعض المؤرخين والباحثين بأن إرث الشيخ مراد ظل حبيس الذاكرة الشفاهية؛ إلا أن الوثائق التاريخية الحية تنصف الكبار دائماً. إذ يتجلى عمق الشيخ الأدبي والعرفاني في أثره النفيس المطبوع والموثق رسمياً: ديوان "گولزاری كه ربه لای عشق" (گلزار كربلاء العشق) ."

إذ دفع ضريبة مواقفه السياسية والوطنية في العهد الملكي بالاعتقال والسجن لمدة عام كامل في مدينة الرمادي، ثم النفي إلى مدينة كركوك بأمر من رئيس الوزراء آنذاك نوري السعيد. وبعد ثورة 14 تموز 1958، واصل نضاله السلمي وانتهى لـ "حركة أنصار السلام" مدافعا عن العدالة الاجتماعية وقيم السلم الأهلي.

النتاج المطبوع: "گولزاری كه ربه لای عشق" لطالما ساد الاعتقاد لدى بعض المؤرخين والباحثين بأن إرث الشيخ مراد ظل حبيس الذاكرة الشفاهية؛ إلا أن الوثائق التاريخية الحية تنصف الكبار دائماً. إذ يتجلى عمق الشيخ الأدبي والعرفاني في أثره النفيس المطبوع والموثق رسمياً: ديوان "گولزاری كه ربه لای عشق" (گلزار كربلاء العشق) - بجزأین. (تتوفر عندنا نسخة من الجزء الثاني نرفق لها صورة).

ويُعد هذا الكتاب، المرتبط رسمياً باسم "حسينية المزعة في خانقين"، وثيقة تاريخية ولغوية استثنائية تتميز بالآتي:

• تجسيد ملحمة الطف: يضم الكتاب قصائد ومراث بليغة للإمام الحسين (عليه السلام) وأهل بيته وأصحابه الذين استشهدوا في معركة الطف، صيغت بروح

متصوفة تفيض حزنا وولاء لقيم التضحية والعدالة.

• أصالة اللهجة الكهلورية الخانقينية: كتب الشيخ هذه المراثي والملاحم باللهجة الكوردية الكهلورية (الخانقينية)، ليطوع هذه اللهجة الجنوبية العريقة في تدوين الأدب الديني الالتزامي، رابطا الوجدان الشعبي لأهل المنطقة بقضية كربلاء بلغتهم اليومية المحكية.

• التوثيق التاريخي الرسمي: خرج الكتاب

للنور عام 1392 هـ - 1972 م، حيث طُبع في "مطبعة الجمهورية" بمدينة كركوك، وحمل رقم الإيداع الرسمي (755 لسنة 1972) في المكتبة الوطنية ببغداد، تزامنا مع الشعار العالمي لليونسكو آنذاك "سنة الكتاب الدولية".

الكنوز المخفية: مؤلفاته المخطوطة (غير المطبوعة)

إلى جانب أثره المطبوع السالف ذكره، كشفت مصادر توثيقية مؤكدة عن امتلاك

الشيخ مراد زنگنة لثروة علمية وأدبية ما زالت محتفظة بشكلها الخطي (كمخطوطات)، وتكشف عن تنوع نتاجه اللغوي بين الكوردية والعربية، وعمق اهتماماته الفقهية والفلسفية، وهي:

* لاله زاری عه شق .. گولزاری حکمته (مروج العشق وریاض الحکمة): مخطوط شعري وفلسفي يمثل قمة نتاجه العرفاني باللغة الكوردية.

* روضة الايمان وحديقة العرفان: مخطوط مصنف باللغة العربية، يتعمق فيه الشيخ في مسائل السلوك، الإيمان، والتصوف الإسلامي الشامل.

* رسالة الأحكام: كتاب خطي مصنف باللغة العربية أيضا، ويعد رسالة فقهية وعلمية تبين تبحره في الأحكام الشرعية والفقه الحوزوي.

* أقمار الهداية: أثر خطي قيم يضاف إلى سلسلة نتاجه المعرفي والتوجيهي لأبناء الأمة.

دعوة للحفاظ على التراث

إن سيرة الشيخ مراد زنگنة، المتمثلة في مواقفه الإنسانية الشجاعة، وفي ديوانه النادر "گولزاری كه ربه لای عشق"، ومخطوطاته الأربعة الثمينة التي لم ترَ النور بعد، تستصرخ اليوم المؤسسات الثقافية، والجامعات، والباحثين في اللسانيات والتراث. إنها دعوة مفتوحة لإعادة تحقيق هذه المجلدات المطبوعة والمخطوطة وتدوينها رقميا ثم طباعتها، ليبقى هذا المنار المعرفي الخانقيني حيا في ذاكرة الأجيال القادمة كرمز للتعايش، والزهد، والأدب الملتزم.

له چاپخانه‌ی جمهوری له کەركووك چاپکراوه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

١٣٩٢ هـ * ١٩٧٢ م

گولزاری

که ربه لای عشق

گولزار

خانقین حوسه‌ی نیه‌ی مه‌زرعه

ماموستا شیخ موراد زه‌نگنه

به‌رگی دووهم

طقس تشمر

رواية جبال زاغروس عن الحزن والأسى في إيلام

ف. فليبي
في أحضان منحدرات جبال زاغروس، لا يزال الطقس القديم المعروف بـ"تشمر" (چمر) يروي فصول حزن جماعي متجذر في ثقافة أهالي محافظة إيلام الغربية إيران.

ويرى شريفي أن الحضور المتزامن للموسيقى المحلية، وفن النذب (المويه)، والشعر الارتجالي، والرموز الطقسية مثل "الكِتل" (الفرس الرمزية المجهزة بالحداد)، والمشاركة الواسعة من القبائل والعائلات، يعكس الغنى الثقافي وتجذر هذا التقليد في المجتمع الإيلامي. يبدو "تشمر" في ظاهره مراسم وداع راحل، لكنه في عمقه يروي أسلوباً للعيش المشترك، حيث لا يُترك الإنسان وحيداً في غمّه، بل يجتمع الجار والصديق وابن القبيلة لتقاسم الأحزان، وهذه الميزة تحديداً جعلت من هذا الطقس رمزاً للرأس

السورنا، وصدور الوجهاء، وروايات الأجيال المختلفة. وفي هذا الصدد يقول المدير العام للتراث الثقافي والسياحة والصناعات اليدوية في محافظة إيلام، فرزاد شريفي: "يعد طقس تشمر أحد أبرز مظاهر التراث الثقافي غير المادي في محافظة إيلام، إذ يضم منظومة من العناصر الثقافية والفنية والموسيقية والأدبية والاجتماعية". ولفت إلى أن "هذا الطقس ليس مجرد مراسم عزاء، بل هو رمز للتلاحم الاجتماعي، والتضامن القبلي، ونقل القيم الثقافية بين الأجيال".

هذا الطقس يعد لغة بحد ذاته، لغة تروي الفقدان والاحترام والتضامن. العزاء.. طقس للتعاطف في الماضي، ومع انتشار نبأ وفاة كبار وجهاء القبيلة، كان الناس يتدفقون من القرى البعيدة والقريبة للمشاركة في "تشمر"، قاطعين مسافات طويلة سيراً على الأقدام أو على متن الخيول، لإيمانهم بأن الحضور في هذا الطقس هو أداء لواجب احترام الإنسان ودلالة على التضامن الاجتماعي. ومع مرور الزمن، تحول هذا الطقس إلى جزء من الذاكرة التاريخية لإيلام، ذاكرة حية باقية في الأنين الجنائزي، وألحان

ويضيف التقرير أن "تشمر" طقس تغلغل في عمق ثقافة أهالي إيلام، ورغم التحولات الاجتماعية وتغير نمط الحياة، فإنه لا يزال يحافظ على مكانته في العديد من مناطق المحافظة. هذا الطقس ليس مجرد استعراض، بل هو جزء من حياة الناس، جزء من ثقافة تجسد احترام الإنسان، والتعاطف، والمساندة في أصعب لحظات الحياة. في ميدان "تشمر"، كل شيء ينبض بالمعنى، من أصوات السورنا إلى الحركة البهائية للرجال، ومن عويل النساء إلى الرموز الشاخصة في قلب المراسم. حتى الصمت في

كلمات. ويعزف مزمار "السورنا" شجوه ببطء، وتبدأ طبول "الدهل" بإيقاع ثقيل وموزون، ليتردد الصدى في تعاريج الجبال معلناً عن إقامة طقس حي في ذاكرة هذه الأرض منذ قرون، إنه طقس "تشمر". بداية الرواية وبحسب التقرير فهنا لا يقتصر الحزن على ذرف الدموع فحسب، بل يُروى رثاء، بالموسيقى، والنذب، والصمت، وبالخطوات الوئيدة التي تطأ التراب، ولبسان حال مجتمع يؤمن بأن أي فاجعة يجب ألا تقع على كاهل عائلة بمفردها.

ويتجاوز العزاء في هذا الطقس، حدود الشعور الفردي ليتحول إلى تجربة اجتماعية وطقسية، حيث تصبح ألحان مزمار "السورنا" أو "الزرن"، والعويل الجنائزي المحلي (المويه)، والاحتشاد الشعبي، لغة مشتركة للتعاطف والذاكرة التاريخية لهذه الأرض. وبحسب تقرير لوكالة "فارس"، ترجمته مجلة "فيلي": لم تكد الشمس تبلغ كبد السماء حتى تبدد صمت منحدرات زاغروس بلحن مألوف، لحن لا يمثل لأهالي إيلام مجرد صوت آلة موسيقية، بل هو رسالة فهمتها الأجيال المتعاقبة دون الحاجة إلى

المال الاجتماعي لأهالي إيلام، رأس مال يقوم على التعاطف والمشاركة والاحترام، ويقف صامدا في وجه الفردية المعاصرة.

رواية التاريخ في قلب الطقس في هذا الطقس، لكل حركة دلالة، فاصطفاف الرجال وتحركهم بخطوات وثيدة حول الميدان ليس مجرد حركة رمزية، بل هو آية المساندة والاحترام. والصمت الفاصل بين ألحان السورنا والدهل يمنح فرصة للتأمل في حياة الإنسان الراحل، فيما تقلب مراثيات النساء دفترا غير مكتوب من الذكريات، والشجاعة، والمواقف النبيلة، والأيام المشتركة.

ومن المميزات البارزة لهذا الطقس ارتباطه الوثيق بالموسيقى. ففي كثير من الثقافات، تعزف الموسيقى للفرح، أما في إيلام، فإن مزمار السورنا في "تشمر" هو لغة الأسى، لحن يصدح لا للترفيه، بل ليروي

ألم الفقدان، وواجب الاحترام، وقيمة التعاطف.

ويقول كريم، وهو عازف وموسيقي محلي: "كل مقام موسيقي في تشمر ينقل شعورا مختلفا. العازف ليس مجرد مؤدٍ، بل هو راو لإحساس يعيشه مئات الأشخاص في آن واحد. ولعل هذا هو السبب في أنه مع بدء عزف السورنا، يعود الكثير من الحاضرين تلقائيا إلى سنوات خلت، وإلى ذكريات ظنوا أنها طويت في طي النسيان".

إلى جانب الموسيقى، يحظى الـ"موه" (الندب الشجي) بمكانة خاصة، إذ تكون هذه المراثيات ارتجالية في الغالب، وتصاغ بناء على مناقب الفقيد، متحدثة عن شجاعته، أو كرمه، أو لوعة فراقه. هذا الارتجال جعل من الـ"موه" جزءا مهما من الأدب الشفهي في إيلام، يتناقله الرواة جيلا بعد جيل، ولا يزال حيا في ذاكرة نساء هذه

الديار الطاعنات في السن.

وفي بعض المناطق، تشكل رموز مثل "الكتل" جزءا من طقس "تشمر"، و"الكتل" هو فرس يُزين بملابس وأسلحة الفقيد كرمز لمكانته الاجتماعية أو شجاعته، وحضوره في المراسم ليس مجرد رسم قديم، بل هو تجسيد رمزي لاحترام المجتمع لمن غاب عن دنياهم.

جهود صون الإرث

يشير فرزاد شريفي إلى أهمية هذا الطقس، قائلا: "يعتبر تشمر جزءا من الذاكرة التاريخية والهوية الجمعية لأهالي إيلام، وله دور كبير في صون اللغة والموسيقى والأدب الشفهي والطقوس المحلية للمنطقة. وإن إدراج هذا الطقس في قائمة الآثار الوطنية غير المادية للبلاد يجسد قيمته الوطنية وضرورة حماية هذا الإرث الثمين".

وأضاف شريفي: "من أهم الخطوات المتخذة

لصون هذا الطقس هو تسجيله رسميا في قائمة الآثار غير المادية للبلاد تحت الرقم 31 بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2011 (7 دي 1390 هـ)، وهي خطوة مهدت الطريق لتوفير الحماية القانونية والتعريف بهذا الإرث على نطاق أوسع".

ووفقا لشريفي، فإن المديرية العامة للتراث الثقافي والسياحة في المحافظة سعت خلال السنوات الأخيرة لتوثيق "تشمر" ليس فقط في ذاكرة الناس، بل في الوثائق الثقافية للبلاد أيضا.

وأضاف شريفي: "توثيق المراسم، وتسجيل الروايات الشفهية، وتسجيل المقامات الموسيقية والمراثيات، وإعداد الأفلام والصور لطرق تنفيذ الطقس، وإجراء البحوث الأنثروبولوجية (العلم بشرية)، كانت من أهم الخطوات المتخذة في هذا المجال".

وشدد مدير عام التراث الثقافي في إيلام على دور التعليم في حفظ هذا الإرث، قائلا: "إن دعم الباحثين والفنانين المحليين، وإقامة المهرجانات الثقافية، وتثقيف جيل الشباب، والتعريف بهذا الطقس في البرامج الثقافية والأكاديمية، هي خطوات أخرى من شأنها المساهمة بفعالية في نقل هذا التقليد إلى الأجيال القادمة".

بين الأصالة والمستقبل يقف "تشمر" اليوم في نقطة التقاء الماضي بالمستقبل. فمن جهة، لا يزال هذا الطقس يُقام في العديد من القرى والمناطق العشائرية في إيلام بأصالته القديمة ذاتها، ومن جهة أخرى، فإن تغير نمط الحياة، والتوسع العمراني، وهجرة جيل الشباب، وتراجع البنى التقليدية، يضع مستقبل الكثير من الطقوس المحلية أمام تساؤلات حتمية وجادة.

ويقول بيري، وهو خبير في مجال التراث الثقافي: "على الرغم من أن تسجيل الطقس في قائمة الآثار الوطنية يعد خطوة مهمة لحمايته، إلا أنه ليس ضمانا لديمومته. فالتراث غير المادي يبقى حيا عندما يتدفق في تفاصيل حياة الناس، عندما تألف أذان الأطفال لحن السورنا، ويدرك المراهقون فلسفة الـ(موه)، ويرى جيل الشباب في تشمر جزءا من هويته لا مجرد رسم بال". وفي السياق ذاته، أشار فرزاد شريفي، إلى طاقات هذا الطقس في مجال السياحة الثقافية، صرح قائلا: "يملك طقس تشمر إمكانات عالية للتعريف به في قطاع السياحة الثقافية والأنثروبولوجية، لكونه يمزج بين الموسيقى الطقسية، والأدب الشفهي، والأزياء التقليدية، والرموز القومية، والطقوس الاجتماعية. والتعريف الصحيح بهذه المراسم يمكن أن يسهم في تقديم الثقافة المحلية لإيلام على المستويين الوطني والدولي، ويهيئ الأرضية لجذب السياح المهتمين بالثقافات المحلية".

وأكد شريفي في الوقت نفسه على ضرورة الحفاظ على أصالة الطقس، مردفا: "تشمر مراسم عزاء حقيقية وجزء من الحياة الثقافية للناس، ولا ينبغي تحويله إلى مجرد عرض أو حدث تجاري، لذا يجب أن يتم تطوير السياحة المرتبطة بهذا الطقس بمشاركة مباشرة من المجتمع المحلي، مع مراعاة الحرمات الثقافية والحفاظ على البنية التقليدية للمراسم".

ووفقا لشريفي، فإن الإدارة الصحيحة للسياحة الثقافية يمكن أن تسهم في خلق فرص اقتصادية للمجتمعات المحلية، وتساعد في الوقت ذاته على صون واستمرارية هذا الإرث الثمين، شريطة أن تحظى المكانة الثقافية لهذا الطقس بالأولوية دائما.



جولة تفقدية للمصنع، أن "حماية العلامة التجارية للسمن التقليدي هي حماية للهوية الاقتصادية للمحافظة". وأشار إلى أن هذا النموذج يمثل التطبيق الحقيقي لـ "الاقتصاد المقاوم والمستدام"، حيث يساهم ربط المصانع الحديثة بالمرأة الريفية في تمكين المجتمعات المحلية، والحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، فضلاً عن ضمان استمرار تدفق المنتجات العضوية عالية الجودة إلى الأسواق المحلية والعالمية بتغليف عصري يحفظ أصالتها التاريخية.

شتوية تعتمد على اللفت والقمح المستنبت. بقلادة "عش زاغروس": وهي محاكاة محلية ومبتكرة للحلويات الشرقية بروح كرمانشاهية. المرأة العشائرية ووفقاً لإدارة المشروع، ترتبط المنشأة بشبكة تضم أكثر من 300 عائلة من المجتمعات الريفية والعشائرية المتنقلة في جبال زاغروس، مع التركيز بشكل خاص على النساء الكورديات اللواتي يمتلكن المعرفة الفطرية لإنتاج اللبن والقشطة وتحضير الجلود (الهيزه). من جهته، أكد محافظ كرمانشاه، خلال

المنتج المرتبط تاريخياً بثقافة الأرض وجذورها العشائرية". الموروث الشعبي ولم يقتصر صون الموروث الغذائي على السمن؛ بل شمل إعادة إحياء منتجات فولكلورية أخرى من مطبخ زاغروس مثل: "الترخينه" (Terxîne): وهي حساء كوردي تقليدي ومجفف يُصنع من البرغل واللبن المتخمر والأعشاب الجبلية، حيث تمكن المشروع عبر إعادة التغليف والتسويق الحديث من رفع قيمتها السوقية لضمان عائد عادل للمزارعين. "الشلمينة" (Selmine): وهي وجبة تراثية

والدبس لحفظ السمن لسنوات طويلة دون أن يفقد خواصه، بل يكتسب عبرها نكهة عطرية مدخنة فريدة ومميزة. وقال ناصر غولي، مؤسس "بيت السمن الكرمانشاهي" ومدير المجمع، إن المشروع الذي أسس قبل أربع سنوات بتمويل ذاتي بالكامل دون الاعتماد على القروض المصرفية، يهدف إلى "حماية الهوية البصرية والذوقية للمنتج الأصيل في وجه موجات التقليد التجاري التي تشهدها الأسواق". وأضاف غولي: "هدفنا هو إعادة طرح السمن الكوردي بهويته الحقيقية ووفقاً للوصفة التاريخية، للحفاظ على أصالة

واستناداً إلى تقرير ترجمته مجلة "فيلي"، جاء ذلك خلال زيارة رسمية لوفد من مسؤولي قطاعات الغذاء والدواء والزراعة في المحافظة لمجمع "فابريكا" الإنتاجي، والذي يعد أول مشروع استثماري في إيران ينجح في هندسة ومكننة خط إنتاج يحاكي حرفياً "وصفة عتيقة" لإنتاج السمن تعود إلى نحو ألفي عام، كانت تتوارثها الأجيال في جبال زاغروس وعشائرها الكوردية. ويشير باحثون في التراث الشعبي الكوردي إلى أن "الهيزه" ليست مجرد وعاء تخزين، بل هي ابتكار قديم يعتمد على معالجة جلود الحيوانات ببعض النباتات البرية

فيلي:

في خطوة تجمع بين ريادة الأعمال الحديثة وصون الأنثروبولوجيا الغذائية. افتتحت في مدينة زاغروس الصناعية بمحافظة كرمانشاه الكوردية غربي إيران أكبر مستودع في العالم لـ "الهيزه" (Hîze / هيزه): وهي الأوعية الجلدية التقليدية المصنوعة من جلد الأغنام أو الماعز والمخصصة لحفظ وتعتيق السمن الكوردي الأصيل، والمعروف تاريخياً في المنطقة باسم "روغن كرمانشاهي" أو السمن الزاغروسي.

عمرها 2000 عام

افتتاح أكبر
مستودع
للـ "هيزه" في
كرمانشاه





التغيرات الهيكلية في نمط الحياة الحديثة، قائلا: "يملك هذا القطاع طاقة استيعابية عالية لخلق وظائف مستدامة في الأرياف، خاصة مع الطفرة الأخيرة التي تشهدها الأسواق في الطلب على المنتجات المستدامة والصديقة للبيئة".

وأكد محسني على ضرورة بناء شراكات ومنافذ تسويق حديثة لضمان ربط المنتج الريفي بالأسواق العالمية.

وبرى خبراء اقتصاد محليون أن دمج الإرث التاريخي بالخطط التنموية في إلام يعكس توجهها أوسع للاستثمار في "الاقتصاد الإبداعي"، حيث تشكل الصناعات الحرفية القائمة على الخامات البيئية المحلية نموذجا للمشاريع منخفضة التكلفة وعالية العائد، والتي تسهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة للأسر الريفية.

للاقتصاد الزراعي، ولها دور محوري في رفع مستويات دخل الأسر الريفية واستبقائها في قرأها".

وأضاف أن "الإدارة تعمل على تقديم تسهيلات مالية، وتهيئة منافذ بيع جديدة، وتطوير آليات التصدير لتحويل هذا الفن إلى علامة تجارية (براند) ثقافية واقتصادية على المستويين الوطني والدولي لدعم قطاع السياحة".

الجدور التاريخية من جهته، أشار معاون الصناعات اليدوية في المحافظة نور الدين محسني، إلى العمق التاريخي لهذه الحرفة، موضحاً أن أقدم قطعة حصير مكتشفة في المنطقة تعود إلى موقع أثري في "دهلران" ويقدر عمرها بأكثر من 8 آلاف عام.

وأوضح أن الحرفة تمكنت من الصمود رغم

وبحسب تقرير ترجمته مجلة "فيلي"، تشهد المحافظة حالياً نشاطاً ملحوظاً لـ 20 ورشة إنتاجية متخصصة في حياكة ألياف النباتات وخوص النخيل، حيث نجحت في تحويل هذه الحرفة التراثية إلى خط إنتاج تجاري يلبي متطلبات الديكور الحديث والتصميم الداخلي، إلى جانب السلال والفرش التقليدية.

دعم خطط التصدير وفي هذا السياق، كشف المدير العام للتراث الثقافي والسياحة والصناعات التقليدية في إلام، فرزاد شريفي، عن وضع خطة إستراتيجية لتوسيع هذه الورش، مع التركيز على مقاطعتي "أبدانان" و"دهلران" كأولويات راهنة.

وقال شريفي إن "الصناعات اليدوية في المناطق الريفية تمثل رافداً أساسياً ومكملاً

حرفة عمرها ٨ آلاف عام..

إقبال متزايد يدفع الحصير الإيلامي نحو العالمية

فيلي :

بدأت صناعة الحصير التقليدية في محافظة إلام الفيلية غربي إيران، والتي تمتد جذورها التاريخية إلى نحو ثمانية آلاف عام، تتحول من مجرد إرث ثقافي وتاريخي، إلى قطاع اقتصادي حيوي يسهم في توليد فرص العمل والحد من الهجرة الريفية، مدفوعاً بزيادة الإقبال العالمي والمحلي على المنتجات الطبيعية والمصنوعة يدوياً.

ذو الفقار الأكثر طلباً..

آخر صانعي السيوف في كركوك يصارعون الاندثار

فيلي :

**بين وهج النار المتصاعد من "الكورة"، ورنين المطرقة
الذي يملأ أزقة سوق كركوك الكبير، يبدأ الحديد
رحلته الطويلة ليصبح سيفاً لامعاً.**

كنت أرافق والدي ووالدتي إلى متجرنا في سوق كركوك الكبير، وهناك بدأت رحلتي مع صناعة السيوف، فقد نشأت بين أصوات المطرقة ورائحة الحديد الساخن. ويوضح البياتي، لمجلة "فيلي"، أن سوق كركوك كان يضم في الماضي عشرات الورش التي يعمل فيها حدادون ونقاشون وحرفيون متخصصون في صناعة مقابض السيوف وأغمادها، إلا أن أغلب هذه الورش أغلقت أبوابها بسبب تراجع الإقبال على الصناعة المحلية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، ومنافسة

فضلاً عن التجار القادمين من خارج العراق، لكن هذه الصناعة أخذت تتراجع تدريجياً مع دخول السيوف المستوردة وإغلاق معظم الورش القديمة، حتى لم يبق اليوم في سوق كركوك سوى حرفيين اثنين يواصلان العمل، في محاولة للحفاظ على مهنة توارثتها عائلات المدينة جيلاً بعد جيل. ويقول أحد أقدم صانعي السيوف في سوق كركوك، عماد البياتي، إن "علاقته بهذه المهنة بدأت قبل أن يدرك تفاصيلها"، مضيفاً: "كان عمري عامين فقط عندما

ورغم أن الحطب الذي كان يشعل أفران الحدادة لعقود طويلة استبدل اليوم بالغاز والكهرباء، فإن النار بقيت العنصر الأهم في هذه الحرفة، فهي التي تمنح الحديد ليونته قبل أن يتحول، بين يدي الحداد، إلى نصل يحمل تاريخاً يمتد لمئات السنين. وللسنوات طويلة، كان سوق كركوك الكبير واحداً من أشهر الأسواق العراقية في صناعة السيوف والخناجر، إذ ضم عشرات الورش والمتاجر التي كانت تصنع السيوف يدوياً وتستقبل الزبائن من مختلف المحافظات،



آخر صانعي السيوف في كركوك ..

ومع انطفاء أفران كثيرة في سوق كركوك الكبير، ما تزال نار "الكورة" مشتعلة في متجرين فقط، يواصل فيهما آخر صانعي السيوف طرق الحديد وصقل الفولاذ، في محاولة للحفاظ على حرفة قاومت الزمن، لكنها تقف اليوم أمام اختبار البقاء في ظل هيمنة المنتجات المستوردة وتراجع الإقبال على الصناعة المحلية.

والكرم، وهو ما يحافظ على جزء من الطلب في الأسواق رغم تغير طبيعة استخداماتها. ويؤكد الحرفيون أن إنقاذ هذه المهنة يتطلب دعماً حكومياً للحرف التقليدية، وإدراجها ضمن برامج حماية التراث غير المادي، إلى جانب إقامة معارض ومهرجانات متخصصة وتشجيع الشباب على تعلم أسرارها، بما يضمن انتقالها إلى الأجيال المقبلة.

ويرى شاكر، لمجلة "فيلي"، أن التميز يمتد أيضاً إلى صناعة مقابض السيوف، إذ تستخدم أخشاباً طبيعية عالية الجودة، إلى جانب العظام والقرون الطبيعية، ومنها عظام الغزال، فضلاً عن الزخارف المعدنية الدقيقة التي تمنح السيف قيمة فنية وتراثية، الأمر الذي يجعلها أكثر جذباً للهواة الاقتناء.

والسورية بين 300 و400 دولار، في حين تباع بعض النماذج الاقتصادية بأسعار أقل تبعاً لنوعية الفولاذ والزخارف والمقبض والغمد. كما يلفت عباس، إلى أن غالبية الزبائن يشترون السيوف اليوم لأغراض الزينة أو كهدايا تقدم في المناسبات الرسمية والعشائرية، كما يقتنيها بعض المسؤولين والشخصيات الاجتماعية ورجال الأعمال، فضلاً عن هواة جمع القطع التراثية، فيما تراجع استخدامها العملي بصورة كبيرة مقارنة بما كانت عليه في الماضي. ويتابع قائلاً أن سيف الإمام علي (ذو الفقار) ما يزال يحتل المرتبة الأولى من حيث الطلب، يليه السيف العربي ثم السيف العثماني، فيما يفضل بعض الزبائن اقتناء نسخ مطابقة لسيوف تاريخية معروفة، سواء للعرض داخل المنازل أو في المضاييف والقاعات الرسمية. أسباب تراجع الصناعة من جانبه، يوضح الباحث التاريخي محمد شاكر أن شهرة السيوف التركية والباكستانية لا ترتبط بالاسم فقط، وإنما بجودة المواد الأولية المستخدمة في صناعتها، ولا سيما الفولاذ عالي الصلابة الذي يمنح السيف قوة ومتانة وعمراً أطول.

ويضيف أن استمرار هذه الحرفة بات مهدداً في ظل عزوف الشباب عن تعلمها، وغياب الدعم للصناعات التراثية، الأمر الذي يجعل مستقبلها مرهوناً بقدرة الحرفيين القلائل المتبقين على نقل خرايمهم إلى جيل جديد، قبل أن تختفي واحدة من أقدم المهن التي اشتهرت بها مدينة كركوك. الأسعار تصل إلى 600 دولار ويرى صانع السيوف في سوق كركوك، كامل عباس، أن التحدي الأكبر الذي تواجهه هذه الحرفة اليوم لا يكمن في قلة الزبائن فحسب، وإنما في هيمنة السيوف المستوردة على السوق العراقية، بعد أن كانت المنتجات المحلية تصدر المشهد لعقود طويلة. ويقول عباس، لمجلة "فيلي"، إن السيوف التركية والباكستانية أصبحت الأكثر طلباً لدى الزبائن، لما تمتاز به من جودة في التصنيع، ودقة في التشطيبات، وتنوع في التصميم، فضلاً عن توفرها بأحجام وأشكال تناسب مختلف الأذواق. ويشير إلى أن أسعار السيوف تختلف بحسب بلد المنشأ ونوعية المواد المستخدمة في صناعتها، إذ قد يصل سعر السيوف التركية والباكستانية الفاخرة إلى نحو 600 دولار، بينما تتراوح أسعار السيوف الإيرانية

المنتجات المستوردة التي اجتاحت الأسواق العراقية خلال السنوات الأخيرة. ويؤكد أن السيف العراقي لم يعد يستخدم كما كان في الماضي، بل تحول إلى قطعة تراثية يقتنيها هواة جمع التحف، أو تقديم هدية في المناسبات الرسمية والعشائرية، فضلاً عن استخدامها في بعض الطقوس الصوفية والمهرجانات التراثية. ويبين أن أكثر السيوف طلباً في الأسواق العراقية هو سيف الإمام علي (ذو الفقار)، لما يحمله من رمزية دينية وتاريخية، إذ يحرص كثير من المواطنين على اقتنائه وتعليقه في المنازل أو المضاييف، أو تقديمه هدية، إلى جانب السيوف العربية والعثمانية التي ما تزال تحظى بإقبال محبي التراث. صناعة السيف تجمع بين النار والخبرة ورغم أن أدوات الحدادة تطورت، وأصبحت الأفران الحديثة تعمل بالغاز والكهرباء بدلاً من الحطب، فإن البياتي يشير إلى أن جوهر المهنة لم يتغير، فالنار ما تزال المعيار الحقيقي في تشكيل الحديد، وهي التي تحدد جودة النصل وصلابته، بينما تبقى خبرة الحداد العامل الأهم في صناعة سيف يجمع بين القوة وجمال التصميم.



ويتحدث شاكر، بالقول إن "العراق كان يمتلك تقاليد عريقة في صناعة السيوف، وكانت مدن عدة، من بينها كركوك، تضم حرفيين مهرة استطاعوا، عبر عقود طويلة، إنتاج سيوف اشتهرت بجودتها، إلا أن الانفتاح على الأسواق العالمية، وارتفاع كلفة الإنتاج المحلي، وقلة الأيدي العاملة الماهرة، كلها عوامل أدت إلى تراجع هذه الصناعة تدريجياً".

وما تزال بعض الطرق الصوفية في العراق تستخدم السيوف في طقوس ومراسم دينية متوارثة، كما تحضر السيوف في عدد من المهرجانات التراثية والعروض الفلكلورية، فضلاً عن استخدامها في المناسبات العشائرية بوصفها رمزاً للقوة والهيبة

”

" قد يصل سعر السيوف التركية والباكستانية الفاخرة إلى نحو 600 دولار، بينما تتراوح أسعار السيوف الإيرانية والسورية بين 300 و400 دولار، في حين تباع بعض النماذج الاقتصادية بأسعار أقل تبعاً لنوعية الفولاذ والزخارف والمقبض والغمد."

"نفت العراق تحت تصرف ترمب"

لماذا يتكرر السؤال الجدلي سنوياً؟

■ فيلي

كلما جدد رئيس أميركي حالة الطوارئ الخاصة بالعراق، يعود السؤال نفسه إلى الواجهة، "هل تسيطر الولايات المتحدة على أموال النفط العراقية؟"



”

" التحدي الحقيقي
يتمثل في بناء
مؤسسات مالية وقانونية
قوية تسمح للعراق
مستقبلاً بالخروج
من هذه المنظومة
الاستثنائية، مع الحفاظ
على الحماية القانونية
لأصوله في الخارج "

فيه بتوضيح صحة المعلومات المتداولة بشأن مشروع لتزويد الخزين النفطي الأمريكي بنحو نصف مليون برميل يوميًا، وإنشاء صندوق للطاقة والتنمية بالتعاون مع الولايات المتحدة. وطلبت النائبة بمعرفة ما إذا كان المشروع قد أقر رسميًا من مجلس الوزراء أو وزارة النفط، وما إذا كانت الكميات ستكون ضمن حصة العراق في تحالف "أوبك+" أو خارجها، فضلًا عن آلية التسعير، وطبيعة المقابل المالي، وما إذا كانت الصفقة ستتم نقدًا أو وفق نظام المقايضة مقابل مشاريع تنفذها شركات أمريكية. كما استفسرت عن الشركات المنفذة، ومنافذ التصدير، والعوائد الاقتصادية المتوقعة، إضافة إلى مطالبتها بتزويد البرلمان بدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا.

يتمثل في بناء مؤسسات مالية وقانونية قوية تسمح للعراق مستقبلًا بالخروج من هذه المنظومة الاستثنائية، مع الحفاظ على الحماية القانونية لأصوله في الخارج. في المقابل، نبه المحلل الاقتصادي العراقي المقيم في السويد حسين العسكري أن جميع الأموال الناتجة عن بيع النفط العراقي تذهب إلى حساب مصرفي لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وليس إلى بنك داخل العراق. وقال العسكري إن هذا الحساب يخضع لإشراف الإدارة الأمريكية ووزارة الخزانة، مشيرًا إلى أن تجديد حالة الطوارئ السنوي يمنح واشنطن استمرارية في هذا الإطار القانوني. أسئلة نيابية وفي خضم هذا الجدل، دخل مجلس النواب على الخط، إذ وجهت النائبة هيام الياسري سؤالًا برلمانيًا عاجلاً إلى وزارة النفط، طالبت

تعرض الأموال العراقية للحجز أو المصادرة مستقبلًا. من جانبه، رأى أستاذ الاقتصاد الدولي نوار السعدي أن تمديد حالة الطوارئ لا يعني فرض وصاية أمريكية جديدة على العراق، بل استمرار إطار قانوني قائم منذ عام 2003 لحماية الأصول العراقية الواقعة ضمن الاختصاص القضائي الأمريكي. لكنه أشار في الوقت نفسه، إلى أن استمرار العراق، بعد أكثر من عشرين عامًا، ضمن هذه الترتيبات الاستثنائية، يبعث برسالة بأن الاقتصاد العراقي ما يزال مرتبطًا بمنظومة قانونية نشأت بعد الحرب. وأضاف أن القضية لا تتعلق باستيلاء الولايات المتحدة على الأموال، وإنما باستمرار الحاجة إلى حماية دولية للأصول العراقية، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى اكتمال السيادة المالية للعراق. وبحسب السعدي، فإن التحدي الحقيقي

مؤكدًا أن الأموال تبقى ملكًا للعراق وتستخدم في تمويل الموازنة العامة بعد استكمال الإجراءات المالية المعتمدة. وأشار الحسني، إلى أن جميع الحسابات الخارجية التي يديرها البنك المركزي العراقي موجودة حاليًا في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مبيّنًا أن النظام المالي العالمي يقوم على حماية متبادلة بين البنوك المركزية، وأنه لم يسبق في التاريخ الحديث أن استولت الولايات المتحدة على أموال بنك مركزي مودعة لدى الاحتياطي الفيدرالي. متى ينتهي هذا النظام؟ ورجح الحسني أن إنهاء هذه الآلية ليس قرارًا سياسيًا بسيطًا، بل يحتاج إلى معالجة قانونية ومالية واسعة، إضافة إلى توفير بدائل دولية تمنح الأصول العراقية مستوى الحماية نفسه من الدعاوى القضائية. وأكد أن أي انتقال إلى نظام جديد ينبغي أن يتم ضمن تفاهات دولية تضمن عدم

الموجودة ضمن الولاية القضائية الأمريكية. ومنذ ذلك التاريخ، دأب جميع الرؤساء الأمريكيين، جمهوريين وديمقراطيين، على تجديد هذا القرار بصورة سنوية. أين تذهب أموال النفط؟ الخبير المالي محمد الحسني أوضح لمجلة "فيلي"، أن عائدات صادرات النفط العراقية تودع، وفق آليات مالية معتمدة منذ عام 2003، في حساب خاص لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، بإدارة البنك المركزي العراقي. وقال الحسني إن الهدف من هذا الترتيب هو حماية الأموال العراقية من الدعاوى القضائية وإجراءات الحجز التي قد تتعرض لها في الخارج، وليس وضعها تحت تصرف الولايات المتحدة. وأضاف أن تجديد الأمر التنفيذي إجراء روتيني يتكرر كل عام، ولا يعني أن واشنطن تستولي على الإيرادات النفطية أو تديرها،

قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تمديد حالة الطوارئ الوطنية المتعلقة بالعراق لعام إضافي، أعاد الجدل السياسي والاقتصادي داخل البلاد، خصوصًا مع تداول معلومات تحدثت عن أن جميع عائدات النفط العراقية أصبحت "تحت سيطرة" واشنطن في حساب لدى الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. ورغم الجدل الذي يتكرر سنويًا مع كل تمديد للأمر التنفيذي الأمريكي، يتفق معظم الخبراء على أن القرار لا يمنح واشنطن ملكية أو حق التصرف بعائدات النفط العراقية، بقدر ما يبقى على منظومة قانونية أنشئت في ظروف استثنائية بعد عام 2003. لكن استمرار العمل بهذه المنظومة لأكثر من عقدين يفتح، في المقابل، نقاشًا أوسع داخل العراق بشأن موعد الانتقال إلى مرحلة تصبح فيها الدولة قادرة على حماية أصولها المالية بنفسها، بعيدًا عن أي ترتيبات استثنائية فرضتها مرحلة ما بعد الحرب. ماذا يعني قرار ترامب؟ وبحسب الأمر التنفيذي الذي بعث به الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس في الرابع من أيار/مايو 2026، فإن تمديد حالة الطوارئ جاء لأن الأوضاع المرتبطة باستقرار العراق ما تزال تمثل "تهديدًا غير عادي واستثنائيًا" للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة. وأكد ترامب أن حالة الطوارئ، التي أعلنت لأول مرة في 22 أيار/مايو 2003 بموجب الأمر التنفيذي رقم 13303، ستبقى نافذة بعد 22 أيار/مايو 2026. وكان هذا الأمر قد صدر بعد الغزو الأمريكي للعراق، استنادًا إلى قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية، بهدف إزالة العقبات أمام إعادة إعمار العراق، واستعادة الأمن، وحماية الأصول العراقية



الذكاء الاصطناعي في العراق..

معركة بُنية وعقول تستبق التكنولوجيا



فيلي :

يشكل الذكاء الاصطناعي اليوم أحد أبرز محركات التحول في الإدارة والاقتصاد والإعلام والخدمات، ولم يعد اعتماده ترفاً تقنياً، بل ضرورة تفرضها متطلبات التنمية والتنافسية.

وفي العراق، تزايد الدعوات إلى تبني استراتيجية وطنية متكاملة تضمن توظيف هذه التقنيات بصورة فعّالة وأمنة، في ظل تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، والإطار التشريعي، وتأهيل الكوادر، فضلاً

عن حوكمة البيانات والأمن السيبراني. وتجمع آراء مسؤولين وأكاديميين ومتخصصين في أحاديث منفصلة لمجلة "فيلي"، على أن نجاح هذا التحول لا يتحقق بمجرد اقتناء التقنيات الحديثة، بل ببناء

منظومة مؤسسية قادرة على استيعابها وإدارتها. معضلة البنية التحتية وفي هذا السياق، يرى المتحدث باسم هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، حيدر نجم

العلاق، أن نجاح المؤسسات العراقية في توظيف الذكاء الاصطناعي يرتبط بالحصول على التقنيات الحديثة وبناء منظومة متكاملة تشمل البنية التحتية والتشريعات والموارد البشرية.

ويؤكد العلاق لمجلة "فيلي"، أن الأولوية تتمثل في الاستثمار بالبنية التحتية الرقمية عبر تطوير مراكز البيانات، والجوسبة السحابية، وشبكات الاتصالات.

ويشير إلى اهتمام الهيئة بهذا الملف، إلى جانب العمل على إعداد لوائح تنظيمية تخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على تدريب الكوادر الوطنية وإدماج هذه التقنيات في مختلف مراحل التعليم. ويتفق مع هذا الطرح الأكاديمي والمتخصص في الدراسات الإعلامية الدكتور حيدر شلال متعب، الذي يؤكد أن ضعف البنية

التحتية الرقمية في عدد من المؤسسات، سواء على مستوى مراكز البيانات أو شبكات الاتصالات أو الأمن السيبراني، يمثل التحدي الأكبر أمام تبني الذكاء الاصطناعي.

ويشدد متعب خلال حديثه لمجلة "فيلي"، على أهمية ضخ استثمارات حكومية ومؤسسية جادة لتهيئة بيئة تقنية قادرة على استيعاب تطبيقات تحليل البيانات الضخمة، مع توفير قواعد بيانات دقيقة ومحدثة تدعم عمليات صنع القرار.

من جانبه، يوضح رئيس مؤسسة بغداد للتواصل والإعلام الرقمي الدكتور صفد الشمري، أن كفاءة أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد بصورة مباشرة على جودة البنية التحتية الرقمية.

ويدعو الشمري خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إلى تطوير مراكز البيانات وتحديث شبكات الاتصالات وتوفير بيئات حوسبة آمنة، بما يضمن قدرة المؤسسات على الاستفادة من التطبيقات الذكية في تحسين الأداء وتسريع الخدمات.

تقنين الذكاء الاصطناعي ورغم أهمية البنية التحتية، فإن الخبراء يرون أن غياب التشريعات يمثل عقبة لا تقل خطورة، حيث يشير حيدر نجم العلاق إلى أن هيئة الإعلام والاتصالات تتجه نحو إقرار لوائح تنظم استخدامات الذكاء الاصطناعي، بما يواكب التطورات المتسارعة في هذا المجال.

بدوره، يؤكد الدكتور حيدر شلال متعب أن العراق يحتاج إلى تشريعات واضحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي، وتحث خصوصية البيانات، وتحدد المسؤوليات القانونية والأخلاقية المرتبطة بالأنظمة الذكية، بما يمنع إساءة الاستخدام ويعزز ثقة المجتمع بهذه التقنيات.

أما الدكتور صفد الشمري فيشدد على أن الإطار القانوني ينبغي أن يواكب الابتكار دون أن يعيق تطوره، مع وضع ضوابط للشفافية والمساءلة والأمن السيبراني، وضمان عدم توظيف الذكاء الاصطناعي بما يمس الحقوق والحريات أو الأمن الوطني.

تأهيل العقول أولاً وتتفق الآراء على أن العنصر البشري يبقى

الحلقة الأهم في عملية التحول الرقمي، إذ يؤكد حيدر نجم العلاق، أن تأهيل الكوادر الوطنية عبر برامج تدريبية مستمرة وإدماج الذكاء الاصطناعي في المناهج التعليمية يمثلان شرطاً أساسياً لتحقيق الفائدة المرجوة من هذه التقنيات.

من جانبه، يرى الدكتور حيدر شلال متعب أن أكبر خطأ قد تقع فيه المؤسسات هو الاعتقاد بأن شراء التقنيات الحديثة وحده كاف لتحقيق التحول الرقمي.

ويؤكد أن الاستثمار الحقيقي يجب أن يركز على تدريب الموظفين وتطوير مهاراتهم في تحليل البيانات وإدارة الأنظمة الذكية، إلى جانب إدخال برامج متخصصة في الجامعات ومراكز التدريب.

أما الدكتور صفد الشمري، فيذهب إلى أن التحدي الحقيقي لا يكمن في نقص التقنيات، بل في نقص الخبرات القادرة على إدارتها.

ويدعو إلى إطلاق برامج تدريب وطنية، وبناء شراكات بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لإعداد متخصصين في علوم البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، فضلاً عن تحديث المناهج الجامعية لتواكب متطلبات الاقتصاد الرقمي.

تحديث المنظومة الإدارية من جهته، يطرح الأكاديمي والباحث في الدراسات الإعلامية والرقمية الدكتور مسلم عباس زاوية مختلفة، إذ يرى أن المؤسسات العراقية بحاجة إلى إعادة تصميم أنظمتها الإدارية لتتوافق مع متطلبات الذكاء الاصطناعي.

ولفت عباس خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن هذه المؤسسات ما تزال متأخرة في هذا المجال ولم تمارس تحديثاً حقيقياً، وأن استخدام الذكاء الاصطناعي يجري غالباً بصورة غير منظمة، بعيداً عن سياسات وخطط معتمدة من الجهات العليا.

ويضيف أن المرحلة الحالية تتطلب تعديلات تشريعية وإدارية واسعة تجعل الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسياً من نظام العمل المؤسسي، مع توافر إرادة وطنية واضحة تقود هذا التحول.



مرثية النحاس والصوف والحديد..

الحرف اليدوية تصارع الزمن في أسواق الموصل القديمة

في فيلي

يجلس الحاج أبو محمد وحيداً في دكانه الصغير الصامت وسط سوق "الصوافة" بالجانب الأيمن لمدينة الموصل. يده الممتلئتان بالتجاعيد والخبرة تداعبان ما تبقى من الصوف الأبيض الناعم "الجزز" الحاضر في زوايا المحل، وينظر بحسرة إلى الممرات الهادئة التي هجرها الصخب وتحولت تدريجياً لبيع الملابس الجاهزة والمستوردة، ليعلن دون أن يدري عن مشهد درامي يمثل الكفاح الأخير لأقدم مهن "أم الربيعين".

على ضفاف نهر دجلة لغسل جزز الصوف وتجهيزها ببهجة وأغانٍ تراثية تسبق حفلات الزفاف، قبل إرسالها إلى (النداف) ثم (الصواف).

ويكمل: "اليوم تلاشت تلك المظاهر تماماً، وحلت السلع المستوردة من أغذية البوليستر الرخيصة بدلاً من دفء الصوف الطبيعي"، مشيراً إلى أن "غياب الدعم الحكومي والتحول الاستهلاكي جعل دكانه آخر القلاع المقاومة في سوق الصوافة".

من الصوف إلى النار
القصة الحزينة لـ"سوق الصوافة" ليست معزولة، بل هي فصل من فصول تراجع الهوية البصرية والتراثية لأسواق الموصل القديمة، التي تعرضت لدمار هائل خلال العمليات العسكرية لطرد تنظيم "داعش" عام 2017، ثم واجهت لاحقاً إهمالاً حكومياً واضحاً في ملف إعادة إحياء الحرف التقليدية.

فيذا غادرت دكان أبو محمد وتوجهت نحو سوق الحدادين، ستستقبلك رائحة الحديد والنار، ولكن دون الجلبة المعهودة.

هنا، يقف الحاج أحمد حداد (65 عاماً) أمام ورشته، ممسكاً بملقطه ومطرقة، ويؤكد لمجلة "فيلي"، أن "السوق الذي كان يغذي نينوى والمحافظات المجاورة بالآلات الزراعية والإنشائية اليدوية يمر بمرحلة احتضار".

يقول: "كنا نشغل عشرات العمال في المحل الواحد، اليوم بالكاد نجد عملاً لشخصين. الأدوات المستوردة الرخيصة والأجهزة من مناشئ مختلفة قضت على الإنتاج المحلي، فضلاً عن عدم وجود أي تسهيلات أو إعفاءات تضمن بقاءنا".

صرخة النحاس في سوق الصفارين
ليس بعيداً عن سوق الحدادين، يقبع سوق الصفارين، المعلم التاريخي الذي كان يضج بإيقاعات الطرق على النحاس لإنتاج الأواني والدلال واللوحات الفنية. هذا السوق الذي وثقت تقارير "منظمة اليونسكو" أهميته

التراثية كأحد شرايين الهوية الموصلية، بات يعاني من صمت شبه كامل.

الحرفيون في سوق الصفارين يعززون هذا الاندثار الممنهج إلى عوامل عدة تلخص الواقع الحرفي في العراق أهمها ارتفاع أسعار المواد الخام وعدم توفر النحاس بأسعار مدعومة من الدولة يرفع تكلفة المنتج اليدوي بشكل كبير.

وكذلك عزوف الجيل الجديد، حيث تطلب هذه المهن جهداً بدنياً شاقاً ومردوداً مادياً شحيحاً، مما دفع الأبناء لتترك حرف الآباء والبحث عن وظائف حكومية أو مهن أسهل. بالإضافة إلى ذلك غياب السياحة والتسويق: وغياب المعارض والمنافذ السياحية القادرة على تصريف هذه المنتجات التراثية كقطع فنية وهدايا للسياح.

رصاصة الرحمة على التراث
وتؤكد التقارير الصادرة عن الحرفيين في مدينة الموصل، والمنظمات التراثية المحلية، أن ما يحدث لأسواق الموصل هو "فقدان لذاكرة المدينة الإنسانية".

ورغم الوعود الرسمية المتكررة بإعادة تأهيل الأسواق التراثية، إلا أن الواقع يشير إلى أن الجهود تركزت فقط على البناء الخارجي للأسواق (الجدران والأسقف) دون الالتفات إلى الحرفي نفسه. فالحرفيون يطالبون بقروض ميسرة، وتوفير مواد أولية مدعومة، وحماية جمركية للمنتج الوطني بوجه المواد المستوردة، وهي أمور غائبة تماماً عن أجندة الجهات المعنية.

ويبقى الحاج أبو محمد في سوق الصوافة، والحاج أحمد حداد في سوق الحدادين، وزملائهم في سوق الصفارين، يمثلون الخطوط الأمامية لمعركة خاسرة ضد الزمن والإهمال. إنهم لا يبيعون صوفاً أو حديدًا أو نحاساً فحسب، بل يبيعون ما تبقى من روح الموصل القديمة. في انتظار التفتاة حقيقية تنقذ هذه الكنوز الحية قبل أن تغلق دكاكينهم للمرة الأخيرة، ويتحول التراث إلى مجرد صور في كتب التاريخ.



وأمانة للحصول على خدمات الصيانة، دون الحاجة إلى الاعتماد على الأب أو الزوج أو أحد الأقارب لنقل السيارة إلى المناطق الصناعية."

وتوضح أن "المشروع لا يستهدف النساء فقط، بل إن العديد من أصدقائها الرجال باتوا يستشيرونهن بشأن أعطال سياراتهم، وتمكنت بالفعل من حل عدد من المشكلات الفنية التي واجهت مركباتهم". وتشير هديل إلى أن "أكثر الحالات التي تتعامل معها تتعلق بظهور مؤشر Check Engine، الذي يعد من أكثر الأعطال شيوعاً لدى أصحاب السيارات".

وبين الفن وصناعة المحتوى وعالم الميكانيك، تواصل هديل رسم مسار مختلف لحياتها، آملة أن تكون تجربتها خطوة نحو كسر الصورة النمطية لعمل المرأة في المهن الفنية والتقنية، وإثبات أن الشغف والمعرفة قادران على فتح أبواب لا تعترف بالفوارق التقليدية بين الرجال والنساء.

وصيانتها على يد علي سعيد، (هم اشخاص مختصين بعالم السيارات).

وأصبحت هديل، وفقاً لما تقول، قادرة على تنفيذ العديد من الأعمال الفنية، من بينها تبديل البطاريات والزيوت، وتشخيص الأعطال باستخدام أجهزة الفحص الإلكتروني، والتعامل مع بعض المشكلات الكهربائية، إضافة إلى تفكيك ضفائر الأسلاك، وهو ما أكسبها خبرة حقيقية تجاوزت حدود صناعة المحتوى والإعلان. ورغم ذلك، ما تزال تواجه تحدياً جوهرياً يتمثل في تردد العديد في تسليم سياراتهم لامرأة، إذ ما يزال مشهد امرأة تعمل داخل ورشة لتصليح السيارات يبدو غريباً وغير مألوف لدى شريحة من المجتمع.

كما تتابع هديل، حديثها بالقول إنها "تسعى بكل جدية إلى تغيير هذه النظرة المجتمعية من خلال إثبات كفاءتها عملياً"، موضحة أن "حلمها الأكبر يتمثل في افتتاح كراج خاص بالنساء، يوفر لهن بيئة مريحة

لكن هذه النكسة لم تمنع هديل من البحث عن طريق آخر لتحقيق ذاتها.

وعادت هديل، إلى العراق في العام 2018، وبدأت مشوارها في المجال الفني، حيث عملت ممثلة في المسرح والتلفزيون بين عامي 2018 و2020، قبل أن تخوض تجربة الدراما التلفزيونية مع المخرج علي فاضل في العام 2021، وتواصل مشاركتها في الأعمال الرمضانية حتى اليوم.

وإلى جانب التمثيل، عملت أيضاً في صناعة المحتوى الرقمي، فبدأت كصانعة محتوى متخصصة في الأطعمة، لكنها سرعان ما اكتشفت أن هذا المجال لا يحقق طموحها، فقررت الانتقال إلى المحتوى العام، قبل أن تجد شغفها الحقيقي في عالم السيارات، لتصبح بذلك من النساء القلائل اللواتي افتتحن مساراً في مجال صيانة السيارات. وتقول هديل، في حديثها لمجلة "فيلي"، إن "علاقتها بالسيارات بدأت من معاناتها الشخصية مع الأعطال المتكررة التي كانت تتعرض لها سيارتها، إذ دفعها تلك المشكلات إلى محاولة فهم أسباب الأعطال وتشخيصها بنفسها".

وتضيف أن "دخولها، بالصدفة، إلى أحد الكراجات المتخصصة كان نقطة التحول الحقيقية في حياتها، حيث وجدت بيئة مختلفة أثارت اهتمامها وشجعتها على التعمق أكثر في هذا المجال".

ومع مرور الوقت، لم تكتفِ هديل، بتصوير الإعلانات الخاصة بالسيارات، بل بدأت بحضور دورات تدريبية على أيدي مختصين، من بينهم منذر الصقر وأيمن كاليبرا، كما تعلمت أساسيات تفكيك أجزاء السيارات

فيلي :

لم تكن رحلة هديل سعد كاظم (26 عاماً) تقليدية، فبينما كانت تحلم بإكمال دراستها بعد عودتها من سوريا، وجدت نفسها أمام عقبة كبيرة، بعدما رفضت الجهات المختصة في بغداد معادلة شهادتها الإعدادية، بسبب دراستها في معهد غير معترف به من قبل وزارة التربية، وطلب منها العودة إلى مراحل دراسية سابقة.

من المسرح إلى كراج السيارات عراقية تشق طريقها لعالم الميكانيك



الدرجات الخاصة

كيف تتحكم الأحزاب بمفاصل الدولة العراقية؟

في فيلي

تعود قضية "الدرجات الخاصة" في العراق إلى واجهة الجدل السياسي والإداري، بوصفها أحد أكثر الملفات ارتباطاً بتوازنات النفوذ داخل مؤسسات الدولة، في وقت تؤكد فيه حكومة علي الزيدي أن أولويتها هي ترسيخ معايير الكفاءة والنزاهة بعيداً عن المحاصصة السياسية، مقابل تشكيك خبراء في إمكانية فك الارتباط بين التعيين والاصطفافات الحزبية المتجذرة منذ ٢٠٠٣.

مجلس الخدمة العامة الاتحادي في العراق فاضل الغراوي، إن الحكومة "حريصة على اختيار شاغلي الدرجات الخاصة وفق معايير مهنية ووطنية بعيداً عن المحاصصة السياسية"، بما ينسجم مع توجهات إصلاح الإدارة العامة.

ويوضح الغراوي لمجلة "فيلي"، أن معايير الاختيار تعتمد على مجموعة من الأسس، تشمل الكفاءة المهنية والنزاهة وحسن السيرة والسلوك، والخبرة التخصصية والإدارية، والمؤهل العلمي الملائم، والقدرة على القيادة واتخاذ القرار، والاستقلالية والحياد، وإدارة الموارد بكفاءة، وامتلاك رؤية تطويرية للمؤسسة، وتغليب المصلحة العامة على الاعتبارات السياسية والشخصية.

ويضيف أن اعتماد هذه المعايير يعكس، بحسب قوله، "توجهاً حكومياً لترسيخ مبدأ اختيار الأكفاء، وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات ورفع كفاءة الأداء العام". جذور المحاصصة

في المقابل، يرى باحثون في الشأن السياسي أن إشكالية التعيين في الدرجات الخاصة لا يمكن فصلها عن البنية السياسية التي تأسست بعد 2003.

وفي هذا الصدد، يقول الباحث في الشأن السياسي مهند الراوي، إن "التحكم بآليات اختيار موظفي الدولة والمناصب الحساسة ليس وليد هذه الحكومة، بل بدأ مع تشكيل مجلس الحكم بعد 2003 على أساس المحاصصة الطائفية، وليس على أساس الكفاءة".

ويضيف الراوي لمجلة "فيلي"، أن الدستور العراقي وما تبعه من ترتيبات سياسية "كزسا هذه المعادلة"، مشيراً إلى أن "ملامح المحاصصة ما زالت قائمة رغم مرور أكثر من عقدين".

وبحسب الراوي، فإن عمليات مكافحة الفساد تواجه بدورها تحدياً مزدوجاً يتمثل في الابتزاز والرشوة واختلاس المال العام، إضافة إلى إسناد مناصب لأشخاص غير

مؤهلين، معتبراً أن هذه الحلقة ما تزال تعيق بناء إدارة دولة مستقلة.

ويشير إلى أن رئيس الوزراء علي الزيدي يواجه "ضغطاً سياسية مستمرة" رغم محاولاته، على حد قوله، لتقليل تأثير القوى الحزبية، لافتاً إلى أن نجاح الإصلاح يتطلب تحرير القرار الإداري من التوازنات السياسية.

ويرى أن المرحلة الحالية قد تمثل "فرصة مهمة" للحكومة، في ظل وجود دعم دولي وإقليمي، وتفاعل شعبي متصاعد مع ملفات مكافحة الفساد، معتبراً أن استمرار النهج الحالي "سيبقي الدولة ضمن الدائرة ذاتها من التعثر المؤسسي".

هزة النفوذ من جانبه، يقول الباحث في الشأن السياسي سامي سلام، إن استمرار ملف الدرجات الخاصة دون حسم يعكس حجم التعقيد في التوازنات السياسية داخل الدولة.

ويوضح سلام لمجلة "فيلي"، أن "وجود وزارات لم تحسم فيها التعيينات حتى الآن بسبب عدم الاتفاق على المرشحين يعكس عمق الأزمة، وهو أمر غير مسبوق منذ 2003".

ويشير إلى أن الحملات الأخيرة لمكافحة الفساد، والتي شملت اعتقالات وعمليات ضبط بحق مسؤولين سابقين وحاليين، "أحدثت تحولاً في قواعد اللعبة السياسية"، مضيفاً أنها "أربكت شبكات النفوذ المرتبطة بالمناصب العليا".

ويضيف سلام أن الحكومة الحالية، بحسب وصفه، "تسعى إلى تقليص تدخل القوى السياسية في التعيينات"، لافتاً إلى توجه رسمي نحو تثبيت قاعدة التدرج الوظيفي ومنع التغيير العشوائي في المناصب الحساسة خلال هذه المرحلة.

ويعتبر في الختام أن الإجراءات الأخيرة لمكافحة الفساد "تعزز مسار الشفافية"، وتمثل، على حد قوله، "بداية إعادة ضبط العلاقة بين الدولة والأحزاب".

ويأتي هذا النقاش في ظل استمرار توصيف هذا الملف باعتباره أحد أعمدة إدارة الدولة العراقية، حيث تشمل "الدرجات الخاصة" مناصب قيادية في الوزارات والهيئات والبعثات الدبلوماسية، وتعد محور تنافس سياسي مستمر بين القوى الفاعلة. معايير التعيين وفي هذا السياق، يقول المتحدث باسم

ظل للفتيات ووقاية لكبار السن ماذا تعرف عن درع البغداديين في الصيف؟

ضغط دمه كثيراً ويشعر بالضعف والدوار والإغماء، وقد تعرض لذلك أكثر من مرة، لافتاً إلى أنه لا يخرج في النهار إلا للضرورة القصوى، وأنه يستخدم المظلة السوداء الكبيرة لحجب الشمس.

ولأشعة الشمس الحارقة أضرار مباشرة على الصحة العامة، تتراوح بين حروق الجلد الشديدة والإرهاك الحار، وصولاً إلى حالات الجفاف الشديد وضربات الشمس المميتة، فضلاً عن تلف الحمض النووي للخلايا، الذي يزيد من مخاطر الإصابة بسرطان الجلد والشيخوخة المبكرة.

ويؤكد اختصاصي الأمراض الجلدية الدكتور سمير محمد، في حديثه لمجلة "فيلي"، أن "لأشعة الشمس تأثيراً مباشراً، إذ تسبب في تلف الطبقات الخارجية للجلد، ويؤدي ذلك إلى انتشار البثور وتقرح الجلد"، منوهاً إلى أن "أشعة الشمس تحفز الجسم على إنتاج صبغة الميلانين كدرع حماية، وهو ما يؤدي إلى ظهور التصبغات والكلف".

ويضيف أن "التعرض للشمس لفترات طويلة يسبب فقدان الجسم للسوائل والأملاح الحيوية بسرعة، ويؤدي ذلك إلى الإرهاق والغثيان".

أما ضربة الشمس، فتشكل وفق الدكتور سمير، تهديداً للحياة، وتحدث عند التعرض للشمس لفترة طويلة، وينتج عن ذلك فشل الجسم في تنظيم درجة حرارته، وعندما ترتفع درجة حرارة الجسم إلى 40 درجة مئوية، يؤدي ذلك إلى فقدان الوعي وتلف الأعضاء، مؤكداً في الوقت نفسه أن "التعرض المباشر لأشعة الشمس يتسبب في عتامة عدسة العين وحروق في القرنية ومشاكل في الرؤية".

وكانت وزارة الصحة حذرت المواطنين، في وقت سابق، من التعرض المباشر لأشعة الشمس، خاصة خلال أوقات الذروة، تفادياً للإصابة بضربات الشمس والإجهاد الحراري إثر الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، داعية إلى شرب الماء والسوائل بانتظام من دون انتظار الشعور بالعطش.

ما لحين توقفه، أما في الصيف فلا يمكن التعامل مع الشمس الحارقة، خاصة حين تكون عمودية على الرأس".

وتتوفر في المحال التجارية مظلات بأنواع وألوان مختلفة، وتمتاز بعضها بالأناقة والمرونة عند فتحها وإغلاقها.

وتتباين أسعار المظلات تبعاً لأنواعها وجودتها، فثمة أنواع فاخرة وأنيقة تستخدمها الفتيات والطالبات، وتكون أسعارها مختلفة، وقد تصل إلى 50 ألف دينار، فيما توجد أنواع أخرى بأقل من ذلك بكثير.

كاظم عبد النبي، صاحب محل، تحدث لمجلة "فيلي"، بالقول إن "أسعار المظلات متفاوتة تبعاً للنوع والحجم والجودة، فثمة مظلات يبلغ سعرها 30 ألف دينار وأكثر من ذلك، وهذه توفر نسبة حماية عالية من أشعة الشمس، ومظلات أخرى تتراوح أسعارها بين 10 و15 ألف دينار".

ويوضح عبد النبي، أن "معظم الفتيات يفضلن مظلات جميلة وأنيقة وصغيرة بسعر 30 ألف دينار، إذ يرنها مرنة ومريحة وتلبي حاجتهن في اتقاء الشمس، أما النساء وكبار السن فيفضلون المظلة السوداء الكبيرة"، مبيناً أن "سعر هذه المظلات لا يتجاوز 10 آلاف دينار فقط، وهي عملية ومفيدة للاستخدام للوقاية من الأمطار والشمس".

ويفضل الرجال من كبار السن وبعض النساء أيضاً المظلة السوداء التقليدية، كونها توفر ظلاً أكبر من المظلات الصغيرة. يقول الحاج أبو فلاح (70 عاماً) من منطقة التراث في بغداد، إنه لا يمكنه الخروج من البيت لإنجاز عمل معين من دون مظلة.

ويضيف في حديثه لمجلة "فيلي": "ما إن أضع قدمي في الشارع حتى أبادر إلى رفع المظلة فوق رأسي اتقاءً من الشمس القاسية، رغم ضحك بعض الشباب والمارة واستهزائهم بي، ويقولون: أنت رجل، لكن الحفاظ على صحتي أهم من كلامهم"، مردفاً: "درجات الحرارة في بغداد مرتفعة للغاية هذه الأيام، ووضع الصبي لا يتحمل الشمس والحرارة".

ويؤكد أبو فلاح أنه "حين يتعرق ينخفض



بينما يحمل المواطنون حول العالم مظلاتهم للوقاية من الأمطار، حيث يستمر هطول المطر طوال العام في بعض البلدان، لا يقتصر هذا الإجراء في العراق على الأمطار فقط.

■ فيلي

وتشير في حديثها لمجلة "فيلي"، إلى أن "حمل المظلة للوقاية من الشمس لا يشكل ترفاً كما قد يحلو للبعض إطلاق هذه المفردة، بل بالعكس هي مفيدة لحجب الشمس، ولو بشكل نسبي، عن الوجه والوجهة، وتساعد على الوقوف أو المشي لمسافة معينة حتى ركوب السيارة".

وتلفت روائي إلى أن "الفتيات يستخدمن المظلات في فصل الصيف أكثر من الشتاء، لأنه يمكن الاحتماء من المطر تحت ظل

تترك تصبغات كثيرة على الوجه وتضر البشرة، فضلاً عن العرق الذي يسيل على الوجه".

وتلفت هند، إلى أن "المظلة ليست كافية للتخلص من الشمس، ولا تحجبها كلياً، لكنها أفضل من لا شيء".

وتذكر زميلتها في الجامعة روائي عبد الحسن، أن "هناك أنواعاً مختلفة من المظلات التي تستخدمها البنات عادة، وأفضلها المظلات الملونة خفيفة الحمل".

لكبار السن، فضلاً عن الحفاظ على البشرة بالنسبة للفتيات والنساء.

تقول الطالبة الجامعية هند محمد علي، في مجلة "فيلي"، إنها "لا تترك المظلة وتحملها معها إلى الجامعة خلال فترة الامتحانات التي انتهت قبل أيام قليلة"، منوهاً إلى أن "حرارة الشمس لا تطاق، خاصة بعد الساعة العاشرة صباحاً".

وتتابع: "ما إن أغادر قاعة الامتحان حتى أضع المظلة فوق رأسي اتقاءً للشمس التي

في العاصمة بغداد، أصبح العديد من المواطنين يحملون المظلات التي تعرف بـ"الشمسية" باللغة الدارجة، في فصل الصيف أكثر من الشتاء، بسبب الشمس الحارقة ودرجات الحرارة التي تصل إلى نصف درجة الغليان.

ويبدو أن الفتيات والنساء وكبار السن يحملون هذه المظلات أكثر من غيرهم لأسباب مختلفة، أبرزها الوقاية من ضربات الشمس وتدهور الحالة الصحية بالنسبة



منصة تشعل جدلاً..

عراقيون متخوفون من استنزاف أموالهم بالرسوم العقارية الجديدة

في

مع بدء تطبيق "منصة عقاري"، تصاعدت موجة من الاعتراضات في الأوساط النيابية والعقارية، وسط تحذيرات من أن الرسوم الجديدة المترتبة على إنجاز معاملات بيع وشراء العقارات ستضيف أعباءً مالية كبيرة على المواطنين، في وقت تؤكد فيه الجهات الحكومية أن المنصة تمثل خطوة نحو أتمتة الإجراءات وتعزيز الشفافية.

وأثار النظام الإلكتروني الجديد، الذي يشترط إكمال إجراءات البيع والشراء عبر مكاتب أو شركات عقارية معتمدة قبل مراجعة دوائر التسجيل العقاري، ردود فعل متباينة، إذ يرى مؤيدوه أنه سيحد من التلاعب ويحفظ حقوق المتعاملين، فيما يعتبره معارضون وسيلة لفرض رسوم

إضافية تثقل كاهل البائعين والمشتريين. وفي هذا السياق، يحذر النائب محمد جاسم الخفاجي، من الأعباء المالية التي سترافق تطبيق المنصة، مؤكداً أن المواطنين الراغبين بإجراء معاملات بيع أو شراء العقارات سيكونون ملزمين بدفع مبالغ قد تصل إلى 400 ألف دينار، أو أقل بحسب قيمة

العقار ونوع المعاملة، إلى شركة متعاقد معها عبر اتحاد الغرف التجارية، فضلاً عن مبلغ مقطوع قدره 150 ألف دينار لقاء إنجاز إجراءات البيع الإلكتروني. ويقول الخفاجي، في منشور تابعته مجلة "فيلي"، إن هذه الرسوم تمثل "باباً جديداً للجباية واستنزاف المواطن تحت عنوان

إضافة إلى بيانات تتعلق بمصدر الأموال المستخدمة في عملية الشراء، قبل مراجعة دوائر التسجيل العقاري لإكمال إجراءات نقل الملكية.

ويرى مختصون أن هذا الإجراء يهدف إلى تنظيم السوق، وتوثيق بيانات المتعاملين، والحد من عمليات غسل الأموال والتلاعب بأسعار العقارات، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات إلكترونية تساعد الجهات المختصة في متابعة حركة السوق بصورة أكثر دقة. في المقابل، يؤكد متعاملون في القطاع أن نجاح المشروع لن يتحقق ما لم يقترن بتخفيض الرسوم الحكومية، وتوحيد الإجراءات بين الدوائر الرسمية، وتقليل عدد الحلقات الإدارية، لأن المواطن لا يقيس نجاح الأتمتة بعدد المنصات الإلكترونية، وإنما بسرعة إنجاز معاملته والكلفة التي يدفعها مقابل الحصول على الخدمة.

ويوضح أن "المواطنين من حقهم معرفة طبيعة العلاقة بين الجهات الحكومية والشركات أو المكاتب التي ستتولى إدارة المنصة، فضلاً عن معرفة الخدمات الفعلية التي سيحصلون عليها مقابل تلك الرسوم"، مبيناً أن "غياب هذه المعلومات قد يفتح الباب أمام التساؤلات والاعتراضات ويؤثر في ثقة المواطنين بالمشروع".

ويدعو طالب، إلى إطلاق حملة توعوية تشرح للمواطنين آلية عمل "منصة عقاري" والخطوات المطلوبة لإكمال المعاملة، إلى جانب نشر جميع التعليمات والرسوم بشكل رسمي، بما يضمن وضوح الإجراءات ويمنع انتشار المعلومات المتضاربة.

وبحسب الوثيقة الحكومية الخاصة بالمنصة، فإن معاملات بيع وشراء العقارات لن تنجز بعد الآن إلا من خلال مكاتب إلكترونية تصدر عبر شركات أو مكاتب عقارية معتمدة، تتضمن معلومات تفصيلية عن العقار، وموقعه، وطبيعة العقد،

وتقليل الكلف، وليس بتحميل المواطن رسوماً جديدة"، داعياً الحكومة إلى "مراجعة آلية تطبيق المنصة والاستماع إلى ملاحظات العاملين في القطاع العقاري قبل المضي في تنفيذها بشكل كامل".

بدوره، يقول المحامي يسر طالب، لمجلة "فيلي"، إن "مشروع أتمتة معاملات بيع وشراء العقارات يمثل من حيث المبدأ خطوة إيجابية إذا كان الهدف منه تقليل الروتين، والحد من حالات التزوير، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة عن حركة التداول العقاري". ويشدد على أن "نجاح أي مشروع إلكتروني يرتبط بوضوح الأساس القانوني الذي يستند إليه، فضلاً عن الشفافية في تحديد الرسوم وآلية استيفائها".

ويضيف طالب، أن "فرض أي مبالغ مالية جديدة على المواطنين ينبغي أن يكون مستنداً إلى قانون نافذ أو تعليمات قانونية واضحة يحدد مقدارها والجهة المخولة باستيفائها وأوجه إنفاقها".

البائع والمشتري يدفعان عند نقل ملكية أي عقار مبالغ تشمل رسوم التسجيل العقاري، والضريبة، والبلدية، ورسوم الكشف والتقييم وأجور المعاملات القانونية، فضلاً عن أجور المحامين والدلالين في بعض الحالات..

أوضاعهم الاقتصادية، وقد تدفع بعضهم إلى العدول عن إتمام المعاملة أو تأجيلها".

من جانبه، يبنه حسن الجبوري، الذي يعمل في مجال بيع العقارات، لمجلة "فيلي"، إلى أن "الرسوم الجديدة ستعكس بصورة مباشرة على أسعار العقارات، لأن البائع سيحاول تعويض ما يدفعه من مبالغ إضافية عبر رفع السعر المطلوب، وهو ما سيدفع المشتري نفسه مضطراً لتحمله في نهاية المطاف".

ويبين أن "سوق العقارات يقوم على مبدأ العرض والطلب، وأي زيادة في كلفة إتمام المعاملة ستؤدي تلقائياً إلى ارتفاع السعر النهائي"، لافتاً إلى أن "المتضرر لن يكون البائع وحده، وإنما جميع أطراف العملية،

ويعوض ما يدفعه من مبالغ إضافية عبر رفع السعر المطلوب، وهو ما سيدفع المشتري نفسه مضطراً لتحمله في نهاية المطاف". ويبيّن أن "سوق العقارات يقوم على مبدأ العرض والطلب، وأي زيادة في كلفة إتمام المعاملة ستؤدي تلقائياً إلى ارتفاع السعر النهائي"، لافتاً إلى أن "المتضرر لن يكون البائع وحده، وإنما جميع أطراف العملية،

ويفتت إلى أن "الكثير من المواطنين لا يبيعون عقاراتهم بهدف الاستثمار أو التجارة، وإنما لتوفير السيولة المالية أو شراء منزل آخر أو تسديد التزامات معيشية، وبالتالي فإن أي زيادة في الرسوم ستعكس بشكل مباشر على

الأتمتة"، متسائلاً عن الجدوى الفعلية للمنصة.

ويشير إلى أن المنصة لا ترتبط بإجراءات التسجيل العقاري أو البلدية أو الدوائر الحكومية بصورة مباشرة، وإنما تقتصر على تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري عبر وسيط عقاري.

ويدعو النائب، المحامين والمواطنين وجميع الجهات المعنية إلى رفض ما وصفه بآلية "الجباية الجديدة"، مؤكداً أنه سيخذ إجراءات رقابية لمتابعة الملف، ومقارنة التجربة بملفات أثار جدلاً سابقاً بسبب الرسوم المفروضة على المواطنين.

وفي كركوك، حيث يشهد سوق العقارات نشاطاً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، ينظر العاملون في القطاع إلى المنصة بحذر، خشية أن تؤدي الرسوم الجديدة إلى إبطاء حركة البيع والشراء ورفع تكلفة نقل الملكية. ويقول المتعامل في بيع وشراء العقارات، قحطان عبد الله، لمجلة "فيلي"، إن "الاعتراض لا يتعلق بفكرة التحول الإلكتروني بحد ذاتها، بل بالكلف المالية التي تراقبها"، مبيناً أن "العاملين في السوق كانوا يطالبون منذ سنوات بتبسيط الإجراءات الحكومية وتقليل حلقات المراجعة، لكنهم فوجئوا بإضافة رسوم جديدة ستعكس بصورة مباشرة على المواطنين".

ويضيف أن "البائع والمشتري يدفعان عند نقل ملكية أي عقار مبالغ متعددة تشمل رسوم التسجيل العقاري، والضريبة، والبلدية، ورسوم الكشف والتقييم وأجور المعاملات القانونية، فضلاً عن أجور المحامين والدلالين في بعض الحالات". ويوضح أن "مجموع تلك المبالغ قد يصل إلى نحو خمسة ملايين دينار بحسب قيمة العقار ومساحته وموقعه، ومع تطبيق (منصة عقاري) ستزداد الكلفة أكثر، وهو ما يثير مخاوف حقيقية لدى المتعاملين في السوق".

ويلفت إلى أن "الكثير من المواطنين لا يبيعون عقاراتهم بهدف الاستثمار أو التجارة، وإنما لتوفير السيولة المالية أو شراء منزل آخر أو تسديد التزامات معيشية، وبالتالي فإن أي زيادة في الرسوم ستعكس بشكل مباشر على



معتقدات "الفونغ شوي" تدخل منازل العراقيين بحثاً عن الرزق والثراء

فيلي

تجاوز اقتناء أشجار الزينة الظلية لدى العراقيين الجانب الجمالي في تزيين المنازل، ليرتبط لدى البعض بمعتقدات تتعلق بـ"جلب الرزق والثراء"، حيث انتقلت هذه الأفكار من الصين إلى العراق، مع الإقبال على نباتات يعتقد أنها تجلب "السلام والسعادة".



وفي هذا الصدد، تقول المواطنة زهراء علي (30 عاماً)، في حديثها لمجلة "فيلي"، إن "كثيراً من الأشياء في هذا العالم قد تعجز العلوم عن تفسيرها، لكن التجارب المتراكمة هي التي تثبتها وتدل على فائدتها". وتوضح زهراء أن "الشجرة الشهيرة المعروفة باسم عصا موسى من النباتات الظلية ذات الفائدة الكبيرة في المنازل، إذ يعتقد أنها تطرد الحسد والعين وتجلب الرزق والراحة، وهي شجرة يضعها كثير من الناس في بيوتهم ويؤمنون بفائدتها". وتؤكد قائلة: "منذ أن فتحت عيني على الدنيا، وجدت أهلي يضعون هذه النبتة في أكثر من موضع بالمنزل، وكنت أسأل، حين كنت طفلة، عن اسم هذه الشجرة، حتى ترسخ اسمها وفائدتها في ذهني، وحين انتقلت إلى بيت زوجي كانت عصا موسى أول نبتة اقتنيها ووضعتها في مكان بارز من البيت".

العملات المعدنية، إضافة إلى شجرة الخيزران المحظوظ (Lucky Bamboo – Dracaena sanderiana)، لافتاً إلى أن "كل ساق من سيقان هذه الشجرة، المعروفة باسم عصا موسى، له معنى". وينوه إلى أن "الساق الثالثة من هذه الشجرة ترمز إلى السعادة، والخامسة إلى الصحة، فيما ترمز الساق الثامنة إلى الثروة". ويتابع أن "هناك أنواعاً أخرى من النباتات، منها نبات اليشم (Jade Plant – Crassula ovata)، الذي يرمز إلى النمو والازدهار، فضلاً عن زهرة السلام، التي ترمز، بحسب كثيرين، إلى السلام والنقاء والرخاء"، مؤكداً أن "جميع هذه النباتات تحتاج إلى ضوء غير مباشر وتربة رطبة، كما تحتاج إلى تنظيف أوراقها من الغبار كي تزدهر". وثمة من يجزم بفائدة هذه الأشجار في جلب الرزق والرخاء والصحة والسعادة، ولا سيما النساء.

وهناك أنواع عديدة من الأشجار التي تستخدم لهذا الغرض، إلا أن أسعارها غالباً ما تكون أعلى من أسعار النباتات الظلية الأخرى. ويقول حامد حسن (44 عاماً)، صاحب مشتل لبيع النباتات في منطقة بغداد الجديدة، إن "هناك عدداً من النباتات التي يعتقد أنها تجلب الرخاء والمال"، مبيناً أن "هذه النباتات تأتي من خارج العراق، ولا سيما من الصين". ويؤكد، في حديثه لمجلة "فيلي"، أن "أسعار هذه النباتات تختلف عن غيرها من النباتات"، مشيراً إلى أن "أسعارها تتراوح بين 50 ألفاً و150 ألف دينار، وقد تزيد على ذلك".

ويوضح حامد أن "من بين الأشجار التي يعتقد كثيرون أنها تجلب الرزق والرخاء شجرة المال (Pachira aquatica)، وشجرة بيليا الصينية (Pilea peperomioides) ذات الأوراق الدائرية التي يعتقد أنها تشبه

بدوره، يقول المواطن عباس القره غولي إن "شجرة عصا موسى وعدداً آخر من الأشجار مجربة في جلب الرزق وطرد العين". ويتابع، في حديثه لمجلة "فيلي"، أنه "يعتني بشجرة عصا موسى على وجه الخصوص، ويقوم بسقيها وتنظيف أوراقها وسيقانها، كما يجلب لها، بين فترة وأخرى، قطرة خاصة من أصحاب المشاتل لمساعدتها على النمو والاستقامة"، لافتاً إلى أن "الاعتقاد بفوائد هذه الشجرة متوارث عن الآباء والأجداد، ولها فوائد قد لا يصدقها كثيرون، لكنها مجربة، بحسب اعتقاده". وقد يختلف الناس حول ما ينسب إلى بعض النباتات من آثار، مثل جلب الرزق أو منح الشعور بالراحة والرخاء، إلا أن مختصين يؤكدون أن وجود النباتات في المنازل بحد ذاته يمنح أفراد الأسرة شعوراً بالراحة والطاقة الإيجابية.

وفي هذا الشأن، تؤكد عبير كاظم، المهتمة

بالطاقة، أن "فلسفة الفونغ شوي الصينية تشير إلى أن هناك أشياء كثيرة يعتقد أنها تجلب الحظ، مثل الألوان والأرقام وبعض القطع النقدية والإكسسوارات وأنواع المجوهرات". وتضيف، في حديثها لمجلة "فيلي": "هناك العديد من النباتات التي يعتقد أيضاً أنها تجذب المال والثروة إلى المنزل، وفقاً لفلسفة الفونغ شوي الصينية"، منوهةً إلى أنه "سواء كان الإنسان يرغب في إضافة بعض النباتات إلى المنزل أو المكتب، فإن هذه النباتات تعد، بالنسبة لمعتنقي هذه الفلسفة، وسيلة لجذب الطاقة الإيجابية". وتواصل عبير قائلة إن "الدخول إلى عالم النباتات يتيح ملاحظة أن لكل نبتة رمزية مختلفة، وأن أكثر ثلاث نباتات يرتبط اسمها بالرخاء هي شجرة المال، والبامبو المحظوظ، ونبتة اليشم"، مضيفة: "أرى سرّاً في هذه النباتات، ليس لأنها تجذب المال، بل لأنها

تستخدم في ثقافات مختلفة رموزاً للوفرة والانضباط والاهتمام بالمساحة المحيطة". وثمة طقوس يمارسها المهتمون بعالم النباتات والمعتقدون بجوداها، تبدأ غالباً بتنظيف المكان قبل إدخال النبتة، واختيار زاوية مضيئة وهادئة لها، والاعتناء بها باستمرار باعتبارها رمزاً للوفرة في الحياة. وقد يكتب البعض نواياهم أو أهدافهم ويضعونها بالقرب من النبتة، فيما يشعل آخرون الشموع أو البخور أثناء جلسات التأمل، بينما يفضل آخرون شراء النبتة يوم الخميس أو في مطلع الشهر، اعتقاداً منهم بأن ذلك يرمز إلى بداية دورة جديدة من الرزق. وبصرف النظر عن هذه الطقوس، فإن النباتات تمنح أصحابها شعوراً بالتركيز والانضباط، بعيداً عن أي نتائج خارقة مثبتة علمياً.

ضرائب تتسع مقابل خدمات سيئة.. العراقيون يدفعون أكثر مما يحصلون

فيلي

بين رسوم الصحة والتعليم وجبايات الكهرباء، ومدفوعات المرور وتسجيل المركبات وصولاً إلى الخدمات الجامعية، تتزايد شكاوى العراقيين من اتساع دائرة الضرائب والرسوم الحكومية، في وقت يقولون إن مستوى الخدمات العامة لا يوازي ما يدفعونه، ما يثير تساؤلات متجددة بشأن عدالة النظام الضريبي في البلاد.

يرى مواطنون أن الرسوم المفروضة على مختلف الخدمات تحولت إلى عبء إضافي على دخل الأسر، خصوصاً مع استمرار تراجع الخدمات الأساسية في قطاعات الصحة والتعليم والبنى التحتية، وسط دعوات لإعادة النظر بالسياسات المالية بما يحقق التوازن بين الإيرادات الحكومية وحقوق المواطنين.

وفي هذا الصدد، يقول عضو لجنة الخدمات النيابية محمد الحسنوي، لمجلة "فيلي"، إن مجلس النواب وضع ملف النظام الضريبي ضمن أولويات الدورة التشريعية الجديدة، مؤكداً وجود توجه لتشريع قانون جديد يحقق العدالة الضريبية ويحمي الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

ويضيف أن النظام الحالي "بات يحمل المواطنين كلفة العجز المالي الذي تعاني منه الدولة"، مشيراً إلى أن عدداً من النواب قدموا ملاحظات تدعو إلى إصلاح شامل للسياسة الضريبية، بما يحد من تضخم رؤوس الأموال ويضمن توزيعاً أكثر عدالة

للأعباء المالية.

وتشمل الرسوم الجالية استقطاعات شهرية من رواتب الموظفين، من بينها استقطاع يبلغ 25 ألف دينار ضمن القطاع الصحي، فضلاً عن رسوم أخرى تتعلق بالخدمات الحكومية المختلفة.

رسوم بلا خدمات يفيد المواطن عباس كاظم بأن ما يدفعه المواطن من ضرائب ورسوم يجب أن يقابله مستوى مناسب من الخدمات.

ويبين كاظم، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن العائلات تضطر إلى اللجوء للمستشفيات الأهلية عند المرض بسبب ضعف الخدمات الصحية الحكومية، فيما تتكرر المشكلة في قطاعات أخرى، أبرزها الكهرباء، حيث تصل أجور الجباية في بعض المنازل إلى نحو 200 ألف دينار شهرياً، رغم أن ساعات تجهيز الكهرباء الوطنية لا تتجاوز أربع أو خمس ساعات يومياً.

من جانبها، تشير المواطنة أزهار الساعدي، إلى أن "كل شيء أصبح يخضع للرسوم،

من الغذاء والدواء إلى أبسط المعاملات الحكومية".

وتنبه في حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن إنجاز أي معاملة يتطلب غالباً توفر مبالغ مالية في البطاقة المصرفية قد تصل إلى 100 ألف دينار لتسديد الرسوم المختلفة، مشيرة إلى أن "راتب الموظف يخرج من حسابه ليعود إلى الدولة في اليوم نفسه بسبب كثرة الاستقطاعات والرسوم".

وفي قطاع النقل، يشكو أصحاب المركبات من ارتفاع رسوم التسجيل والإجازات.

ويقول المواطن عقيل إن تسجيل المركبات الصغيرة يكلف نحو 30 ألف دينار، بينما ترتفع الرسوم إلى 300 ألف دينار للمركبات الكبيرة، إضافة إلى استيفاء رسوم الطرق والجسور، رغم استمرار تدهور البنية التحتية وامتلاء الشوارع بالحفر والمطبات.

ويلفت عقيل في حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن حملات تطوعية بدأت بإصلاح بعض الطرق بعد تزايد الحوادث، في مؤشر على اتساع الفجوة بين الرسوم المحصلة ومستوى

الخدمات المقدمة. أعباء إضافية

وفي قطاع التعليم، تؤكد الطالبة الجامعية رهام العبودي أن الرسوم الدراسية والبدلات المالية في الجامعات الحكومية باتت تشكل عبئاً على الطلبة وأسرهم. وتخبر العبودي، مجلة "فيلي"، أن الجامعات تستوفي رسوماً تحت مسميات مختلفة، فضلاً عن إلزام الطلبة باستخدام تطبيقات إلكترونية مدفوعة للحصول على نتائج الامتحانات، ما يزيد الأعباء المالية دون تحسين ملموس في الخدمات التعليمية.

وتشير إلى أن كثيراً من الطلبة باتوا يلجؤون إلى الحصول على نتائجهم عبر معارف داخل الجامعات بدلاً من الاشتراك في التطبيقات المدفوعة.

بين الدستور والواقع

وينص الدستور العراقي في مواده (30) و(31) و(34) على كفالة الدولة للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم، باعتبارها حقوقاً أساسية للمواطنين، وهو

ما يدفع كثيرين إلى المطالبة بمواءمة الرسوم الحكومية مع مستوى الخدمات المقدمة. من جهته، يقول عضو اللجنة العليا للإصلاح الضريبي خالد الجابري، لمجلة "فيلي"، إن الضرائب والرسوم الجمركية ليست مجرد أدوات لزيادة الإيرادات، بل تمثل ركناً أساسياً في إدارة الاقتصاد وتحفيز الاستثمار وحماية الإنتاج الوطني.

ويضيف أن الدول المتقدمة تستخدم الأنظمة الضريبية كوسيلة لدعم النمو الاقتصادي، بينما ما زالت تدار في العراق بمنهج تقليدي جعلها تبدو عبئاً على المواطنين والقطاع الخاص.

ويختم الجابري، حديثه بالإشارة إلى أن تحديث النظامين الضريبي والجمركي، والانتقال إلى الإدارة الرقمية والرقابة الحديثة، يمثل ضرورة لتعزيز الإيرادات غير النفطية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مشدداً على أن "الاقتصاد الناجح لا يقوم على زيادة الضرائب، بل على إدارة ذكية تحقق النمو قبل الإيرادات".

أجور زهيدة..

معلمات المدارس الأهلية يواجهن الأمرين

التي تتقاضى أجوراً زهيدة لا تتناسب وحجم العمل، ما يضعهن تحت ضغوط كبيرة وخيارات محدودة. وتقول وسن جبار، وهي مديرة مدرسة أهلية، لمجلة "فيلي"، إن "المعلمات في الكثير من المدارس الأهلية يتقاضين راتباً شهرياً لا يتجاوز 300 ألف دينار فقط". وتوضح أن "هناك معلمات يعملن بواقع 30 حصة تدريسية أسبوعياً، أي من دون توقف"، مبيّنة "هناك اجحاف في قطاع التعليم الأهلي الذي يعتمد على المستثمرين واغلبهم دون شهادات ولا يعرفون قدر المعلم وقيمتة التربوية والانسانية".

الموظفين في الضمان الاجتماعي، وعلى المؤسسة ان تتحمل شروط وتكاليف الضمان الاجتماعي، كي لاتقع جميع تكاليف الضمان على الموظف"، منوهة الى ضرورة "منح إجازات لموظفي القطاع الخاص، وخاصة المدارس الاهلية، محددة خلال السنة الدراسية بدون قطع راتب". وتلفت أيضاً إلى أهمية أن "يتساوى راتب المعلمة في المدرسة الاهلية مع راتب نظيرتها في التعليم العام من اجل تحقيق العدالة".

خلال ايام العطل التي تقرها وزارة التربية أو مجالس المحافظات من دون ان يكون للمعلم او المعلمة ذنب في ذلك". وتستطرد أن "الطالب يدفع قسطه الدراسي كاملاً، فلماذا يقطع المستثمرون رواتب المعلمات دون محاسبة على افعالهم هذه، ودون ان تتخذ الجهات المعنية اي اجراءات بحقهم". فيما تؤكد المعلمة أميرة راضي، أهمية ان "تضع الدولة بنوداً لجميع المؤسسات الاهلية من اجل ضمان حق الموظف او المعلم". وترى أنه "يجب أن يشترك جميع

وبات التعليم الأهلي، الوجهة الأبرز للعائلات، سواء المدارس أو الجامعات، وغالباً ما يتكبد ذوي الطلبة مبالغ طائلة، طيلة فترة دراسة أولادهم.

أما المعلمة ريم حسين، توضح خلال حديث لمجلة "فيلي"، أن "رواتب المعلمات في المدارس الأهلية يختلف باختلاف مناطق بغداد، بعيداً عن الخبرة والكفاءة"، مشيرة الى ان "راتب المعلمة في حي الجامعة مثلاً منخفض ويتراوح بين 250 - 400 ألف دينار". وتكمل: أن "المدارس الاهلية بمنطقة المنصور تكون فيها رواتب المعلمات افضل نسبياً، إذ تصل الى 600 الف دينار شهرياً".

ووفق احصائية رسمية لوزارة التربية، بلغت أعداد المدارس الأهلية في العراق عام 2024 أكثر من 3500 مدرسة تعمل في مختلف المراحل الدراسية.

وتلجأ الأسر لدفع أقساط عالية مقابل تسجيل أبنائهم في المدارس الأهلية التي يتميز بعضها ببرامج تربوية جيدة، لكن الكثير من المدارس الاهلية عاجزة عن توفير بيئة تعليمية مستقرة للمعلمات ودفع رواتب مجزية.

إلى ذلك، توضح المعلمة فاتن علي، لمجلة "فيلي"، أنه "الرواتب تخضع للاستقطاع،

ويحتاج العراق إلى إنشاء 8 إلى 10 آلاف مدرسة لسد العجز الحاصل في الأبنية المدرسية التي بسببها لجأت بعض المدارس إلى تطبيق الدوام المزدوج وحتى الثلاثي، "فيما يضم الصف الواحد أحياناً ثمانون طالباً"، بحسب تصريح سابق لعضو لجنة التربية النيابية جواد الغزالي، لمجلة "فيلي".

وبالمقابل، فقد برزت ظاهرة المدارس الأهلية منذ سنوات، بسبب مشاكل المدارس الحكومية ونقص الأبنية وازدواج الدوام.

وبالمقابل، فقد برزت ظاهرة المدارس الأهلية منذ سنوات، بسبب مشاكل المدارس الحكومية ونقص الأبنية وازدواج الدوام.

وبالمقابل، فقد برزت ظاهرة المدارس الأهلية منذ سنوات، بسبب مشاكل المدارس الحكومية ونقص الأبنية وازدواج الدوام.



فوق المساءلة..

متى يطال القانون اللصوص الكبار المحصنين خلف نفوذهم؟

فيلي :

فيما يغرق المواطن العراقي في بحر من الازمات المتراكمة، بدءاً من تهالك البنى التحتية ومروراً بتدري الخدمات الأساسية، وصولاً إلى اتساع رقعة الفقر والبطالة، تطل علينا بين الحين والآخر مشاهد صادمة، أكوام من العملات الصعبة تستخرج من خلف جدران منازل مسؤولين ونواب، وكأنها خزائن شخصية لثروة وطنية مصادرة.

هذه المشاهد ليست مجرد حوادث عابرة، بل هي انعكاس صارخ لعملية نهب ممنهج تدور في الخفاء، ولكن، في الوقت الذي تسلط فيه الأضواء على هذه المبالغ المكتشفة، يظل التساؤل الملح الذي يورق الشارع العراقي قائماً، هل ما عثر عليه سوى غيض من فيض مخبأ في أماكن أكثر تحصيناً؟ والأهم من ذلك، متى ستتوقف العدالة الانتقائية عن ملاحقة الصغار، وتنتقل بجراً لتمزيق شبكة حصانة اللصوص الكبار الذين ما يزالون يمارسون نفوذهم بعيداً عن أي مساءلة حقيقية؟

مع ملفات الفساد الجديدة المكتشفة في العراق والعتور كمرحلة أولى على عشرات مليارات الدنانير وملايين الدولارات ومئات كيلوغرامات الذهب، وغير ذلك من الممتلكات في بيوت مسؤولين ونواب، إثر عملية عسكرية ومصادرة تلك الأموال، فوجئ العراقيون بكمياتها، في الوقت الذي يعانون من الضائقة المعيشية، وتشتد البطالة وتتهار الخدمات في المستشفيات الحكومية وتتوقف اعمال خدمة المناطق وتأسيسات الصرف الصحي ومياه الشرب والتبليط وتتهار شبكات الكهرباء وغيرها من الكوارث. وفي الوقت الذي تتحدث الحكومة عن مشكلات في تأمين الرواتب في بلد يصنف من البلدان الغنية بثرواته، يلجأ سارقو المال العام من المسؤولين إلى اخفائه في منازلهم، ويحق لنا ان نتساءل هنا: كيف وصل المال إليهم في رزم "شدات" نظيفة ومرتبعة، وماهي الإجراءات المطلوبة لمحاسبة أولئك المتورطين، وهل يمكن الوصول إلى اللصوص الكبار المتبقيين



" الأمر يتطلب الانتقال من المعالجات الجزئية إلى الإصلاح الجذري، بالتحول الرقمي الكامل، إذ أن أتمتة مؤسسات الدولة هي الوسيلة الأنجح لتجفيف منابع الفساد وتقليل التدخل البشري الذي يسهل الابتزاز والرشوة. "

لتجفيف منابع الفساد وتقليل التدخل البشري الذي يسهل الابتزاز والرشوة. يجب تفعيل التحقيقات المالية الموازية، عن طريق البدء بمسار "من أين لك هذا؟" وتعقب الحركات المالية للمسؤولين وأقاربهم، وهي أداة تعتمد على هيئة النزاهة مؤخرا لكشف مسارات الأموال المتهوبة. ويتوجب إصلاح المنظومة التشريعية بتعزيز النصوص القانونية المنظمة لعمل الأحزاب السياسية، وإغلاق الثغرات التي تسمح بتشابك العمل السياسي مع الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة. ومن الضروري بمكان استقلال القضاء الرقابي وذلك بتعزيز قدرة الهيئات المستقلة على تنفيذ مذكرات القبض من دون الخضوع لضغوطات سياسية، وهو التحدي الأكبر في مواجهة النفوذ الحزبي.



أما عن كيفية وصول الأموال في "رزم" مرتبة، فإن ذلك يتمثل في أن تلك الأموال غالبا ما تكون حصيلة عمولات أو رشى يجري دفعها مقابل تمرير عقود حكومية أو تسهيل معاملات، وأن الآلية تكمن في تدوير الأموال، إذ تستعمل شبكات الفساد شركات وهمية أو وسطاء لتمرير الأموال عبر النظام المالي بشكل يظهر مشروعاً قبل سحبها نقداً، وتستغل المصارف في عمليات تبييض الأموال عن طريق تحويل النقد إلى صكوك أو حوالات، ثم تسلم المبالغ "نظيفة" وجاهزة للتخزين أو التهريب. أما ما يتعلق بالإجراءات المطلوبة للمحاسبة والوصول إلى اللصوص الكبار ورؤوس الفساد، فإن الأمر يتطلب الانتقال من المعالجات الجزئية إلى الإصلاح الجذري، بالتحول الرقمي الكامل، إذ أن أتمتة مؤسسات الدولة هي الوسيلة الأنجح

أنفسهم، بسبب تجارب سابقة في الأزمات إذ توقفت سحبيات المودعين، فضلا عن غياب المناخ الاستثماري الجاذب، و انهم بإخفاء الأموال في المنازل خططوا للهرب من الرقابة، فإيداع مبالغ ضخمة في المصارف يتطلب كشف مصادر الأموال، وهو ما يقع تحت طائلة قوانين مكافحة غسيل الأموال، لذا، يمثل الاكتناز في داخل المنازل وسيلة لتجنب المساءلة والتحقيقات المالية الموازية التي قد تكشف تضخم الثروات غير المشروع. وتتعلق أسباب إخفاء المال أيضا بطبيعة الأموال، إذ أن كثيرا من هذه الأموال تأتي عبر صفقات غير مشروعة، رشى، أو ابتزاز، وهي بطبيعتها "تقدية" ولا يمكن إيداعها في القنوات الرسمية من دون ترك أثر قانوني خلفها.

من مسؤولي الأحزاب التي قادت "العملية السياسية" في العراق طوال أكثر من ٢٣ سنة؟ إن المشهد يعكس أزمة عميقة تراكت عبر سنوات طويلة في البلد، إذ تتقاطع المصالح السياسية مع النفوذ الاقتصادي، مما يجعل ملفات الفساد معقدة ومتشابكة. وللإجابة على التساؤلات المشروعة بشأن هذه الظاهرة، يمكن إحالة الأمر إلى مجموعة من الأسباب والإجراءات منها، أن سارقي المال العام يلجؤون لإخفاء الأموال في المنازل، بفعل أزمة الثقة في النظام المصرفي ولولا ذلك لهربوا إلى الخارج، مثلما هربوا مسؤولون قبلهم ومن ثم هربوا أثرها للعيش في الخارج. النظام المصرفي العراقي يفتقر للمصداقية لدى شرائح واسعة، بما في ذلك المسؤولون

تنتج الفساد أصلا، وليس فقط ملاحقة الأفراد بعد وقوع الجريمة. و تبقى الرقابة الشعبية والمطالبة بالشفافية أدوات ضغط مهمة؛ إذ إن كشف هذه الملفات مؤخرا يعد تطورا نوعيا يثبت أن النظام القانوني بدأ يمتلك أدوات الوصول، بشرط استمرار وتيرة العمل من دون مساومات.

فهل يمكن الوصول للصوص الكبار؟ الأمر ممكن نظريا، وتنفيذه عمليا يتطلب إرادة سياسية تتجاوز الشعارات، مدعومة بضغط شعبي مستمر وإصلاحات مؤسسية حقيقية. إن الفساد في العراق ليس مجرد مخالفات فردية بل نمط متجذر وتجزر، وتفكيكه يتطلب وقتا وإجراءات صارمة تبدأ بتغيير البيئة الإدارية التي

مَجْلِسُ القَضَاءِ الأعلى

فيلي:

في بلد يتجاوز فيه الطلب على الكهرباء حاجز الـ 50 ألف ميغاواط، بينما لا يتخطى إنتاجه الحالي نحو 25 ألف ميغاواط، يجد العراق نفسه أمام فجوة هائلة في قطاع الطاقة تتطلب رؤية طويلة الأمد قد تمتد بين 5 و10 سنوات لإعادة بناء المنظومة الكهربائية على أسس مستقرة.

كهرباء العراق

عجز بـ 50٪ ورهان على ٢٥ مليون لوح شمسي

ويرى مختصون أن سد جزء كبير من هذا العجز يتطلب إدخال ما بين 20 و25 مليون لوح شمسي إلى الخدمة، بما يمكن أن يضيف نحو 12 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية، في وقت تتجه فيه البلاد إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة لتقليل الاعتماد على الوقود التقليدي ومعالجة أزمة الكهرباء المزمنة. ورغم امتلاك العراق احتياطات نفطية وغازية كبيرة، فإن قطاع الكهرباء ما يزال يعاني من تحديات متراكمة، أبرزها نقص الوقود، وضعف شبكات النقل والتوزيع،

وارتفاع الطلب نتيجة النمو السكاني والتوسع العمراني، ما دفع الحكومة والقطاع الخاص إلى البحث عن بدائل، في مقدمتها الطاقة الشمسية. إمكانات شمسية واسعة وفي هذا السياق، يقول عضو لجنة النفط والغاز النيابية، عدي ماجد الزاملي، إن مشاريع الطاقة النظيفة تمثل خياراً استراتيجياً للعراق، بسبب الظروف المناخية الملائمة ووفرة الإشعاع الشمسي على مدار العام. ويضيف الزاملي لمجلة "فيلي"، أن "العراق

يمتلك شمسياً على مدار السنة تقريباً، وحتى في فصل الشتاء تكون ساعات الإشعاع الشمسي متوفرة، فضلاً عن أن زاوية تعامد الشمس مع الأرض، خصوصاً في مناطق جنوب العراق والوسط، تمنح مشاريع الطاقة الشمسية فرصة كبيرة للنجاح". ويرى أن الطاقة الشمسية تعد أقل كلفة مقارنة بمشاريع الطاقة التقليدية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الوقود وتنتج انبعاثات ملوثة للبيئة، مشيراً إلى أن العراق يعتمد حالياً بدرجة كبيرة على المحطات

ويقول إن "العراق يمتلك بيئة ومناخاً مناسبين للاستثمار في الطاقة البديلة، كما أن العديد من دول العالم بدأت بالابتعاد تدريجياً عن الوقود التقليدي والتوجه نحو الطاقة النظيفة بسبب انخفاض كلف تشغيلها".

ويقدر عدنان حاجة العراق إلى نحو 20 إلى 25 مليون لوح شمسي لإضافة ما يقارب 12 غيغاواط إلى منظومة الكهرباء، موضحاً أن الطلب في أوقات الذروة يصل إلى نحو 56 غيغاواط، وبالتالي فإن هذه الإضافة ستسهم بشكل كبير في تخفيف الضغط على الشبكة.

ويرى أن المناطق الأكثر ملاءمة لإقامة المشاريع الشمسية هي محافظات البصرة وميسان ومحافظات الجنوب عموماً، إضافة إلى محافظة الأنبار، بسبب توفر الأراضي والمساحات المفتوحة.

تحديات التخزين والبنية التحتية لكن عدنان يشدد على أن نجاح مشاريع الطاقة الشمسية يتطلب توفير بنية تحتية مناسبة، خصوصاً في مجال تخزين الطاقة. ويوضح أن إنتاج الألواح ينخفض ليلاً إلى نحو 25% من طاقتها الاستيعابية، ما يجعل الاستثمار في البطاريات وأنظمة التخزين أمراً ضرورياً لضمان استمرارية الإمداد. ويؤكد أن تنفيذ المشاريع الكبرى يجب أن يتم عبر شركات عالمية متخصصة لضمان سرعة الإنجاز وجودة التنفيذ، رغم التحديات المالية والاقتصادية التي يواجهها العراق.

ويختتم عدنان بالقول إن معالجة أزمة الكهرباء تحتاج إلى ميزانية وخطة طويلة الأمد تمتد بين 5 و10 سنوات لإعادة بناء المنظومة بصورة صحيحة، معتبراً أن الطاقة المتجددة تمثل أحد الحلول الاستراتيجية التي يمكن أن تساهم في تقليل الاعتماد على النفط والطاقة التقليدية، إلى جانب مشاريع أخرى مثل الطاقة النووية.



"العراق يمتلك شمساً على مدار السنة تقريباً، وحتى في فصل الشتاء تكون ساعات الإشعاع الشمسي متوفرة، فضلاً عن أن زاوية تعامد الشمس مع الأرض، خصوصاً في مناطق جنوب العراق والوسط، تمنح مشاريع الطاقة الشمسية فرصة كبيرة للنجاح".

التي تتحملها وزارة الكهرباء. ويشير عدنان خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إلى وجود نحو مليون لوح شمسي في محافظة البصرة، مبيناً أن هذه الكمية لا تكفي لسد الحاجة لكنها تساهم في تخفيف الضغط على المنظومة الكهربائية. ويضيف أن دول الخليج، ومنها السعودية، قطعت أشواطاً كبيرة في مشاريع الطاقة الشمسية، وأن العراق يمكن أن يستفيد من هذه التجارب، خصوصاً مع احتمالية الربط الكهربائي الإقليمي مستقبلاً.

ويشير إلى وجود مشاريع قائمة، بينها مشاريع في النجف ومشروع "شمس البصرة" بقدرة ألف ميغاواط، مؤكداً أن هذه التجارب يمكن توسيعها لتشمل محافظات أخرى لما لها من أثر في دعم القطاعات الزراعية والصناعية وتحسين الخدمات. 12 غيغاواط من الطاقة الشمسية أما المتخصص في هندسة الكهرباء، أحمد عدنان، فيؤكد أن الطاقة الشمسية يمكن أن تكون عاملاً مهماً في تخفيف الأحمال عن الشبكة الوطنية وتقليل الكلف التشغيلية

كما أن أسعار منظومات الطاقة الشمسية انخفضت بشكل كبير خلال السنوات الماضية".

ويضيف أن إنشاء محطة شمسية بقدرة ألف ميغاواط يمكن أن يتم خلال فترة زمنية قصيرة وبكلفة تتراوح بين 700 و800 مليون دولار، وهي مبالغ يمكن توفيرها من التخصيصات الكبيرة التي تنفق سنوياً على تطوير قطاع الكهرباء.

وبحسب شيرواني، فإن العراق قادر على إنشاء ما لا يقل عن محطتين شمسيتين سنوياً بقدرة ألف ميغاواط لكل مشروع، ما سيؤدي خلال سنوات قليلة إلى تقليص العجز الكهربائي بشكل ملموس.

كما يدعو إلى تشجيع المواطنين على تركيب منظومات شمسية منزلية عبر منح أو قروض ميسرة، إلى جانب اعتماد المؤسسات الحكومية على أنظمة خاصة بها، خصوصاً أن ساعات الدوام الرسمي تتزامن مع ذروة إنتاج الطاقة الشمسية.

بين الإنتاج والطلب.

ويضيف شيرواني لمجلة "فيلي"، أن معدلات التوليد تراجعت في وقت ارتفع فيه الطلب نتيجة الزيادة السكانية والتوسع في المجمعات السكنية، موضحاً أن "الطلب تجاوز 50 ألف ميغاواط، في حين أن التوليد الحالي يقل عن 25 ألف ميغاواط، أي أن العجز في التوليد وحده يتجاوز 50%".

ويلفت إلى أن الأزمة لا تقتصر على الإنتاج فقط، بل تشمل أيضاً شبكات النقل والتوزيع التي تحتاج إلى تحديث وصيانة مستمرة، ما يفرض على وزارة الكهرباء إنفاق مبالغ كبيرة سنوياً لمعالجة الاختناقات الحالية.

ويؤكد شيرواني أن الحل يتطلب العمل بشكل متواز عبر تطوير مصادر جديدة للتوليد، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية، التي يرى أنها تمتلك مقومات كبيرة في العراق. ويقول إن "عدد الأيام المشمسة في العراق يتجاوز 300 يوم سنوياً من أصل 365 يوماً،

الغازية التي تعمل بالغاز المستورد بدلاً من استثمار الغاز المنتج محلياً.

ويتابع الزامل أن "الطاقة النظيفة أصبحت من المشاريع الرائدة التي تتجه إليها دول المنطقة، فهي توفر الكهرباء ولا تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمالة أو كميات ضخمة من المواد الأولية، إذ يمكن إنشاء مزارع شمسية في مساحات واسعة غير مستغلة لإنتاج كميات كبيرة من الطاقة".

ويشير إلى إمكانية دعم المواطنين عبر توفير الألواح الشمسية بالتعاقد مع شركات رسمية، فضلاً عن إنشاء مصنع محلي لإنتاج الألواح، لافتاً إلى أن العراق يمتلك مواد أولية مهمة مثل السيليكا الموجودة في محافظة الأنبار، بينما يمكن استيراد البطاريات من شركات ومناشئ موثوقة. عجز يتجاوز نصف الحاجة

من جهته، يقول الخبير النفطي، كوفند شيرواني، إن العراق يواجه "أزمة مستفحلة ومزمنة" في الكهرباء، بسبب اتساع الفجوة

مع اشتداد الحر..

السبالت تختفي من بغداد أين ذهبت؟

ف ماجد زيدان:



مع اشتداد حرارة الصيف، لم تعد أزمة العراقيين تقتصر على انقطاع الكهرباء، بل امتدت إلى الأسواق التي باتت تعاني نقصاً واضحاً في أجهزة التبريد الكهربائية، وفي مقدمتها أجهزة "السبالت" ذات الماركات العالمية، إلى جانب الشاشات والمجمدات وأجهزة منزلية أخرى، وسط ارتفاع غير مسبوق في الأسعار واختفاء كثير من العلامات التجارية المعروفة.

ويؤكد تجار ومواطنون أن الأجهزة الرصينة أصبحت نادرة في الأسواق، فيما ارتفعت أسعار المتوافر منها إلى الضعف في بعض الأحيان، في وقت يعزو فيه المستوردون الأزمة إلى ارتفاع أجور الشحن، وتفعيل التعرفة الجمركية، فضلاً عن اضطراب حركة الاستيراد بعد التطورات الأخيرة في مضيق هرمز.

وبينما يتحدث أصحاب المحال عن تراجع الاستيراد وخشية التجار من تكبد خسائر كبيرة، يجد المستهلك نفسه أمام خيارين أحلاهما مر؛ إما شراء أجهزة منخفضة الجودة لا تعمر طويلاً، أو دفع مبالغ مضاعفة للحصول على جهاز من علامة تجارية معروفة إن وجد في الأسواق.

في هذا الصدد، يقول أحمد مظفر - صاحب محل للأجهزة الكهربائية - في منطقة الكرادة، لمجلة "فيلي"، إن "أكبر مشكلة تواجه التجار حالياً هي كلفة الشحن، التي لم تعد مستقرة، إذ تختلف من شحنة إلى أخرى". ويضيف مظفر، أن أسعار الشحن ارتفعت بشكل كبير، ما انعكس على أسعار الأجهزة الكهربائية، إذ لا تقل الزيادة في بعض الأحيان عن 50%.

ويوضح أن الجهاز الذي كان يُباع بأقل من مليون دينار خلال الفترة الماضية، أصبح سعره اليوم يصل إلى مليون ونصف المليون دينار.

وبحسب مظفر فإن المشكلة لا تقتصر على ارتفاع الأسعار، بل تشمل أيضاً قلة البضائع، إذ أصبح استيراد الأجهزة الكهربائية مكلفاً للغاية، ما يدفع بعض التجار إلى تجنب الاستيراد خشية التعرض للخسائر. وبلغت إلى أن ارتفاع الأسعار يجعل تسويق الأجهزة أكثر صعوبة، لأن القدرة الشرائية للمواطنين تراجعت، لذلك يفضل بعض التجار تأجيل الاستيراد حتى تستقر الأوضاع، إلا أن المتضرر الأول هو المواطن الذي لم يعد يجد الأجهزة الرصينة في الأسواق، وإن وجدها فإن أسعارها أصبحت مرتفعة جداً.

ويشير تجار إلى وجود مشكلة أخرى تتمثل في بقاء بعض الحاويات في المنافذ الحدودية بسبب الرسوم والكلف المترتبة عليها.

ويذكر التاجر سلمان ذياب، لمجلة "فيلي"، إن الضرائب والتعرفة الجمركية دفعت عدداً من أصحاب الشركات

إلى "تأجيل إخراج حاوياتهم من الموانئ أو المنافذ الحدودية".

من جانبه، يوضح التاجر علي عبد عون، أن الأجهزة الكهربائية الرصينة كانت متوفرة سابقاً في معظم المحال، أما اليوم فلم يعد يوفرها سوى عدد محدود من الشركات.

ويبين أن أسعار هذه الأجهزة تضاعفت تقريباً نتيجة قلة المعروض وارتفاع الطلب، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر أحد أنواع السبالت من نحو 750 ألف دينار إلى مليون ونصف المليون دينار.

وفي المقابل، يشكو مواطنون من غياب الأجهزة التابعة للشركات المعروفة، مقابل انتشار أجهزة منخفضة الجودة وسريعة التعطل.

وتقول المواطنة وسن علي (35 عاماً) من منطقة الجادرية، إنها بحثت طويلاً عن أجهزة تكييف ذات كفاءة عالية من إنتاج شركات عالمية معروفة، لكنها لم تجدها في الأسواق. وتريد علي، بالقول إن الأجهزة المتوفرة حالياً أقل سعراً، وأقل جودة، وتتعرض للأعطال بسرعة، ما يضطر كثيراً من المواطنين إلى شرائها لعدم توفر بدائل أفضل.

بدوره، يقول المواطن حسين العبادي (48 عاماً)، إن "معظم الأجهزة الكهربائية المتوفرة في الأسواق حالياً ذات جودة متدنية"، مبيناً أنه اشترى خلال الأشهر الماضية عدة أجهزة تعطلت بعد فترة قصيرة من استخدامها.

ويرى مختصون أن الأزمة ترتبط بعوامل عدة، من بينها ارتفاع كلف الاستيراد، والتعرفة الجمركية، وتقلبات الشحن، فضلاً عن تحديات تتعلق بحركة التجارة.

وفي المقابل، يقدم مصدر في ميناء أم قصر رواية مختلفة، إذ يؤكد أن "الميناء يخلو حالياً من أي تكديس للحاويات الخاصة بالسوق العراقية، وأن السفن تفرغ حمولاتها مباشرة بعد رسوها لتجنب الغرامات".

ويبلغ المصدر، مجلة "فيلي"، بأن "الحاويات الموجودة حالياً هي حاويات ترانزيت متجهة إلى تركيا، وليست مخصصة للسوق العراقية"، مشيراً إلى أن "عدداً من السفن ينتظر خارج الميناء للحصول على إذن الدخول، في ظل التطورات المرتبطة بأزمة مضيق هرمز".

في مقابل ذلك، يرى مركز النخيل للحقوق والحريات، أن تعقيدات الاستيراد ترتبط أيضاً بقرار مجلس الوزراء رقم (957) لسنة 2025، الصادر في 28 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الذي فعل قانون التعرفة الجمركية المعطل منذ عام 2010، وفرض رسوماً تتراوح بين 5% و30% بحسب نوع السلعة، بعد أن كانت الرسوم تستوفى سابقاً بمبلغ مقطوع يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين دينار للحاوية، بغض النظر عن نوع البضائع أو قيمتها.

فيلي :

مع اتساع حملات مكافحة الفساد في العراق، لم تعد المواجهة تقتصر على ملاحقة المتهمين داخل البلاد، بل انتقلت إلى تحد أكثر صعوبة يتمثل في استرداد الأموال العامة التي هُربت إلى الخارج، في وقت تؤكد فيه الحكومة أن استعادة هذه الأموال تمثل أولوية موازية لمحاسبة المتورطين.

وكان مجلس القضاء الأعلى قد أعلن مؤخراً استمرار التحقيقات في عدد من ملفات الفساد الكبرى، بالتزامن مع ضبط مبالغ نقدية ضخمة في قضية وكيل وزارة النفط السابق لشؤون التصفية عدنان الجميلي. وكشف القضاء أيضاً، أمس الجمعة، عن آلية قانونية تهدف إلى الجمع بين محاسبة المتهمين واسترداد الأموال العامة، عبر السماح - في حدود ما يتيح القانون - بتخفيف بعض الإجراءات أو العقوبات بحق من يعيد الأموال طوعاً.

استرداد الأموال

وتأتي هذه التطورات بالتزامن مع إعلان وزارة العدل، السبت الماضي، تمكّنها من استرداد أكثر من 25 مليون دولار من الأموال العراقية خلال العامين الماضيين، مع

مليارات الخارج..

كيف تسترد
أموال الفساد
العابرة
للحدود؟



كيف تسترد أموال الفساد العابرة للحدود؟

استمرار ملاحقة أموال وعقارات وحسابات مصرفية في الخارج بالتنسيق مع هيئة النزاهة والجهات الدولية المختصة. وفي ظل امتداد جانب من أموال الفساد إلى دول أخرى، يبرز تساؤل بشأن الآليات القانونية والدبلوماسية التي يمكن أن تعتمد عليها حكومة رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي لاسترداد تلك الأموال، ولا سيما مع وجود مطلوبين يقيمون خارج العراق واستثمارات يشتبه بأنها تعود إلى متهمين بقضايا فساد.

ويطرح مختصون إنشاء لجنة عليا مشتركة تضم هيئة النزاهة ومجلس القضاء الأعلى ووزارة الخارجية، تتولى إعداد الملفات القضائية الخاصة بالمتهمين والأموال المهربة، قبل مخاطبة الدول المعنية عبر القنوات الدبلوماسية، استناداً إلى الاتفاقيات الدولية النافذة وأحكام التعاون القضائي. أولوية وطنية

وفي هذا السياق، يقول عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، صكر المحمداوي، إن "ملف استرداد الأموال المهربة يمثل أولوية وطنية لما له من أثر مباشر على حماية المال العام وتعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة".

ويضيف المحمداوي، لمجلة "فيلي"، أن الجهات الحكومية مطالبة بـ"تكثيف جهودها القانونية والدبلوماسية، بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية، لتعقب الأموال المهربة واستعادتها وفق الأطر القانونية النافذة". ويشدد على ضرورة "تعزيز الشفافية في متابعة هذا الملف وإطلاع الرأي العام على الإجراءات المتخذة والنتائج المتحققة، مع محاسبة جميع المتهمين بالفساد دون استثناء بما يعزز سيادة القانون ويحافظ على حقوق الشعب العراقي".

ويشير المحمداوي، إلى أن لجنة الأمن والدفاع تتابع التحقيقات الجارية المتعلقة بملفات الفساد، مؤكداً أن "استرداد الأموال المهربة ليس مجرد مطلب مالي، بل استحقاق وطني يعزز التنمية ويدعم الاقتصاد ويسهم في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين".

وكشف الشركات الوهمية والحسابات المستخدمة لإخفائها. ويرى أن نجاح الحكومة في هذا الملف "لا يقاس بعدد الأحكام القضائية الصادرة، وإنما بقدرتها على بناء منظومة متكاملة تجمع بين قوة التشريع واستقلال القضاء وكفاءة الأجهزة الرقابية والتعاون الدولي

الخيارات القانونية من جانبه، يرى الباحث السياسي والقانوني، أمير الدععي، أن العراق يمتلك أدوات قانونية دولية يمكن توظيفها لاستعادة الأموال والأصول الموجودة خارج البلاد. ويقول الدععي، لمجلة "فيلي"، إن ويضيف أن هذه الآليات "تمكن العراق من تعقب الأموال واستعادتها، فضلاً عن أن المجتمع الدولي، خصوصاً الولايات المتحدة، يدعم حملة مكافحة الفساد، وهو ما قد ينعكس على مستوى التعاون مع العراق في استرداد الأموال والمطلوبين للقضاء".

التعاون الدولي بدوره، يؤكد المستشار القانوني، الدكتور سعد البخاتي، أن استرداد الأموال المهربة لا يتحقق بالأحكام القضائية وحدها، وإنما يحتاج إلى منظومة متكاملة من التعاون القضائي والدبلوماسي. ويوضح البخاتي، لمجلة "فيلي"، أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، التي انضم إليها العراق، تعد الإطار القانوني الدولي الأهم لاسترداد الموجودات، إذ تلزم الدول الأطراف بتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وتجميد الحسابات المصرفية، وحجز الأموال والأصول ومصادرتها وإعادتها متى ثبت أنها متحصلة من جرائم فساد.

وبين أن عملية الاسترداد تبدأ بإجراء تحقيقات مالية داخل العراق لتحديد الأموال محل الجريمة، ثم إصدار أوامر قضائية بالحجز أو المصادرة، يعقبها تقديم طلبات رسمية إلى الدول التي توجد فيها تلك الأموال، مدعومة بالأدلة والقرارات القضائية، وفق الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف أو مبدأ المعاملة بالمثل. ويتابع البخاتي حديثه أن الحكومة مطالبة أيضاً بتفعيل التعاون مع الشرطة الجنائية الدولية (الإنترپول)، والاستفادة من مبادرة استرداد الأصول المهربة التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، إلى جانب تشكيل فرق وطنية متخصصة تضم قضاة ومدعين عامين وخبراء ماليين ومحققين في غسل الأموال، لتتبع حركة الأموال عبر الحدود

"الاتفاقيات الدولية الموقعة بين العراق ودول العالم تتيح استرداد الأموال، ولا سيما بعد توقيع اتفاقية تعاون بين القضاء العراقي ومنظمة (يوروبست) الأوروبية لتبادل المعلومات والمطلوبين والأموال".

الفاعل". ويختتم البخاتي، حديثه بالقول إن "مكافحة الفساد لا تكتمل إلا باسترداد المال العام إلى خزينة الدولة، لأن العدالة الحقيقية تتحقق بمحاسبة الفاسد وإعادة الحقوق إلى أصحابها".



جولات بغداد الليلية تتحول إلى اكسبلور وصالة عرض لـ "الريلز"

■ فيلي

تأنقت الزوجة وألبست أطفالها أجمل ما لديهم، ثم ارتدت حليها واهتمت بطلاء أظافرها والخواتم التي تزين أصابعها، قبل أن تغادر المنزل برفقتهم، حيث كان الأب ينتظر داخل سيارته وهو يختار الأغاني المناسبة لجولة ليلية في شوارع المدينة.

ما إن تحركت السيارة حتى أخرجت الأم هاتفها، فالتقطت صورة مع زوجها وأخرى مع أطفالها، ثم صورت الطريق ويدها المتشابكة مع يد زوجها أثناء قيادته، قبل أن تنتقل إلى تسجيل عشرات المقاطع القصيرة على وقع الموسيقى، مرفقة بحركات تتناغم مع كلمات الأغاني.

لم تكن العائلة متجهة إلى مطعم أو متنزه أو مكان ترفيهي آخر، بل كانت الجولة نفسها هي الغاية، فيما تحولت السيارة إلى مساحة عائلية متنقلة تجمع الموسيقى والتصوير والحديث وتغيير أجواء المنزل.

أن المكالمات مع الأقارب مستمرة، سواء بالصوت أو عبر الفيديو، وبعد يوم طويل من العمل والجهد لا يبقى وقت كافٍ لزيارة الأقارب أو التوجه إلى مكان محدد. وتتابع "تتناول الطعام في المنزل، ثم نخرج بالسيارة ونستمع إلى الأغاني. بالنسبة إلينا، هذه الجولة أكثر متعة من الجلوس في مكان واحد وانتظار الطعام أو المشروبات، لذلك نشترى ما نريده ونأخذه معنا في السيارة". وتستعيد رنا ذكريات طفولتها، قائلة إن "أجواء المنزل والعلاقة مع الجيران كانت تمثل المتعة الحقيقية عندما كنا صغاراً،

تقول الزوجة رنا، البالغة من العمر 30 عاماً، إن التجول بالسيارة في شوارع المدينة أصبح عادة شبه يومية بالنسبة إلى أسرتها. وتوضح لمجلة "فيلي" أن "الالتزام بالذهاب إلى مكان محدد يستغرق وقتاً طويلاً، كما أنه لا يتيح لنا المرور بأكثر من منطقة، فضلاً عن أننا لا نثق دائماً بالمطاعم أو نوعية الطعام الذي تقدمه، لذلك نفضل غالباً التجول بالسيارة ومشاهدة المدينة، أو التوقف لشراء المرطبات والقهوة". وتضيف أن الهاتف أسهم أيضاً في تقليص الزيارات العائلية التقليدية، موضحة

لكن الزمن تغير، الأطفال اليوم يعتمدون على الألعاب الإلكترونية، والمنازل فقدت حداثتها، كما تراجعت الصلات بين الجيران". وتخلص إلى أن "كل شيء تغير، واختفت كثير من التفاصيل التي كانت تمنحنا أو تمنح أهلنا المتعة سابقاً، لذلك أصبحت جولة السيارة المتنفس الجديد للعائلة". وباتت هذه الظاهرة لافتة في العراق خلال السنوات الأخيرة على منصات التواصل الاجتماعي، ولاسيما عبر مقاطع "الريلز"، التي امتلأت بصور وفيديوهات لعائلات

وشبان يتجولون بسياراتهم داخل المدن، حتى غدت كل نزهة تقريباً مادة محتملة للوصول إلى صفحة "الاكسبلور". وقبل جيلين فقط، كانت حديقة المنزل وزيارات الأقارب والشوارع التجارية تمثل أبرز أشكال الترفيه العائلي، فيما بقيت السيارة وسيلة للوصول إلى الوجهة، لا أن تصبح هي الوجهة نفسها كما يحدث اليوم. ويرى باحثون اجتماعيون ونفسيون أن هذا التحول لا يرتبط بوسائل التواصل الاجتماعي وحدها، بل يعكس تغيراً أوسع في شكل المدن وأنماط الحياة ومساحات

الأمان والترفيه المتاحة أمام العائلات. وتقول الباحثة الاجتماعية لاهاي عبد الحسين لمجلة "فيلي"، إن مفاهيم المتعة والترفيه بعد يوم طويل من ضغوط العمل تغيرت بصورة كبيرة لدى الرجال والنساء، بالتزامن مع تقلص المساحات التي كانت توفر للعائلة فرصة الاسترخاء وقضاء الوقت.

وتوضح أن حداث المدن اختفت تقريباً مع تقلص مساحات البيوت، فيما تراجعت الحداث العامة والشوارع التجارية المفتوحة، وحلت محلها مراكز التسوق



المغلقة المعروفة بـ"المولات".

وبحسب عبد الحسين، فإن انحسار أماكن الترفيه، إلى جانب التحرش الذي قد تتعرض له النساء وضعف الشعور بالأمان في بعض الشوارع، جعل السيارة واحدة من أهم الوسائل العائلية لقضاء الوقت بعيداً عن الاحتكاك المباشر والازدحام.

وفي بغداد على وجه الخصوص، أدى الانفتاح الكبير وانتشار المطاعم والمقاهي و"المولات" إلى تحولها في البداية إلى وجهات رئيسية للعائلات، قبل أن يفقد بعضها جاذبيته بسبب التكرار والازدحام وارتفاع الكلفة.

ويقول الباحث النفسي رحيم الزبيدي لمجلة "فيلي"، إن بعض العائلات لم تعد تشعر بالمتعة نفسها عند زيارة المطاعم والمقاهي التي اعتادت ارتيادها، وبدأت تنظر إلى الخروج بالسيارة، ولاسيما ليلاً، باعتباره تجربة مختلفة وأكثر راحة.

ويشير إلى أن العديد من العائلات، وخاصة التي تضم عدداً كبيراً من الفتيات، لا تخرج كثيراً خلال النهار، فتتظار عودة رب الأسرة من عمله مساءً، لتبدأ جولة هدفها كسر روتين المنزل وتغيير الأجواء.

وتزداد هذه الجولات خلال العطلة الصيفية، عندما يسهر الأطفال وأفراد الأسرة لساعات متأخرة، فيما يتيح لهم السيارة مشاهدة مناطق جديدة والتعرف بصرياً على تحولات المدينة والناس بعيداً عن الأماكن التقليدية التي زاروها مراراً. ويلفت الزبيدي إلى أن الازدحام الشديد في المقاهي والحدائق يمثل عاملاً إضافياً، فالأماكن المتاحة محدودة في مقابل أعداد كبيرة من العائلات، ما يجعل الحصول على مساحة هادئة ومريحة أمراً صعباً.

وتعج العاصمة بغداد بمئات المطاعم والمقاهي التي انتشرت خلال السنوات الأخيرة، واعتمد كثير منها على الديكورات الفخمة والزوايا المخصصة للتصوير والإطلالات الداخلية الجذابة، لاستقطاب الزبائن الراغبين في نشر الصور والمقاطع

عبر منصات التواصل.

لكن هذه الوجهات التي شكلت في بدايات انتشارها الخيار الأول للعائلات، بدأت تواجه منافسة من نمط ترفيهي أبسط يتمثل في التجول بالسيارة، وشراء العصائر أو المثلجات، أو التوقف في مكان هادئ، فيما تكون الأريكة حاضرة أحياناً داخل السيارة أو خلال الاستراحة.

وساهمت جائحة كورونا في تعزيز هذا التحول، بعد توسع خدمات توصيل الطعام واعتياد العائلات طلب الوجبات إلى منازلها بدلاً من الذهاب إلى المطاعم. وبذلك أصبح بإمكان الأسرة تناول الطعام

في المنزل، ثم الخروج بجولة موسيقية أقل كلفة وأكثر خصوصية.

وترى الباحثة الاجتماعية ابتسام الشمري أن العامل الاقتصادي يؤدي دوراً أساسياً في انتشار الظاهرة، إذ بات تناول وجبة في أحد المطاعم مكلفاً حتى بالنسبة إلى العائلات ذات الدخل الجيد، ولاسيما عندما يكون عدد أفراد الأسرة كبيراً، بما يترتب عليه من فاتورة مرتفعة.

وتقول الشمري لمجلة "فيلي"، إن امتلاك سيارة حديثة لا يعني بالضرورة القدرة أو الرغبة في تحمل نفقات المطاعم والمقاهي بصورة متكررة، ولذلك تلجأ بعض العائلات

إلى شراء مشروب أو مثلجات وقضاء بقية الوقت في التجول.

وتضيف أن الخوف وضعف الشعور بالأمان في بعض الأماكن يدفعان العائلات إلى البقاء داخل سياراتها، ولا يقتصر القلق على الفتيات والنساء، بل يشمل الأطفال والفتيان أيضاً.

وتؤكد الشمري أن اختفاء مساحات الترفيه المفتوحة يمثل جوهر المشكلة، قائلة إن "بغداد أصبحت مدينة من العمارات العالية والجسور والمولات، فيما تراجعت الحدائق والمساحات التي يمكن للعائلة أن تقضي فيها وقتاً هادئاً".

وبين تراجع الحدائق وارتفاع كلفة المطاعم وازدحام المقاهي، لم تعد السيارة بالنسبة إلى كثير من العائلات مجرد وسيلة للوصول إلى مكان الترفيه، بل أصبحت هي المكان نفسه، بما توفره من خصوصية وموسيقى وحركة ومساحة لصناعة الصور والمقاطع. وهكذا، تحول الطريق في جولات بغداد الليلية من مساحة عابرة بين المنزل والوجهة، إلى وجهة قائمة بذاتها، فيما أصبح الهاتف جزءاً أساسياً من الرحلة، يوثقها ويحولها في الوقت نفسه إلى مادة جديدة على صفحات "الاكسبلور" و"الريلز".

◆ "الخوف وضعف الشعور

بالأمان في بعض الأماكن

يدفعان العائلات إلى

البقاء داخل سياراتها،

ولا يقتصر القلق على

الفتيات والنساء، بل يشمل

الأطفال والفتيان أيضاً".

أسر الوظيفة العامة:

معضلة العقود والخريجين في ميزان الدولة وغياب القطاع الخاص

فيلي:

لم يحل ملف العاملين بالعقود والأجور اليومية في المؤسسات الحكومية العراقية بشكل جذري، وتتوزع أوضاعهم بين إدراج مقترحات في الموازنات ورفض التثبيت، فيما يقول مجلس الخدمة العامة الاتحادي العراقي، أن الامر يخضع لتوفر الدرجات والتعليمات المالية، ولكن لا يجري متابعة المشكلة أو التخفيف منها، فتستمر تظاهرات الخريجين المطالبة بالتعيين وأصحاب العقود للمطالبة بالتثبيت،

معضلة العقود والخريجين في ميزان الدولة ..

على إجبار الدولة على تفعيل قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال، وتوسيع مظلتها ليشمل العاملين والموظفين في القطاع غير الرسمي أو العقود، ما يشجع العاطلين وحتى الخريجين على إيجاد فرص عملهم في القطاع الخاص، فعندما يضمن العامل أو الموظف في القطاع الخاص تقاعدا وضمانا صحيا يقارب القطاع الحكومي، سيتراجع تدريجيا الهوس المجتمعي بالوظيفة العامة.

الجهاز الإداري وارتفاع النفقات التشغيلية، وفي الوقت نفسه يغيب القطاع الخاص القادر على توفير البديل الحقيقي. لكسر هذه الحلقة، لا بد من الانتقال بالنقاش من مطالبات التثبيت الاستهلاكي إلى الضغط باتجاه مسارات عملية واضحة، بإعادة هندسة المشاريع الحكومية نحو التشغيل الكثيف، وبما ان الحكومة تقول انها تتجه نحو "مشروعات بديلة" لغياب

حاليا على الضغط لتثبيت العقود حكوميا في ظل غياب أي مشاريع استثمارية حكومية أو لدى القطاع الخاص ممكن أن تحتوي الشباب المطالبين بالرواتب. إن حصر النقاش العام والمطالب في خانة التثبيت الحكومي فقط، برغم عدالة وحرص أصحاب الحقوق على تأمين معيشتهم، يخلق حلقة مفرغة؛ فالدولة عاجزة هيكليا عن استيعاب أعداد إضافية في ظل تضخم

كما يجب تفعيل مفاصل القطاع الخاص عبر الشراكة الإلزامية، بفرض شروط صارمة على الشركات الأجنبية والمحلية العاملة في العراق لاسيما في قطاعات النفط، والاتصالات، والإعمار تشترط نسبة لا تقل عن 70% إلى 80% من العمالة المحلية؛ وتقديم حزم إعفاءات ضريبية للكهرباء وفي البنى التحتية للشركات التي تستوعب أعدادا كبيرة من الخريجين المسجلين

يحدث هذا في ظل غياب واضح للقطاع الخاص وبظل المبالغ الهائلة التي يعثر عليها لدى مسؤولين فاسدين كان يفترض أن تسهم في معالجة جزء كبير من المشكلة، فكيف ستحل المعضلة في ضوء قول الحكومة انها تركز على التعامل مع غياب موازنة عام 2026 عبر مشروعات بديلة، وبظل الضبابية المتعلقة بموازنة عام ٢٠٢٧ وتحت واقع زيادة أعداد الخريجين في كل عام وتراكمها؟

إن أزمة العقود والأجور اليومية وتكدس الخريجين في العراق تمثل عقبة معقدة، وتزداد تعقيدا في ظل غياب الموازنات وتراجع دور القطاع الخاص.

ان الحلول الممكنة برأينا وبحسب الخبراء لمعالجة المعضلة في ظل التحديات المالية والسياسية وبحسب التجربة المستخلصة من اوضاعنا، تتمثل في تبني حزمة معالجات متكاملة تدمج بين الإصلاح المالي المؤقت والتحول الاقتصادي بعيد المدى، وذلك بإعادة توجيه الأموال المستردة وقروض الفساد، وإنشاء صندوق سيادي وطني طارئ يمول بشكل مباشر من الأموال والأصول المستردة من قضايا الفساد الكبرى التي تزايد يوما بعد يوم أثر الحملات ضد الفاسدين، وما خفي اكبر من ذلك بكثير. وتكمن المعالجة بتخصيص جزء ثابت من هذه الأموال لتمويل حزم تحفيزية واستثمارية لإنشاء شركات مساهمة عامة، تستوعب الخريجين، بدلا من الاعتماد على الصرف الاستهلاكي من الموازنة التشغيلية، والتحول التدريجي من التثبيت الحكومي إلى التعاقد الخدمي. ونظرا لاستحالة استمرار

وأصحاب العقود المؤقتة.

ويتوجب أيضا إيجاد بدائل تمويلية خارج الموازنة التقليدية بالاعتماد على الصناديق التنموية الإقليمية والدولية مثل الصندوق العراقي للتنمية، لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى التي تعتمد على العمالة الكثيفة، ما يمتص جزءا كبيرا من البطالة المقنعة والخريجين الجدد.

مع الأسف تركز نقاشات الشارع العراقي

ومن الضروري إنشاء صناديق دعم ذاتي للمناطق والمحافظات، بالاستفادة من الواردات المحلية للمنافذ الحدودية أو عوائد البصرة / المحافظات المنتجة مثلا، والدوائر الخدمية مثل الرسوم والغرامات لتمويل صناديق محلية تدعم ريادة الأعمال وتشغيل الشباب في مشاريع صيانة وتطوير المدن، بدلا من انتظار التخصيصات المركزية للموازنة العامة.

الموازنة التقليدية، يجب إلزام الجهات المنفذة بتوجيه هذه المشاريع مثل البنى التحتية، والطرق، والخدمات البلدية، نحو تشغيل العمالة المحلية المؤقتة عبر عقود مشاريع محددة المدة وبأجور مجزية، تحل محل التثبيت الدائم ولكن بضمانات معيشية مشابهة.

كما يتوجب تحويل الحراك المطلي إلى ضغط تشريعي لتفعيل قانون العمل بالتركيز

"الدولة عاجزة هيكليا عن استيعاب أعداد إضافية في ظل تضخم الجهاز الإداري وارتفاع النفقات التشغيلية، وفي الوقت نفسه يغيب القطاع الخاص القادر على توفير البديل الحقيقي".



الرسمية، هذا الخروج يؤدي إلى شلل في قدرة المصارف على الإقراض وتحفيز الاستثمار. وفي وقت تحرم الخزينة العامة من عائدات الضرائب والرسوم التي كانت ستلبي لو دارت تلك الأموال بشكل اعتيادي، فإنه يجري الاستيلاء على المتواجد منها مثلما جرى في ما يسمى سرقة القرن بالاستيلاء على الامانات الضريبية بنحو مليارين ونصف المليار دولار. ان ذلك يخلق اقتصاد ظل مواز يتركز في أيدٍ محدودة فيما تختنق الدولة ماليا لتوفير الرواتب.

تشير التقارير الرقابية والمالية إلى تبخر مبالغ ضخمة قدرت بمئات مليارات الدولارات منذ عام 2003 برغم الواردات النفطية الهائلة، فلسنوات طويلة اعتمد النظام المالي على الدورات النقدية الورقية والأنظمة البيروقراطية التقليدية، مما سهل عمليات التلاعب بالفواتير وتضخيم العقود الوهمية، فجزء كبير من الأموال لم يسرق كحقوق نقدية ملموسة، بل منح عبر عقود مشاريع بنى تحتية وخدمية لم تنفذ أصلا أو توقفت بعد تسلم دفعاتها المقدمة مثل مشاريع المدارس والمستوصفات، وشبكات الصرف الصحي، ومحطات الكهرباء. أدى غياب الرقابة الرقمية الشاملة على حركة الحسابات الحكومية، بل غياب الرقابة بصورة عامة إلى تمرير تحويلات مالية معقدة عبر مصارف محلية وعالمية قبل أن تستقر في أصول ثابتة يصعب تعقبها.

الاعتماد الأحادي على الريع النفطي وانخفاض أسعار النفط أحيانا، بالتزامن مع الخلافات السياسية والمالية بين بغداد وأربيل مثلا، يجعل تأمين رواتب موظفي إقليم كردستان وكذلك المحافظات الأخرى عرضة لهزات حادة، ففي حين تصرف مليارات الدولارات على مشاريع وهمية أو تذهب لجيوب شبكات الفساد، تجد الحكومة نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الشهرية المنتظمة تجاه الطبقة العاملة

مسؤولون احتازوا أموالا كبيرة اتهموا بالفساد بعضهم تمكن من الهرب، وهناك توقعات بأن أموالا أخرى هائلة لم تزل مدفونة و مخفية، والحديث يجري عن ضياع عشرات وربما مئات مليارات الدولارات من الموازنات المالية منذ ٢٠٠٣.

تكتشف تريليونات الدنانير و مئات كيلوغرامات الذهب واعداد هائلة من السيارات الفاخرة والأماك والعقارات والحيوانات المزرعية والشقق والصرفيات والممتلكات الشخصية، في وقت تبخل الحكومة بشأن رواتب الموظفين والمتقاعدين وتتحدث عن انعدام السيولة، وفي وقت تتأخر فيه رواتب العاملين في إقليم كردستان العراق لعدة أشهر وتخضع رواتبهم بذرائع غير مقنعة.

تمثل هذه الظاهرة إحدى أقصى حالات المفارقة الاقتصادية و الهيكلية في إدارة المال العام، ففي وقت تشتكي الحكومات المتعاقبة غالبا من شح السيولة النقدية أو عجز الموازنة التشغيلية، تكتشف الأموال الهائلة المتهوبة وبعضها بالصدفة.

إن مشاهدة تريليونات الدنانير المهربة ورزم الدولار المتكاثرة المتناثرة المضبوطة في مخابئ المفسدين، بالتوازي مع تقشف معيشتي يعاني منه الموظف البسيط و المتقاعد، تخلق شعورا عميقا بالغبن الاجتماعي وفقدان العدالة التوزيعية، وهو ما يغذي بدوره توترات اجتماعية واقتصادية واسعة. طبعاً الحديث يجري ليس عن انعدام الأموال في الدولة، بل عجز الإيرادات الحكومية المتاحة في الحسابات الجارية للخزينة عن تغطية الالتزامات الجارية الملحة مثل الرواتب والأجور، بحسب ما تقول الحكومة. وعندما تستنزف الأموال العامة عبر قنوات الفساد وتتحول إلى أصول عينية مخفية بصيغة ذهب، وعقارات باهظة ومركبات، أو أموال نقدية مخزنة خارج النظام المصرفي، فإنها تخرج بالكامل من الدورة الاقتصادية

فيلي :

ف

الصورة متناقضة بين موظف ينتظر راتبه بقلق ورعب من غياب السيولة، وبين أموال هائلة يعثر عليها مدفونة وسبائك ذهب و عقارات فاخرة ومركبات حديثة.. الخ

السيولة الحائرة

بين جيوب الموظفين وخزائن الفاسدين





"في حين تصرف مليارات الدولارات على مشاريع وهمية أو تذهب لجيوب شبكات الفساد، تجد الحكومة نفسها عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الشهرية تجاه الطبقة العاملة والموظفين والمتقاعدين، مما يعمق أزمة الثقة الشعبية ويزيد من معدلات الفقر والبطالة والضغط النفسي والاجتماعي على الأسر.."

والعابرة للحدود، يمثل خياراً يلجأ إليه في بعض الأحيان؛ كما يجري الاعتماد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتوسيع شبكة مذكرات التفاهم الثنائية مع الدول حاضنة الأموال، فضلاً عن إدخال أدوات دولية كالإنتربول (الشرطة الدولية) لزيادة الضغط على الفارين. وبهذا الشأن يقول القاضي منير حداد المستشار القانوني لرئيس مجلس الوزراء علي الزبيدي، إن أي شخص اعتقل أو متهم تثبت إدانته حتى لو كان خارج العراق أو داخل العراق ولم يلق القبض عليه لا يشمل بالعفو وسيحاكم ويدان بمده لا تقل عن خمس سنوات ومصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة.

والرقابية حجم هذه التعقيدات، مما دفعها مؤخراً لتفعيل مسارات بديلة لتجاوز عقبة غياب المتهمين أو حمايتهم بالجنسية الأجنبية، ومن ذلك في حال تعذر تسليم المتهم الحامل للجنسية المزدوجة، يتحول الجهد القانوني إلى تتبع الأموال والعقارات والحسابات المصرفية المجمدة واستصدار قرارات قضائية دولية ومحلية بمصادرتها لصالح الخزينة العامة كما حدث في ملاحقة بعض العقارات والأموال المنقولة داخلياً وخارجياً.

وان اللجوء إلى آليات تحفيزية وتفاهمات قضائية وتسويات تتضمن تخفيف الأحكام أو التبعات لمن يبادر بإعادة الأموال المنهوبة طوعاً، لتجاوز بطء الإجراءات القانونية

وبرغم أن المادة (18) رابعاً من الدستور العراقي منعت تولي المناصب الرفيعة والسيادية لمن يحمل جنسية أخرى، إلا أن تطبيق النصوص العقابية أو تشريع قانون واضح وصارم لمزدوجي الجنسية واجه دائماً ماطلة سياسية نظراً لتواجد عديد الشخصيات النافذة تمتلك جنسيات مزدوجة، كثير منهم مارس الفساد تحت غطاء الحماية التي توفرها الجنسية الثانية. تؤكد هيئة النزاهة ودائرتا الاسترداد والتحقيقات مراراً على أن اختلاف الأنظمة القانونية بين العراق وتلك الدول بخاصة فيما يتعلق بمصادرة الأموال من دون حكم إدانة حضوري، أو إثبات من أين لك هذا؟ يمثل جداراً صلباً يعرقل استعادة الأصول المنهوبة بالكامل. وتدرج الأجهزة القضائية

تعتقد أن النظام القضائي في الدولة المطالبة بهم لا يوفر ضمانات محاكمة عادلة كافية، أو في حال عدم تواجد معاهدات ثنائية ملزمة لتسليم المجرمين. وتتطلب ملاحقة مزدوجي الجنسية إجراءات معقدة تمر عبر القنوات الدبلوماسية ومخاطبة سفارات وحكومات الدول المقيمين فيها، مما يمنح المتهمين وقتاً طويلاً لترتيب وضعهم القانوني، وتشتيت أو إخفاء الأموال والأصول عبر شبكة من الشركات المعقدة والملاذات الآمنة. وفي كثير من الأحيان ينتج المهملون الفارون في استغلال صفاتهم السياسية السابقة لتقديم طعون أو طلبات لجوء تحت غطاء الاضطهاد السياسي، مما يعقد الملف القضائي ويحوّله إلى نزاعات قانونية طويلة الأمد أمام المحاكم الأجنبية.

والموظفين والمتقاعدين، مما يعمق أزمة الثقة الشعبية ويزيد من معدلات الفقر والبطالة والضغط النفسي والاجتماعي على الأسر.

يستغل المسؤولون الفاسدون الهاربون ازدواج الجنسية كأحد أبرز العراقيل القانونية والسياسية التي تواجه مساعي ملاحقة المتهمين بالفساد واسترداد الأموال المهربة إلى الخارج، لاسيما في ظل تواجد نماذج بارزة لشخصيات تولت مناصب وزارية رفيعة وغادرت البلاد مستفيدة من حماية جوازات سفرها الأجنبية، إذ تمنح القوانين الداخلية لكثير من الدول الغربية التي يحمل المسؤولون جنسياتها حقوقاً واسعة لمواطنيها، إذ ترفض بعض هذه الدول تسليم مواطنيها لدول أخرى إذا كانت

العلاج في الهند

شهادات عراقية عن خداع واستغلال وتجارة ب حياة المرضى

فيلي :

ل طالما كانت الهند وجهة مفضلة لآلاف العراقيين الباحثين عن العلاج، مستفيدين من سمعتها في مجالات القلب وزراعة الأعضاء وجراحة العظام، فضلاً عن كلف العلاج التي تبدو أقل مقارنة بالعديد من الدول الأخرى. لكن خلف هذه السمعة، يروي بعض المرضى تجارب يقولون إنها تكشف عن ممارسات تجارية واستغلال لحاجة المريض الأجنبي.

وتحقق نتائج أفضل، فوافق على دفع المبلغ.

لكن، بحسب روايته، بدأت الشكوك تراوده لحظة دخوله إلى صالة العمليات، إذ لم يشاهد أي جهاز روبوت داخل غرفة الجراحة.

ويضيف أنه سأل الطبيب مباشرة عن الروبوت الذي دفع مقابلته المبلغ الإضافي، إلا أن الطبيب أجابه: "لا تقلق، استرح، سنجري لك العملية"، من دون أن يقدم تفسيراً لغياب الجهاز أو يثبت استخدام التقنية التي تم تقاضي أجر إضافي عنها. ويؤكد الخفاجي، أن هذه الحادثة كانت بداية سلسلة من المواقف التي جعلته يشكك في طريقة تعامل بعض المستشفيات مع المرضى الأجانب، معتبراً أن ثقة المرضى وحاجتهم للعلاج قد تستغل أحياناً لفرض تكاليف إضافية أو خدمات يصعب على المريض التحقق من تقديمها فعلاً.

استنزاف جيوب المرضى

فيما يقول دريد سلمان، الذي خاض تجربة علاج لابنته في الهند، في حديث لمجلة "فيلي"، إن الخدمات داخل العديد من المستشفيات من ناحية النظافة والكادر الطبي جيدة، مشيراً إلى أن "المستشفيات تضم كوادر طبية محترفة ومتعاونة، ومستوى النظافة داخلها مرتفع".

لكنه يضيف أن الجانب التجاري يطغى، بحسب تجربته، على تعامل بعض المستشفيات مع المرضى الأجانب، قائلاً إن "الهم الأساسي في كثير من الأحيان هو استحصال أكبر قدر ممكن من الأموال من المريض إذا لم يكن متيقظاً". ويحذر دريد المرضى العراقيين من الاعتماد بشكل كامل على المترجمين أو أصحاب مكاتب السياحة العلاجية ومنظمي العلاج، معتبراً أنهم يضيفون في بعض الحالات عمولات كبيرة على كلفة العلاج.

ويقول: "قد يُبلغ المريض بأن العملية تكلف مبلغاً معيناً، بينما تكون كلفتها الفعلية أقل بكثير، وقد تصل إلى نصف المبلغ أو أقل".

كما يشير إلى أن أسعار الأدوية داخل صيدليات المستشفيات، وفقاً لتجربته، تكون مرتفعة مقارنة بالصيدليات الخارجية التي تباع الأدوية نفسها بأسعار أقل.

ويضيف أن بعض المرضى، وخصوصاً الراغبين بالعودة سريعاً إلى بلادهم، قد يتعرضون لإجراءات طبية إضافية أو تدخلات تجري قبل اكتمال فترة التعافي، وهو ما يراه مخاطرة قد تؤدي، في بعض الحالات، إلى مضاعفات صحية وتدهور في حالة المريض.

ويؤكد أن هذه الممارسات تمثل وجهة نظره المستندة إلى تجربته الشخصية، داعياً المرضى إلى التريث واستشارة أكثر من طبيب قبل الموافقة على أي إجراء طبي إضافي.

أرقام نجاح مضللة

يقول اختصاصي الأمراض الباطنية في مدينة الطب، الدكتور مصطفى محمد،

لمجلة "فيلي"، إن نسب النجاح التي تعلنها بعض المستشفيات الهندية للمرضى، والتي غالباً ما تتراوح بين 95 و99 بالمئة، "ليست مؤشراً علمياً يمكن الاعتماد عليه"، معتبراً أنها تستخدم في كثير من الأحيان كوسيلة تسويقية لجذب المرضى الأجانب.

وأوضح أن نجاح أي عملية جراحية لا يمكن تحديده بنسبة ثابتة قبل إجرائها، إذ يعتمد على عوامل عديدة، أبرزها الحالة الصحية للمريض، وعمره، والأمراض المصاحبة، وخبرة الفريق الجراحي، ومدى توفر الرعاية الطبية قبل العملية وبعدها.

وأضاف أن المريض ينبغي ألا يبني قراره على نسب النجاح المعلنة فقط، بل عليه الاطلاع على السجل الطبي للمستشفى، وطلب رأي طبي مستقل، ومناقشة جميع الخيارات العلاجية والمضاعفات المحتملة قبل اتخاذ قرار السفر أو الخضوع لأي تدخل جراحي.

وتشير بيانات رسمية صادرة عن وزارة السياحة الهندية إلى استمرار اعتماد العراق كأحد أبرز مصادر السياحة العلاجية إلى الهند، إذ بلغ عدد العراقيين القادمين لغرض العلاج نحو 30,989 شخصاً خلال عام 2025، ليحل العراق في المرتبة الثانية عالمياً بعد بنغلادش بين الدول المصدرة للمرضى إلى الهند.

وتستقطب الهند المرضى الأجانب، ومن بينهم العراقيون، بسبب ما تروج له من توفر مراكز طبية متخصصة في مجالات عدة، أبرزها جراحة القلب، وزراعة الأعضاء، وعلاج الأورام، وجراحة العظام، إلى جانب انخفاض الكلف مقارنة ببعض الوجهات العلاجية الأخرى. ومع استمرار تدفق المرضى العراقيين إلى الهند، تبرز الحاجة إلى تعزيز الرقابة على مكاتب السياحة العلاجية والوسطاء، وضمان حصول المرضى على معلومات دقيقة بشأن المؤسسات الطبية والتكاليف والإجراءات العلاجية، بما يقلل من المخاطر التي قد تواجههم خلال رحلة البحث عن العلاج خارج البلاد.



ألف دينار، بينما ترتفع إلى أضعاف هذا المبلغ في عدد من روضات الكرخ، فضلاً عن أجور النقل والزي المدرسي الذي تفرضه بعض الروضات، الأمر الذي يرهق ميزانية الأسرة، وقد يحول دون قدرة بعض العائلات على تسجيل أطفالها، إذ يصل مجموع الاشتراك الشهري مع النقل والطعام إلى أكثر من 600 ألف دينار.

وتؤكد والددة الطفلة نور علي، لمجلة "فيلي"، أن إدارة إحدى الرياض الأهلية أوهمتها بأن الأجور الشهرية للطفل الواحد تبلغ 200 ألف دينار فقط، وبما أن لديها طفلين، فإنها توقعت أن تدفع 400 ألف دينار شهرياً.

وتضيف أنها أصبحت تدفع أكثر من 800 ألف دينار شهرياً، بسبب مشاركات طفلها في المناسبات والاحتفالات التي تفرضها إدارة الروضة على أولياء الأمور، مشيرة إلى أن الطفل يُحرم من الدوام في يوم السفرة أو المناسبة، أو يستبعد من النشاط إذا لم يتم دفع تلك المبالغ.

وتلفت إلى أن الروضة تفرض مبالغ إضافية، من بينها أجور المنهج الدراسي والزي المدرسي الذي يجب شراؤه من إدارة الروضة نفسها بسعر 250 ألف دينار للزي الواحد، فضلاً عن أجور الاشتراك والنقل.

وتشكل هذه الأسعار المرتفعة، إلى جانب الفعاليات الأخرى التي تفرضها بعض رياض الأطفال، عبئاً كبيراً على العائلات، إلا أن كثيراً منها لا يجد بداً من الالتزام بما تطلبه إدارات الروضات.

فيما تقول الموظفة سارة حسن، إنها تضطر إلى تسجيل طفلها الوحيد في إحدى الروضات القريبة، لأن دوامها في الدائرة الحكومية يبدأ عند الساعة الثامنة والنصف صباحاً، وهو

وفي ظل تعدد الخيارات، تواجه الأسر تحدياً آخر يتمثل في ارتفاع الأجور، إذ لا تقل رسوم العديد من رياض الأطفال في مناطق جانب الكرخ عن 200 ألف دينار شهرياً للروضات متوسطة الخدمات، من دون احتساب أجور النقل التي تبدأ من 75 ألف دينار للطفل الواحد، وقد تصل إلى 150 ألف دينار بحسب بعد المنطقة ونوع وسيلة النقل.

وخلال لقاءات مع عدد من العائلات في جانبي الكرخ والرصافة، برزت شكاوى مشتركة تتمثل بارتفاع أجور الروضات مقارنة بمستوى الخدمات والمرافق التي تقدمها، ما يجعل اختيار الروضة المناسبة عبئاً إضافياً على ميزانية الأسرة العراقية، حتى إن اشتراك بعض الروضات يصل إلى 550 ألف دينار شهرياً.

وتعد رياض الأطفال وسيلة مهمة لتعليم الأطفال من عمر سنتين فما فوق في الروضات الأهلية، إلى جانب تهذيبهم ورعايتهم، بوصفها مرحلة أساسية لتهيئتهم للدراسة في المدارس الابتدائية، فيما تستقبل رياض الأطفال الحكومية الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربع وست سنوات.

وتجد العائلات البغدادية في رياض الأطفال فرصة لإكساب أطفالها المهارات والخبرات وتكوين الصداقات، كما يرى الأبوان العاملان في القطاعين العام والخاص أنها توفر مكاناً آمناً لأطفالهم خلال ساعات الدوام.

أجور عالية وتشهد أجور رياض الأطفال تفاوتاً كبيراً بين جانبي الكرخ والرصافة، إذ تبدأ الاشتراكات الشهرية في بعض روضات الرصافة من 50



رياض الأطفال الأهلية.. رسوم تستنزف جيوب العائلات البغدادية

فيلي :

عند بلوغ الطفل عامه الثاني، تبدأ رحلة البحث عن روضة مناسبة توفر بيئة آمنة تجمع بين الرعاية والتعليم والترفيه، وتبعد الأطفال عن الشاشات والأجهزة الإلكترونية، وتساهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم.

رياض الأطفال الأهلية.. تستنزف العائلات البغدادية

التوقيت ذاته الذي يلتزم به زوجها الموظف في إحدى دوائر الدولة، فيما يقيم أهلها وأهل زوجها في مناطق بعيدة، ولا يمكنهما ترك الطفل بمفرده في المنزل.

وفي حديث لمجلة "فيلي"، توضح سارة، أنها تدفع راتبها كله تقريباً لتغطية أجور الاشتراك الشهري، والنقل، والطعام، والفعاليات التي تفرضها إدارة الروضة بشكل متواصل، من دون وجود هدف حقيقي وراءها سوى الحصول على مزيد من الأموال.

وتبين أن الزبي الذي تتبعه إدارة الروضة للأطفال بسعر 100 ألف دينار، لا يتجاوز ثمنه 50 ألف دينار في الأسواق، إلا أن الإدارة ترفض أي زي يتم شراؤه من خارج الروضة، حتى وإن كان مطابقاً للمواصفات.

تفاوت كبير في الأسعار

وفي المقابل، يرى بعض أولياء الأمور أن عدداً من رياض الأطفال الواقعة في المناطق الراقية من العاصمة بغداد تقدم مناهج جيدة، يتعلم فيها الطفل كتابة الحروف ولفظها، إلى جانب أساسيات اللغتين الإنجليزية والفرنسية وبعض المهارات الفنية، بما يسهم في بناء شخصية الطفل وتنمية سلوكه.

ويتحدث المواطن عبد الرضا حميد، لمجلة "فيلي"، قائلاً إنه سجل طفله البالغ من العمر عامين في إحدى رياض الأطفال بمنطقة المنصور، مؤكداً أنه بعد عام واحد اكتسب الطفل مهارات ملحوظة، من بينها نطق الحروف وكتابتها بشكل صحيح، إضافة إلى ترديد كلمات باللغة الإنجليزية والفرنسية، فضلاً عن تحسن سلوكه، ومنها عدم رمي النفايات إلا في الأماكن المخصصة لها.

ويشير إلى أن الروضة توفر لطفله سيارة نقل مكيفة، فضلاً عن وجبتي إفطار وغداء متنوعتين، لافتاً إلى أن المبلغ الذي

يدفعه، رغم ارتفاعه، يسد فراغاً كبيراً في حياة الطفل، ويسهم في تنمية شخصيته، بالتوازي مع دور الأسرة في المنزل. وعلى النقيض من ذلك، يرى بعض أولياء الأمور أن عدداً من رياض الأطفال في المناطق الشعبية لا تقدم إضافة حقيقية للأطفال، سوى قضاء الوقت خارج المنزل.

حيث تقول المواطنة دريا صادق، من منطقة الزعفرانية، إن طفلها البالغة من العمر سنتين لم تتعلم شيئاً طوال عام كامل من انتظامها في إحدى الروضات.

ووفقاً لحديث صادق، لمجلة "فيلي"، فإن طفلها لم تكتسب أي مهارات، بل عادت إلى المنزل بمفردات وتصرفات غير معتادة داخل الأسرة، مؤكدة أنها راجعت إدارة الروضة أكثر من مرة لمعرفة الأسباب، إلا أن ذلك لم يسفر عن أي نتيجة.

كما توضح أنها وجدت الحل في ترك طفلها لدى جارتها، وهي معلمة لم تعين في وظيفة حكومية، مقابل مبلغ شهري مناسب، لرعاية الطفلة حتى عودتها من الدوام، مشيرة إلى أن سلوك طفلها تحسن بشكل ملحوظ، وتعلمت هجاء الحروف، واختفت المفردات غير اللائقة التي كانت قد اكتسبتها في الروضة.

الدور الحكومي مفقود

وبين ارتفاع أجور رياض الأطفال ذات المستوى الجيد، وضعف الخدمات التي تقدمها بعض الروضات منخفضة الكلفة، يرى كثيرون أن الحل يكمن في رياض الأطفال الحكومية، إلا أن ذلك يصطدم بعدة عقبات.

ويقول المواطن عماد سعيد، وهو أب لطفلين، إن رياض الأطفال الحكومية

محدودة العدد، ولا تتناسب مع الكثافة السكانية، إذ توجد في بعض المناطق روضة حكومية واحدة فقط تخدم ثلاث مناطق. ويضيف سعيد، لمجلة "فيلي"، أن رياض الأطفال الحكومية لا تستقبل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات، كما ينتهي الدوام فيها عند الساعة الواحدة ظهراً، بينما ينتهي دوام الموظفين في الدوائر الحكومية بعد الساعة الثانية ظهراً، وهو ما يسبب إرباكاً للأبوين إذا كانا موظفين. ويتابع قائلاً إن رياض الأطفال الحكومية تتمتع، أسوة بالمدارس، بعطلة صيفية تمتد أربعة أشهر، وهو ما لا يتناسب مع ظروف الموظفين.

وبحسب سعيد، فإن هذه الأسباب تدفع معظم الموظفين إلى تسجيل أطفالهم في رياض الأطفال الأهلية، لما توفره من تعليم

ورعاية وأنشطة تمتد طوال العام. لا وجود للرقابة

وتحول الاشتراكات المرتفعة في رياض الأطفال الجيدة دون قدرة كثير من العائلات على تسجيل أطفالها، ما يدفع عدداً من الأمهات إلى الحصول على إجازة طويلة لرعاية أطفالهن.

وتقول الموظفة ربى أحمد، في حديثها لمجلة "فيلي"، إن الاشتراك الشهري مع النقل والطعام في إحدى الرياض الجيدة يكلفها أكثر من راتبها.

وتؤكد: "ليس بوسعي تسجيل طفلي في روضة بمنطقة شعبية قد تؤثر سلباً في مستواه، كما لا تتوفر روضة حكومية قريبة من محل سكني".

وتشير إلى أنها قررت الحصول على إجازة لمدة خمس سنوات، براتب اسبي فقط، للتفرغ

" طفلتها لم تكتسب أي مهارات، بل عادت إلى المنزل بمفردات وتصرفات غير معتادة داخل الأسرة، مؤكدة أنها راجعت إدارة الروضة أكثر من مرة لمعرفة الأسباب، إلا أن ذلك لم يسفر عن أي نتيجة".

لرعاية طفلها وتربيته، تجنباً للاستنزاف المالي.

وكانت وزارة التربية قد حددت أجور رياض الأطفال الحكومية بمبلغ 50 ألف دينار تدفع مرة واحدة عند التسجيل، إضافة إلى اشتراك شهري قدره 25 ألف دينار لكل طفل في الحضانه، فيما لم تحدد أجور الاشتراك في رياض الأطفال الأهلية.

وقال المتحدث باسم وزارة التربية كريم السيد، لمجلة "فيلي"، إن الوزارة لم تحدد أجور رياض الأطفال الأهلية لأن ذلك يقع خارج مسؤوليتها، مشيراً إلى أن الأجور تختلف من مكان إلى آخر.

ويختم حديثه بالقول إن "وزارة التربية تركت لأولياء الأمور حرية اختيار رياض الأطفال المناسبة لأبنائهم".

الوسطى تعيش حالة تدهور بيئي"، محذراً من استمرار هجرة السكان من مناطق الكور (المركزية) باتجاه مصادر المياه، إضافة إلى نزوح تدريجي من المناطق الزراعية في ذي قار نحو المدن.

ويضيف أن جزءاً كبيراً من المياه المتاحة سيُستهلك خلال الموسم الزراعي الحالي، ما قد يترك نحو 15 مليار متر مكعب فقط للعام المقبل، وهو ما يهدد باستمرار الضغوط على المجتمعات الزراعية وزيادة الهجرة الداخلية المرتبطة بالمياه.

الواقع الاقتصادي من جهته، يشير الخبير الاقتصادي، كريم الحلو، إلى أن الهجرة داخل العراق أصبحت متعددة الأشكال، وتشمل الهجرة الريفية نحو المدن نتيجة شح المياه وضعف الخدمات، وهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب الفساد وضعف البيئة الاستثمارية، إضافة إلى هجرة الكفاءات المهنية بسبب محدودية فرص العمل.

ويبين الحلو لمجلة "فيلي"، أن هذه التحولات أدت إلى تغير في التركيبة الاجتماعية داخل المحافظات، وارتفاع معدلات البطالة في بعض المناطق، مقابل استمرار استقطاب العمالة الأجنبية في قطاعات مهنية يعاني العراق من نقص فيها.

وفي سياق العودة من الخارج، تقول المواطنة رند محمد، وهي من بغداد وعادت من تركيا بعد سنوات من الإقامة هناك، إن قرارها بالعودة جاء بعد مراجعة ظروفها الشخصية وصعوبة استمرار الإقامة خارج البلاد.

وتضيف السيدة لمجلة "فيلي"، أن ارتفاع تكاليف المعيشة في تركيا وطول إجراءات الهجرة إلى أوروبا دفعها إلى إعادة التفكير بخيار العودة.

وتختتم محمد، حديثها بأن "الاستقرار النسبي وتوفر فرص العمل داخل العراق" كانا من العوامل التي شجعتها على اتخاذ القرار، مؤكدة أن التجربة تختلف من شخص إلى آخر بحسب ظروفه الخاصة.

وجود نحو 30 ألف طلب لجوء مرفوض للعراقيين في ألمانيا، ما يشكل عاملاً يقلل من دوافع الهجرة الجديدة.

وفي ملف النزوح الداخلي، يشير النوري إلى أن العراق شهد خلال السنوات الماضية حالات نزوح مرتبطة بالتغير المناخي والجفاف، خصوصاً في المحافظات الجنوبية، مبيناً أن البلاد سجلت سابقاً نحو 16 ألف حالة نزوح بسبب التصحر، إلا أن هذه الأرقام تراجعت مؤخراً مع تحسن نسبي في معدلات الأمطار.

ويقول إن وزارة الهجرة شكلت لجان طوارئ لمتابعة الوضع، مؤكداً أنه "لم يتم تسجيل موجات نزوح واسعة في الفترة الأخيرة"، لكنه حذر من إمكانية تجددتها في حال تفاقم أزمة المياه.

وفي ما يتعلق بالنزوح المرتبط بالحرب ضد تنظيم "داعش"، يبين النوري أن معظم العائلات عادت إلى مناطقها الأصلية بدعم حكومي ودولي، لافتاً إلى أن أكثر من 15 ألف شخص عادوا من برامج التأهيل، بما في ذلك العائدون من مخيم الهول في سوريا عبر مخيم الجدعة التأهيلي في محافظة نينوى، فيما لا تزال بعض الملفات، مثل جرف الصخر شمالي محافظة بابل، مرتبطة بإجراءات تدقيق أمني.

حراك السكان المائي وفي سياق متصل، يقول رئيس مجموعة "طبيعة العراق" البيئية، جاسم الأسدي، إن الوضع المائي في العراق "معقد ومزدوج"، إذ تشهد بعض المناطق وفرة نسبية في المياه مقارنة بالسنوات الماضية، بينما تعاني مناطق أخرى، خصوصاً على ضفاف دجلة، من شح حاد.

ويوضح الأسدي لمجلة "فيلي"، أن العراق انتقل من مستوى مائي منخفض جداً العام الماضي لم يتجاوز 4.7 مليارات متر مكعب، إلى أكثر من 31 مليار متر مكعب حالياً، وهو ما انعكس على تحسن نسبي في الخزانات المائية والأنظمة البيئية، بما فيها الأهوار.

لكنه يشير في الوقت ذاته إلى أن "الأهوار

وتقول السلطات العراقية إن ملف الهجرة والنزوح يشهد تحولاً ملحوظاً، مع تراجع نسبي في الهجرة غير النظامية، مقابل استمرار عودة النازحين من المخيمات ومناطق النزوح الداخلي، إلى جانب عودة بعض المهاجرين من دول المهجر، خصوصاً من أوروبا وتركيا.

وفي هذا السياق، يقول وكيل وزارة الهجرة والمهجرين العراقية، كريم النوري، إن الهجرة غير النظامية شهدت خلال السنوات الماضية موجات كبيرة، خصوصاً في عام 2020 عبر مسارات بيلاروسيا وتركيا وليبيا، مشيراً إلى أن أغلب تلك الحالات كانت من إقليم كردستان باتجاه أوروبا. ويضيف النوري لمجلة "فيلي"، أن الحكومة العراقية، بالتنسيق مع المجتمع الدولي والاتحاد الأوروبي، اتخذت إجراءات لمكافحة شبكات تهريب البشر،

شملت كشف مافيات الاتجار بالبشر في بيلاروسيا، وإغلاق بعض المسارات غير النظامية، إلى جانب تحذيرات من السفر عبر طرق غير آمنة.

ويوضح أن هذه الإجراءات أدت إلى "انحسار الهجرة غير النظامية بأكثر من النصف مقارنة بالسنوات السابقة"، مشيراً إلى وجود برامج دعم للعودة الطوعية، إضافة إلى

بين الهجرة والعودة.. الاقتصاد والمياه يعيدان رسم خريطة سكان العراق

فيلي

يشهد العراق خلال السنوات الأخيرة حركة معقدة ومتراصة من عودة المهاجرين من الخارج وعودة النازحين إلى مناطقهم الأصلية، في ظل تضافر أسباب اقتصادية وأمنية وبيئية دفعت ملايين المواطنين خلال العقد الماضي إلى مغادرة مناطقهم، فيما بدأت أعداد متزايدة منهم بالعودة تدريجياً مع تغير الظروف الداخلية والإقليمية.



أجيال على قارعة الطريق: من المسؤول عن سقوط البراءة؟



فيلي :

لقد انكسر ميزان الطفولة في العراق، وتحولت البراءة من مقدس يجب حمايته، إلى عبء يلقي به في مهب الريح. حين نرى طفلاً لم يتجاوز التاسعة يصارع مقود دراجة نارية أو "تلك تلك" وسط زحام خانق، أو حين نسمع عن جرائم اعتداء يرتكبها صغار بحق أقرانهم، فإننا لا نتحدث عن حوادث عابرة، بل نحن بصدد اعصار قيمي يفتال مستقبل هذا البلد قبل أن يبدأ. إنها صرخة تفرزها صرخة تحاصرنا جميعاً بسؤال موجه: حين يغيب الأهل في زحام الفقر، وتغيب الدولة في سراديب الإهمال، من الذي يحمي براءة تسقط كل ليلة على قارعة الطريق؟ ومن المسؤول عن هذا الجيل الذي يراد له أن ينمو في غابة لا تعرف الرحمة؟ تمر الطفولة في العراق بمحنة كبيرة، فلم

يعد للبراءة موقعا كما كان، وفقد معظم اطفال العراق سلامهم وهدوءهم الداخلي، فبتنا نشهد وقائع اغرب من الخيال تطالعنا بها وسائل الاعلام.. اطفال لم يبلغوا الحلم يعتدون جنسيا على طفلة لم تبلغ ٤ سنوات ثم يقتلون.. اطفال تائهون في الشوارع بعد منتصف الليل لن يسأل عنهم أهالوهم أو يدعونهم إلى النوم.. بنات بعمر ٥ سنوات يبعن الحاجات البسيطة في منتصف النهار بظل ٥٠ درجة مئوية في شمس بغداد المحرقة.. المرور يقبض على اطفال بأعمار صغيرة يسوقون دراجات أو سيارات ثم يحيلون مسؤوليتهم الى اهلهم... مأس كثير تتعلق بالطفولة العراقية، لا مجال لذكرها هنا... فكيف حدث ذلك ولماذا...؟ هو جرح غائر في النسيج الاجتماعي العراقي، وهي ليست مجرد ظواهر معزولة، بل

انعكاس لأزمة بنيوية مركبة أدت إلى هذا التراجع الحاد في واقع الطفولة. الأسرة، التي كانت تعد الحصن الأول للطفل، تعاني اليوم من ضغوط اقتصادية ونفسية هائلة. الفقر المدقع الذي تعيشه شرائح واسعة، لا سيما في المناطق العشوائية أو الأحياء المنسية خدمياً، دفع ببعض العائلات إلى التعامل مع الأطفال كأدوات للكسب أو للبقاء بدلاً من توفير بيئة تعليمية وتربوية؛ هذا الضياع الاقتصادي أدى إلى غياب الرقابة الأبوية، إذ أصبح الشارع هو المربي البديل. المدرسة لم تعد بيئة جاذبة أو قادرة على تقويم السلوك، عوامل الاكتظاظ، وتدهور البنى التحتية، وضعف البرامج التربوية التي تعزز الأخلاقيات والوعي الذاتي، جعلت الفجوة كبيرة بين متطلبات تنشئة جيل

سوي وبين الواقع المعاش، وان الطفل الذي لا يجد دوراً له في مقاعد الدراسة أو في النوادي الفنية والثقافية والرياضية المتاحة، يبحث عن هويته في محاكاة نماذج مشوهة يراها في الشارع أو في المحتوى الرقمي غير المنضبط. لقد تسارع دخول التكنولوجيا من دون وجود "فلتر" أخلاقي أو رقابة مجتمعية، والاطفال اليوم عرضة لمحتوى رقمي عنيف أو خادش للحياء من دون توجيه. هذا التماس المبكر مع مفاهيم تتجاوز مداركهم العمرية، في ظل غياب التوجيه الأسري، يؤدي إلى التطبع مع السلوكيات الشاذة أو العنيفة، مما يفسر وقائع الاعتداءات، التي تعكس اختلالاً عميقاً في المفاهيم الجنسية والأخلاقية لدى هؤلاء الأطفال. إن استمرار ظاهرة عمالة الأطفال أو قيادتهم للمركبات أمام مرأى ومسمع السلطات من

دون إجراءات رادعة ومستمرة، يعطي رسالة ضمنية بأن هذه الأفعال مقبولة أو في الأقل متجاوز عنها، وكذلك ان المؤسسات المعنية بحماية الأسرة والطفل تعاني من ضعف الإمكانيات والمركزية، وغالباً ما تغيب الحلول الوقائية مثل برامج الرعاية الاجتماعية الفعالة لصالح الحلول الترقيعية. الطفل في العراق ينشأ في بيئة مشحونة بالعنف؛ سواء كان ذلك بوساطة الخطاب السياسي والديني العام، أو الصراعات، أو حتى العنف الأسري والمجتمعي المباشر. هذا العنف يترجم سلوكياً عند الأطفال، فمن يعيش في بيئة تستبج الحقوق وتغيب فيها المحاسبة، ينمو لديه شعور بأن القوة أو "الاستهتار" هي الوسيلة الوحيدة لإنبات الذات. هو حصاد تراكمي لعقود من الحروب، والحصار، وعدم الاستقرار السياسي،

والفساد الإداري والمالي الذي أهدر ميزانيات كانت قادرة على بناء منظومة تعليمية وصحية شاملة، فعندما تنهار البنية التحتية والخدمات العامة، تنهار معها حماية الفئات الأكثر ضعفاً. إن هذا المشهد، هو جرس إنذار لمستقبل المجتمع ككل، لأن الأطفال الذين يعيشون اليوم في الشوارع أو يمارسون هذه السلوكيات هم رجال ونساء المستقبل. الحل يتطلب أكثر من مجرد قوانين؛ هو بحاجة إلى ثورة إدارية في مؤسسات الدولة بخاصة المعنية بالعمل، والتربية، والداخلية "الأمنية"، بالتوازي مع إعادة الاعتبار لدور الأسرة في التوعية، وتوفير البدائل الإيجابية كالمساحات الثقافية والترفيهية التي تليق بكرامة الطفولة، بدلاً من تركهم فريسة لبيئة الشارع القاسية.

ويبدو أن المياه المعبأة في القناني البلاستيكية قد تتسبب بمشكلات صحية خطيرة نتيجة تركها تحت أشعة الشمس وبيعها للمواطنين من قبل أصحاب المحال.

ويعاني العديد من المواطنين من ظاهرة تعريض قناني المياه وعلب العصائر لأشعة الشمس الحارقة لفترات طويلة، في ظاهرة عامة يصعب على الجهات المعنية السيطرة عليها.

طرق تخزين سيئة

ويقول المواطن أحمد هشام، وهو والد لطفل حديث الولادة، إن "عملية شراء المياه يجب أن تتطلب تحرياً ومتابعة للحصول على مياه معبأة صالحة ومخزنة بطريقة نظامية".

وبضيف في حديثه لمجلة "فيلي": "أدركت أكثر من مرة أن هناك طعماً غير مستساغ للمياه بسبب سوء التخزين"، مؤكداً أنه "لو كان سوء التخزين حالة فردية لقد تمت شكوى بهذا الأمر، لكنه أصبح ظاهرة عامة تقريباً، على الرغم من وجود قانون للصحة العامة وجهات رقابية، إلا أن المحال التجارية ما تزال تخزن المياه على الأرضية تحت أشعة الشمس، ما يعني عدم الالتزام بالتعليمات الصحية، فيما لا تشكل العقوبات أو الغرامات رادعاً لأصحاب المحال".

بدورها، تقول المواطنة حسناء مزهر، في حديثها لمجلة "فيلي": "نحن نشترى المياه المعبأة في قناني بلاستيكية من الأسواق المجاورة"، مشيرة إلى أن "صاحب المحل يترك كميات كبيرة من قناني المياه البلاستيكية منذ الصباح وحتى الليل تحت أشعة الشمس وفي درجات حرارة مرتفعة جداً". وتتابع: "تعرضت أكثر من مرة للإصابة بالإسهال والتهاب الجهاز الهضمي، كما تعرضت أختي وشقيقي أيضاً للحالات المرضية نفسها".

وتشير إلى أن "الأمر لا يقتصر على المياه



فيلي :

تشهد تجارة المياه المصفاة والمعقمة، التي تُعبأ في قناني بلاستيكية، انتعاشاً كبيراً في الأسواق العراقية، ولا سيما في العاصمة بغداد، حيث يشتري كثير من المواطنين مياه الشرب المعبأة في القناني البلاستيكية، التي تتنوع علاماتها التجارية، فيما يشتري آخرون مياه (آرو).

تحت شمس العراق..
هل يشرب المواطنون بقايا البلاستيك
مع مياههم؟



"من أبرز المخاطر المحتملة للتعرض المستمر لهذه المركبات اضطراب الغدة الدرقية والهرمونات الجنسية، إضافة إلى وجود أبحاث تدرس علاقتها بزيادة احتمالات الإصابة ببعض الأمراض المزمنة، بما في ذلك بعض أنواع السرطان وأمراض القلب".

أشعة الشمس بصورة غير صحيحة، مؤكدة أن عقوبات ستطال المخالفين، استناداً إلى المادة (96) من قانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1981، ونظام الأغذية رقم (29) لسنة 1982 وتعديله رقم (4) لسنة 2011. وأكدت الوزارة أن عرض البضائع بهذه الطريقة يحمل مخاطر صحية على المواطنين، مشددة على ضرورة خزنها وعرضها في أماكن مطابقة للشروط الصحية بما يضمن استمرار صلاحيتها للاستهلاك البشري.

وأشعة الشمس، وقد تصبح غير صالحة للاستخدام، مبينة أن الأمر نفسه ينسحب على مختلف المواد المعبأة، كالعصائر ورقائق البطاطس (الشيبس) والألبان وغيرها، إذ قد يؤدي التعرض المستمر للحرارة إلى تراكم بعض الجزيئات في جسم الإنسان، بما يؤثر في المناعة والأوعية الدموية والجهاز التناسلي، وقد ينعكس سلباً على الصحة. وكانت وزارة الصحة قد حذرت، في وقت سابق من الشهر الجاري، أصحاب المحال التجارية من عرض بضائعهم والمواد الغذائية والمشروبات على الأرصفة وتحت

والمواد الأخرى التي توضع تحت أشعة الشمس تتعرض للأشعة فوق البنفسجية، ولا سيما مع ارتفاع درجات الحرارة، ما يساعد على تحليل بعض المركبات الموجودة في البلاستيك، مثل البيسفينول والإيثانول، وهي مركبات عضوية قد تؤثر في الجهاز الهضمي، مشيرة إلى أن "كثيراً من الأمراض، ومنها التهاب القولون، قد ترتبط بالتعرض للدقائق البلاستيكية". ووفقاً للطيف، فإن السوائل التي تخزن في قناني بلاستيكية داخل الشوارع أو السيارات تتحلل بفعل درجات الحرارة

السيارات، والحرص على حفظها في أماكن باردة بعيداً عن أشعة الشمس المباشرة، مع تفضيل استخدام العبوات الزجاجية أو المصنوعة من (الستانلس)، ستيل لحفظ المياه، وعدم إعادة استخدام العبوات البلاستيكية المخصصة للاستعمال الواحد". إلى ذلك، تقول خبيرة البيئة والتلوث إقبال لطيف إن "المادة الرئيسة التي تصنع منها قناني المياه البلاستيكية هي البولي إيثيلين، وتدخل في تصنيعها مواد كيميائية قد تكون ضارة بصحة الإنسان والبيئة". وفي حديثها لمجلة "فيلي"، تبين أن "المياه

تعرض المياه والعصائر ورقائق البطاطس (الشيبس) لأشعة الشمس. مخاطر خفية في غضون ذلك، يرى طبيب التغذية، عماد بليل، في حديثه لمجلة "فيلي"، أن "تعرض قناني المياه البلاستيكية لدرجات الحرارة المرتفعة، سواء داخل السيارات أو تحت أشعة الشمس المباشرة، قد يؤدي إلى تسرب بعض المركبات الكيميائية من البلاستيك إلى المياه، الأمر الذي يستدعي الحذر واتباع ممارسات آمنة في تخزين مياه الشرب". ويوضح أن "ارتفاع درجات الحرارة قد يزيد من انتقال بعض المواد الكيميائية المستخدمة في صناعة أنواع معينة من العبوات البلاستيكية، مثل مركبات الفثالات، فيما تحتوي بعض المنتجات البلاستيكية الأخرى على مركب بيسفينول، وهي مواد تشير دراسات إلى أن التعرض المتكرر لها قد يرتبط بتأثيرات صحية مختلفة".

ويلفت إلى أن "من أبرز المخاطر المحتملة للتعرض المستمر لهذه المركبات اضطراب الغدة الدرقية والهرمونات الجنسية، إضافة إلى وجود أبحاث تدرس علاقتها بزيادة احتمالات الإصابة ببعض الأمراض المزمنة، بما في ذلك بعض أنواع السرطان وأمراض القلب، إلا أن هذه العلاقات ما تزال قيد الدراسة والبحث العلمي".

وبحسب حديث المختص، فإن تعرض عبوات المياه للحرارة قد يبرئ أيضاً بيئة مناسبة لنمو بعض البكتيريا، لا سيما عند إعادة استخدام الزجاجات البلاستيكية أكثر من مرة أو تخزينها لفترات طويلة، ما قد يزيد من احتمالية تلوث المياه والتسبب باضطرابات في الجهاز الهضمي، لافتاً إلى أن بعض الدراسات تناولت التأثيرات المحتملة لبعض المركبات البلاستيكية على وظائف الكبد والكلية والجهاز العصبي، فضلاً عن تأثيرها المحتمل في الخصوبة وصحة الحمل عند التعرض المزمّن لكميات مرتفعة. ويشدد على أهمية "اتباع إجراءات وقائية بسيطة تتمثل في تجنب ترك عبوات المياه البلاستيكية في الأماكن الحارة أو داخل

فحسب، بل حتى علب العصائر التي يشتريها أطفالنا تتعرض للحرارة لفترات طويلة، وهو ما ينعكس سلباً على صحة الأطفال". وتؤكد حسناء أنها "ومن أجل شراء مياه مخزنة بطريقة صحيحة، قطعت مسافات طويلة، ودخلت العديد من الأسواق التجارية بحثاً عن محل يخزن المياه داخل المحل، لكن دون جدوى، فعادت مضطرة إلى شراء المياه من المحل المجاور".

تحذير صحي وخلال شهر محرم، الذي يوزع فيه أصحاب المواكب المياه مجاناً على المواطنين، دعت دائرة صحة الكرخ، قبل أيام عدة أصحاب المواكب إلى عدم وضع قناني المياه تحت أشعة الشمس بعد تجميدها أو تبريدها، لأنها تشكل ضرراً على صحة المواطنين. وعلى الرغم من التحذيرات الرسمية، تنتشر ظاهرة تعريض علب العصائر ورقائق البطاطس (الشيبس) والمياه المعبأة للحرارة لفترات طويلة.

ويعزو أصحاب المحال التجارية سبب ذلك إلى صغر مساحة محالهم، حيث يقول كريم عبد الحسن الهادلي، صاحب أسواق في منطقة البياع، إن "كميات المياه والعصائر التي تصل يومياً تكون كبيرة جداً، ولا يستوعبها المحل".

ويرى خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن "المياه والعصائر والشيبس لا تمكث لفترة طويلة لأنها سريعة الاستهلاك"، مبيناً أنه يضع عارضات خشبية لعرض الشيبس والعصائر خارج المحل لجذب الزبائن.

ويبين وليد خلف، صاحب محل كبير في منطقة الزعفرانية، أن "مهما اتسعت مساحة المحل فإنها تبقى غير كافية لتخزين مياه الشرب في الداخل".

ويؤكد لمجلة "فيلي"، أن "المياه سريعة النفاد، ولا يوجد مكان كافٍ لها داخل المحل، كما لم تسجل حالات مرضية ناجمة عن المياه المعبأة"، مبيناً أنه "لم يتعرض للمساءلة من قبل الجهات الرقابية بسبب ترك المياه أو العصائر خارج المحل".

وفيما ينفي أصحاب المحال التجارية وجود أي أضرار صحية تلحق بالمواطنين جراء

تمثيل المرأة السياسي في العراق..

كيف تحولت "الكوتا النسائية" لقيود تحددها السلطات؟

فيلي:

تغيب أدوار المرأة العراقية في مواقع السلطة والإدارات التنفيذية العليا، في ظاهرة تطرح تساؤلات حول مدى المساواة في الفرص بين النساء والرجال في العراق، وهو ما يكشف، بحسب موقع "أمواج" البريطاني، عن وجود هوة عميقة بين نصوص القانون وتطبيقه.



وبداية، ذكر الموقع البريطاني، في تقرير ترجمته مجلة "فيل"، بانتخابات العام 2021، حين شهدت تحقيق المرأة نتائج تاريخية من خلال الفوز بـ95 منصبا في مجلس النواب، وهو ما تخطى الحصص البرلمانية (الكوتا) التي تم تحديدها دستوريا بنسبة 25٪ من المقاعد للنساء، لافتا إلى أنه في انتخابات 2025، تراجع هذا الزخم بشكل حاد مع انخفاض عدد النائبات اللواتي انتخبن إلى 84 نائبة. وذكر الموقع في تقريره أن مما يضاعف من أهمية هذه القضية الآن، هو أن النساء استبعدن إلى حد كبير من الحقائق الوزارية العليا في الحكومة الجزئية التي تشكل لرئيس الوزراء علي الزبيدي، حيث توجد امرأة واحدة فقط في مجلس الوزراء حتى الآن، معتبرا أن هذا التغيب يكشف عن هوة عميقة بين نص القانون وتطبيقه في العراق، ويطرح تساؤلات أساسية حول مستوى تساوي الفرصة فعليا في أعلى مستويات سلطة الدولة. وبحسب التقرير فقد جرى طرح فكرة حصص المرأة بنسبة 25٪ في مجلس النواب للمرة الأولى من قبل رئيس سلطة التحالف بول بريمر، بعد غزو العام 2003. إلا أنه ورغم ذلك، فإنه بدلا من اتخاذ إجراءات لتطبيقها من أعلى إلى أسفل، فإن السلطات الأميركية قاومت في البداية هذه الحصص إلا أنها تراجعت بعد ضغط مكثف وتعبئة من قبل المدافعين عن حقوق المرأة. وتابع التقرير أنه رغم هذا الانتصار الشعبي، فإن تهمة الفرض الأجنبي تم استخدامها أحيانا من جانب النقاد لتزع الشرعية عن النضال النسوي، حيث جرى اتهام الناشطين في كثير من الأحيان بخدمة أجندات خارجية. وبحسب التقرير فإن هذه المخاطر التي تواجه المدافعين عن حقوق المرأة، ظهرت بشكل مأساوي في آذار/مارس الماضي، عندما اغتيلت الناشطة النسوية يانار محمد في بغداد من قبل مسلحين مجهولين، والتي امضت حياتها تدافع عن المرأة وتقيم

ملاذات آمنة لضحايا العنف المنزلي، ما جلب عليها حملات تشهير من التيارات المحافظة التي كانت تهمها بالخيانة وبأنها حولت الملاجئ إلى بيوت للدعارة. ولفت التقرير إلى أن الحصص النسائية لم تطبق على تشكيل مجلس الوزراء فيما بعد دستور العام 2005، ولم تحصل المرأة سوى على 6 مواقع من أصل 32 في عهد رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري. وتابع أن المسألة لم تعالج منذ ذلك الوقت، ففي العام 2022، عين رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، 3 نساء فقط في حكومته المكونة من 23 عضوا، على الرغم من أن النساء في ذلك الوقت شكلن نحو 30٪ من البرلمانيين في مجلس النواب. وأشار التقرير إلى أن التراجع في التمثيل البرلماني للمرأة في العام 2025 كان مدفوعا جزئيا بنجاح المرشحين خارج نظام التخصيص، موضحا أنه بينما فازت 57 نائبة بمقاعدهن بهذه الطريقة في العام 2021، فإن هذا العدد تراجع إلى 25 في انتخابات العام الماضي، حيث أن جانبا من هذا التحول هو إصلاح القانون الانتخابي الذي يقول منتقدون إنه جعل من الصعب على المستقلين، وخصوصا النساء من خارج أحزاب السلطة الأساسية، الفوز بمقاعد. ورأى التقرير أن الفصائل السياسية الراسخة قد تتلاعب بالنظام لتثبيت الموالين للحزب ممن يفتقرون إلى النفوذ الشعبي، وأنه في حين أن المرشحات المنتسبات للحزب، يلتزم قانونيا بالكتلة السياسية، فإنهن غالبا ما يحتلن مرتبة أقل في القوائم الانتخابية، مضيفا أنه بينما النائبات المنتخبات غالبا ما يكن عاجزات عن الدفع ببرامجهن السياسية أو اعتلاء الرتب. ولهذا، اعتبر التقرير انه كنتيجة لذلك، فإنه من المرجح أن تظل النساء السياسيات يعتمدن اعتمادا كبيرا على مؤسسات الأحزاب التي يقودها الذكور والتي تعامل الحصص النسائية كسقف قانوني وليس



كقاعدة عمل أساسية.

ولفت التقرير إلى أن نظام المحاصصة يساهم في هذا، لأن قادة الأحزاب الذكور هم من يتفاوضون في الغالب على التعيينات وزارية خلف الابواب المغلقة، مضيفا انه عندما تخترق النساء هذا السقف، فإنه يتم تحجيمهن عادة بتكليفهن فيما يسمى حقائب "الخدمات" مثل وزارات البيئة والهجرة والزواج أو شؤون المرأة.

وقال التقرير إنه بدلا من توفير مسار للخدمة العامة، فإنه غالبا ما يتم تسليح البيئة السياسية في العراق بهدف تأديب النساء الطموحات. ونقل التقرير عن

نائبة رئيس شبكة النساء العراقيات سهيلة الأعسم قولها إن حملات التشهير والتخويف والتنمر هي تكتيكات بارزة تستخدم لإبعاد الناشطات عن السياسة الرسمية. لكن التقرير أشار إلى أن هذه الهجمات لا تردع كل النساء على الرغم من أنها يمكن أن تعرقل صعودهن السياسي، لافتا إلى أن وزيرة البيئة الحالية في حكومة الزبيدي، سروة عبد الواحد، النائبة الكوردية، القيادية في كتلة الجيل الجديد، خاضت حملة للرئاسة في العام 2018، وكانت أول امرأة تفعل ذلك، إلا أنها انسحبت بعد

شهرين فقط من إعلان ترشيحها بسبب التهديدات عبر الانترنت. وأشار التقرير إلى أن هذه الديناميات واضحة عبر الطيف السياسي العراقي، مذكرا بأن المرشحة النيابية السابقة والناشطة أميرة الجابر، كانت قد أعلنت عن نيتهما الترشح للرئاسة كمستقلة في كانون الثاني/يناير، إلا أنه جرى استبعادها من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ولفت إلى مقابلة تلفزيونية للجابر، قالت فيها إن ترشيحها كان هدفه تسليط الضوء على القضايا الجندرية بقدر ما يهدف إلى الاحتجاج على نظام المحاصصة الذي

تعتبره مرادفا لتجريد المرأة من تمكينها. ونقل التقرير عن الجابر قولها إنه "من خلال تقديم نفسي كأمراة تشارك في العمل السياسي، سعيت إلى كسر الحاجز السياسي المبني على تقاسم الحصص والإجماع السياسي". وأشارت أيضا إلى أن حملتها واجهت فورا اتهامات بكونها واجهة للأحزاب السياسية الكبرى، معتبرة أن النساء "بحاجة إلى العمل بجد بشكل مضاعف عن الرجال داخل الأحزاب لخلق مكانة لهن".

كما نقل التقرير عن النائبة السابقة عن الاتحاد الوطني الكوردستاني سوزان منصور، قولها إن الكتل السياسية تجند النساء اللواتي ليس لديهن خبرة مؤسسية سابقة للحصول على أصوات إضافية وتلبية الحصص القانونية وإنما من دون دمجهن بشكل هادف في هياكل صنع القرار. ولفت التقرير على سبيل المثال أيضا إلى أن الأمانة العامة لحزب الدعوة بقيادة نوري المالكي، تتكون من 400 عضو، إلا أنه لا يوجد سوى 12 عضوا فقط من النساء. وختم التقرير بالإشارة إلى التناقض الحاد القائم بسبب التقدم المعرقل في العراق، بالمقارنة مع التوجهات الإقليمية الأوسع، حيث تقوم دول مثل المملكة السعودية والإمارات بتعيين النساء بشكل متزايد في أدوار تنفيذية واضحة وبارزة، بما يشمل حقائب وزارية ومناصب السفراء.

ولفت التقرير إلى جمود نظام الحصص العراقي بتحوله أداة تكتفي بالتمثيل العددي، موضحا أن استبعاد المرأة من السلطة التنفيذية ليس نتيجة ثانوية عرضية لعملية التحول في العراق، وإنما هو سمة متعمدة لنظام الأحزاب المغلق المصمم لإعادة إنتاج قيادة ذكورية. ونوه التقرير إلى أن توسع الإصلاحات التشريعية بقوانين الحصص لتشمل تشكيل مجلس الوزراء نفسه، وتخلق حماية قوية ضد التهيب السياسي، فإن نظام الحصص لن يتحول إلى وسيلة للمساواة الحقيقية.

» الفصائل السياسية

الراسخة قد تتلاعب

بالنظام لتثبيت

الموالين للحزب ممن

يفتقرون إلى النفوذ

الشعبي، وأنه في

حين أن المرشحات

المنتسبات للحزب،

يلتزم قانونيا بالكتلة

السياسية، فإنهن

غالبا ما يحتلن مرتبة

أقل في القوائم

الانتخابية» ..



ويقول محمد شربة، حفيد الحاج جاسم الدامرجي، لمجلة "فيلي"، إن عائلته ما تزال متمسكة بالإرث الذي أسسه الأجداد قبل أكثر من ثمانية عقود، معتمدة على الطريقة اليدوية التقليدية في إعداد الدوندرمة، وهي أسلوب يمنحها قوامها المميز ونكهتها الأصلية التي ارتبطت بذاكرة أهالي النجف وزائريها. وأوضح أن صناعة الدوندرمة تعتمد على مكونات طبيعية، أبرزها القيمر والثعلبية والحليب، فيما تزيّن بالفستق الحلبي والشعيرة والزعفران الطبيعي، فضلاً عن النوتيل والبقلالة وإضافات أخرى تحضر يومياً، مؤكداً أن الإنتاج يتم بشكل يومي دون تخزين لفترات طويلة، حفاظاً على الجودة والطزاجة.

وأشار شربة إلى أن الدوندرمة النجفية أصبحت محطة أساسية لزوار المدينة القادمين من مختلف المحافظات، ولا سيما كربلاء والبصرة وبغداد، ممن يحرصون على تذوق المثلجات المصنوعة وفق الوصفة التقليدية التي حافظت على هويتها لعقود. ومن بين هؤلاء الزوار، يقول محمد ناجح، القادم من محافظة الديوانية، إن زيارة النجف الأشرف لا تكتمل بالنسبة له

ولعائلته من دون التوقف لتناول الدوندرمة التراثية. وأضاف أن أفراد عائلته يحرصون في كل زيارة على شراء الدوندرمة لما تمتاز به من مذاق مختلف وجودة عالية، مؤكداً أن طريقة إعدادها اليدوية ومكوناتها الطبيعية تمنحها نكهة لا يمكن العثور عليها في أي مكان آخر، الأمر الذي جعلها جزءاً ثابتاً من برنامج زيارتهم للمدينة. ويرى عدد من الزوار أن الدوندرمة النجفية لا تمثل مجرد نوع من المثلجات، بل تعد جزءاً من هوية المدينة وتراثها الشعبي، بعدما ارتبطت بذكريات العائلات العراقية على مدى عقود، وأصبحت إحدى المحطات التي يحرص الزائرون على التوقف عندها خلال زيارتهم للنجف الأشرف.

ورغم التطور الكبير الذي شهدته صناعة المثلجات وظهور أنواع وأساليب حديثة، يؤكد أصحاب المهنة أن ذلك لم يؤثر في الإقبال على الدوندرمة التقليدية، إذ ما زالت تحتفظ بروادها الذين يبحثون عن النكهة الأصلية المرتبطة بتراث المدينة. وتجسد صناعة الدوندرمة في النجف نموذجاً للحرف التراثية التي استطاعت الصمود أمام تغيرات الزمن، محافظة على هوية المذاق الشعبي، ومؤكدة أن الحفاظ على التراث يمكن أن يسير جنباً إلى جنب مع التطور، دون أن يفقد أصالته أو قيمته الثقافية، لتبقى الدوندرمة واحدة من أبرز العلامات التراثية التي تستقبل بها النجف زائريها جيلاً بعد جيل.

الدوندرمة النجفية..

حرفة تراثية تتحدى الزمن

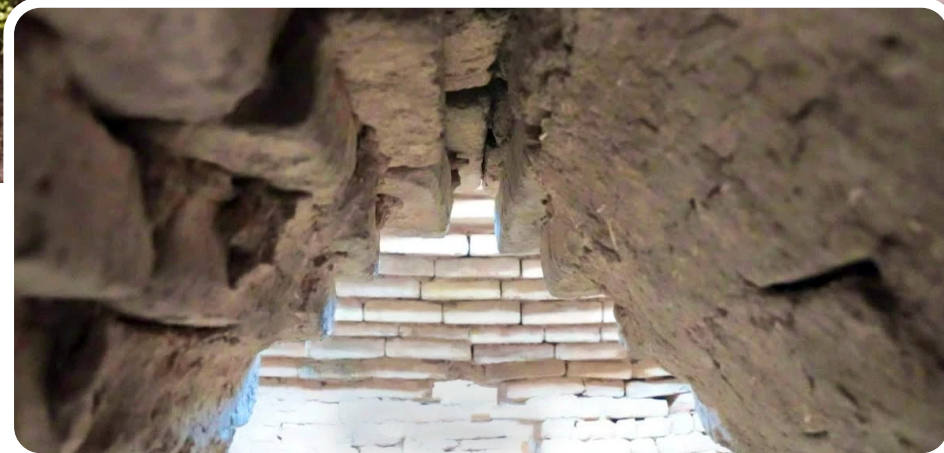
وتحافظ على نكهتها منذ ١٩٣٩



فيلي

في أحد أزقة مدينة النجف القديمة، لا تزال أصوات "الدك" اليدوي تتردد داخل محل صغير، معلنة استمرار حرفة عريقة قاومت الزمن والتطور، لتبقى الدوندرمة النجفية واحدة من أبرز معالم التراث الشعبي التي يقصدها الزوار من مختلف المحافظات، بحثاً عن مذاق ارتبط بذاكرة المدينة منذ عام 1939.





مدينة الإله إنليل..

نيبور أقدم مركز روحي
بوادي الرافدين
ووجهة الملوك والكهنة

وأضاف أن "الموقع شهد أولى أعمال التنقيب عام 1851، قبل أن تتوسع الحفريات ابتداءً من عام 1889 على يد بعثة جامعة بنسلفانيا الأميركية، والتي كشفت عن آلاف الرقم الطينية، وخريطة تعد الأقدم لمدينة في التاريخ، إضافة إلى معابد وزقورة نيبور ومكتبة ضمت نصوصاً سومرية وبابلية وأشورية تناولت الجوانب الدينية والأدبية والاقتصادية والإدارية".

الهيئة العامة للآثار والتراث بالتعاون مع البعثة الأثرية الأميركية، بهدف الكشف عن المزيد من معالم المدينة والحفاظ على إرثها الحضاري. وقال جبار، لمجلة "فيلي"، إن "مدينة نيبور كانت المركز الديني الأبرز في بلاد سومر، إذ احتضنت معبد الإله (إنليل) الذي منحها مكانة سياسية ودينية استثنائية، رغم أنها لم تكن عاصمة لإحدى الدول السومرية أو البابلية.

متعددة الألوان والأحجام، حتى بات النظر إلى الأرض ضرورة قبل أن يكون فضولاً، خشية أن تطأ القدم قطعة أثرية بقيت آلاف السنين شاهدة على تفاصيل الحياة في هذه المدينة العريقة. وفي هذا السياق، أكد مدير آثار وتراث محافظة الديوانية، باسم جبار، أن مدينة نمر (نيبور) الأثرية تعد من أهم المدن السومرية في العراق، وتشهد سنوياً أعمال تنقيب مشتركة تنفذها

ووثقت كاميرا مجلة "فيلي" صوراً للمدينة التاريخية، تكشف تلالاً أثرية متفاوتة الارتفاع، تتوسطها كتلة شامخة تبدو وكأنها قلب المدينة القديم، فيما تقود بوابة الموقع إلى عالم مختلف، حيث تبدأ الأطلال بالإفصاح عن أسرار مدينة كانت يوماً المركز الديني الأهم في الحضارة السومرية. ويلاحظ من يزور المدينة، الانتشار الكثيف لشظايا الجرار الفخارية



فيلي :

ما تزال مدينة نيبور الأثرية، التي تقع في ناحية نمر التابعة لقضاء عفك شمال شرقي محافظة الديوانية، ويعود تاريخها إلى أكثر من أربعة آلاف سنة، تكشف كل يوم عن أسرار حضارة وادي الرافدين وتروي قصة أقدم مركز روحي للحضارات السومرية والبابلية والأكدية، حيث كانت تمثل المدينة الدينية المقدسة لتلك الحضارات.

الفنية والإدارية اللازمة لدعم ملف إدراجها مستقبلاً".
وختم جبار حديثه بالتأكيد على أن "مدينة نيبور تمثل واحدة من أهم الحواضر الدينية والثقافية في حضارة بلاد الرافدين، وأن استمرار أعمال التنقيب والصيانة يسهم في الحفاظ على هذا الإرث الإنساني وإبراز قيمته التاريخية على المستوى العالمي".
ولا تبدو الآثار في مدينة نيبور مجرد بقايا من الطين والحجارة، بل مدينة ما زالت تنبض بالحياة في ذاكرة التاريخ، تنتظر المزيد من التنقيبات للكشف عن أسرارها، وإعادة قراءة واحدة من أهم صفحات الحضارة الإنسانية.

النشاط الاقتصادي، والعقود التجارية، والنصوص المدرسية، والعلوم الرياضية والفلكية، فضلاً عن النصوص الدينية والأساطير السومرية، الأمر الذي جعل نيبور من أهم المصادر لدراسة حضارة وادي الرافدين".
ولفت مدير آثار وتراث الديوانية إلى أن "مدينة نيبور مدرجة حالياً على اللائحة التمهيدية للتراث العالمي في منظمة اليونسكو، لكنها لم تدرج بعد على قائمة التراث العالمي، مؤكداً أن الجهات المختصة تواصل استكمال المتطلبات

وأختام أسطوانية، وأوانٍ فخارية، وأدوات معدنية".
وأوضح أن "آلاف الرقم الطينية المكتشفة في الموقع وثقت تفاصيل الحياة اليومية في بلاد الرافدين، بما في ذلك

الدينية في ذلك العصر.
وبين جبار أيضاً، أن "أبرز معالم المدينة تتمثل بزقورة نيبور ومجمع معبد (إيكور) المخصص لعبادة الإله إنليل، فضلاً عن معبد الإلهة إنانا (عشتار)، حيث كشفت التنقيبات عن عشرات الطبقات الحضارية الممتدة إلى عصر الوركاء، إلى جانب تماثيل برونزية، ورقم طينية،

من أربعة آلاف عام، حين تحضر في الذاكرة إنخيدوانا، ابنة الملك سرجون الأكدي، التي تعد أول مؤلفة معروفة بالاسم في تاريخ البشرية.
وقد شغلت منصب الكاهنة العليا للإله نانا في مدينة أور، وأسهمت في ترسيخ البعد الديني والسياسي للدولة الأكديّة، فيما ارتبطت نيبور آنذاك بمعبد الإله إنليل، الذي مثل المركز الديني الأهم في بلاد سومر، لتشكل المدينتان محورا رئيسا للحياة

وأشار جبار، إلى أن "أعمال التنقيب لم تتوقف، إذ تواصل الهيئة العامة للآثار والتراث، بالتعاون مع البعثة الأميركية، تنفيذ مواسم تنقيب سنوية داخل الموقع، أسفرت عن اكتشافات أثرية جديدة تسهم في فهم تاريخ المدينة وتطورها الحضاري".
ومع الاقتراب من التل الرئيس، تزايد بقايا اللقى الأثرية، فيما ترتفع جدران شيدت من اللبن الطيني، ما تزال تقاوم عوامل الزمن، لتروي بصمتها قصة مدينة كانت يوماً قبلة للملوك والكهنة، ومقصداً للحجاج القادمين من مختلف مدن بلاد الرافدين.

وعند الوصول إلى أعلى نقطة في الموقع، يتجلى البناء الأبرز في المدينة، زقورة نيبور، التي ما زالت تقف شامخة رغم تعاقب القرون، ومن فوق قممها، تمتد أطلال المدينة إلى الأفق، فتستحضر ذاكرة حضارة كانت في زمنها من أكثر الحضارات ازدهاراً وتأثيراً. ومن على قمة الزقورة، يعود التاريخ إلى أكثر

"عند الوصول إلى أعلى نقطة في الموقع، يتجلى البناء الأبرز في المدينة، زقورة نيبور، التي ما زالت تقف شامخة رغم تعاقب القرون، ومن فوق قممها، تمتد أطلال المدينة إلى الأفق، فتستحضر ذاكرة حضارة كانت في زمنها من أكثر الحضارات ازدهاراً وتأثيراً".



مدينة النمرود..

حضارة تحدث الإرهاب تنتظر اكمال تأهيلها

فيلي :

حين وقفت أمام تاريخٍ عظيمٍ تعاقبت عليه آلاف السنين، دخلت بهدوءٍ أتأمل ما تبقى من أمجاد الحضارة الآشورية. على يميني انتصب الثور المجنح شامخاً متحدياً الزمن، فيما بدت أمامي قاعة الملك آشور ناصر بال الثاني، هكذا يصف مراسل مجلة "فيلي"، دخوله لمدينة النمرود التاريخية في نينوى، ولاسيما قاعة الملك، التي كانت يوماً تزدان بالألواح الحجرية المنقوشة، وتروي انتصاراته وأعماله العمرانية واستقباله للوفود.

ورغم ما تعرضت له مدينة النمرود من تفجير وتخريب على يد تنظيم داعش، بقيت شواهد الحضارة متناثرة بين الأنقاض، تحكي قصة شعب حافظ على إرثه عبر القرون. ما يلفت الانتباه، هي النقوش المحفورة على الحجر، والكتابات والرسوم التي ما زالت تنبض بالحياة رغم مرور الزمن، وحول هذه المدينة، يقول مدير آثار وراث نينوى، رويد موفق، إن مدينة نمرود الأثرية، الواقعة على الضفة الشرقية لنهر دجلة جنوب مدينة الموصل بنحو 35 كيلومتراً، تعد واحدة من أهم مدن العراق القديم، إذ كانت العاصمة الثانية للإمبراطورية الآشورية في عهد الملك آشور ناصر بال الثاني خلال القرن التاسع قبل الميلاد، ومركزاً سياسياً وعسكرياً بارزاً للدولة الآشورية.

ويضيف موفق، لمجلة "فيلي"، أن المدينة تعرضت لأضرار جسيمة خلال سيطرة تنظيم داعش بين عامي 2014 و2016، بعدما دمرت قصورها ومنحوتاتها وتمثيلها الأثرية باستخدام المتفجرات والجرافات، وفي مقدمتها الثيران المجنحة ومنحوتات القصر الشمالي الغربي، ما ألحق خسائر كبيرة بالتراث الحضاري العراقي والإنساني. ويشير إلى أن نمرود تعد من أشهر المواقع الأثرية العراقية عالمياً، إذ تنتشر مكتشفاتها في 76 متحفاً حول العالم، وتمثل منحوتاتها ذروة الفن الآشوري من حيث الدقة والإبداع، وتعكس قوة وازدهار تلك الحضارة العريقة. ويبين أن الموقع شهد خلال السنوات الماضية جهوداً واسعة لإعادة التأهيل والترميم بدعم من منظمات دولية،

أسهمت في تدريب الكوادر العراقية وتوفير المعدات اللازمة لأعمال الحفظ والصيانة والتوثيق، إلا أن أجزاء من المدينة ما تزال بحاجة إلى استكمال أعمال التأهيل والبنى التحتية قبل افتتاحها بالكامل أمام الزائرين. وتضم مدينة نمرود عدداً من أبرز القصور الآشورية، منها القصر الشمالي الغربي للملك آشور ناصر بال الثاني، وقصور شلمنصر الثالث، وأدد نيراري، وتجلات بلاسر الثالث، وسرجون، وأسرحدون، إضافة إلى القصر الجنوبي الشرقي للملك آشور إتل إيلاني، فضلاً عن الزقورة الشهيرة، ومعابد نابو ونيورتا وعشتار وكولا، وحصن شلمنصر الذي يعد أكبر مباني المدينة. ويرى مختصون أن آثار نمرود تمثل رمزا لصمود الحضارة العراقية أمام محاولات



« الألم الحقيقي عشته
عندما وقفت بنفسي
أمام تلك الحضارة بعد
الدمار. كانت لحظات
ثقيلة وأنا أتأمل آثاراً
صمدت آلاف السنين
ثم تعرضت للتخريب
على يد إرهابي لا يدرك
قيمة التاريخ ولا أهمية
الإرث الإنساني »



منظمة للآثار. وبين أن الفكر المتطرف الذي تبناه التنظيم كان يعتبر الحضارات القديمة "حضارات شركية" يجب تدميرها، وهو النهج نفسه الذي اتبعه في مدينة تدمر السورية قبل احتلال الموصل. ويختم رشيد حديثه بالقول إن الاتجار بالآثار شكل المورد المالي الثاني لتنظيم داعش بعد النفط، إذ كشفت التحقيقات عن شبكة واسعة من الأنفاق في تل النبي يونس ومواقع أثرية أخرى، استخدمت للتنقيب غير المشروع وتهريب القطع الأثرية، إضافة إلى انتهاكات مماثلة في الأنبار وكركوك وصلاح الدين وغيرها من المناطق التي خضعت لسيطرة التنظيم.

أحاول أن أعيد للتاريخ شيئاً من هيئته التي سلبت". ويؤكد رشيد أن مدينة النمرود تعد إحدى العواصم الآشورية الأربع إلى جانب آشور ونيوى وخرسباد، وكانت من أهم المراكز السياسية والحضارية للإمبراطورية الآشورية، مبيناً أن القاعة الملكية في قصر آشور ناصر بال الثاني كانت بمثابة متحف مفتوح، تزيها ألواح حجرية توثق انتصارات الملك ومشاريعه العمرانية. ويشير إلى أن تنظيم داعش عمد إلى تقطيع العديد من الألواح الحجرية بالمنشير الكهربائية لسرقة أجزائها وتهريبها، فيما فجر ما تعذر نقله بواسطة البراميل المتفجرة، موثقاً تلك الجرائم عبر مقاطع مصورة بثها للعالم بهدف الترهيب.

ويضيف أن التنظيم لم يستهدف النمرود وحدها، بل شن حملة تدمير ونهب طالت تل النبي يونس ومنذنة الحدباء وعدداً كبيراً من المواقع الأثرية في محافظة نينوى، فضلاً عن عمليات نهب وسرقة

التدمير والاندثار، ورسالة تؤكد عمق الجذور التاريخية للعراق وأهمية حماية هويته الثقافية وتراثه الحضاري. من جانبه، يقول الباحث الأثري قيس رشيد، لمجلة "فيلي"، إن المشاهد التي بثها تنظيم داعش أثناء تحطيم آثار الموصل كانت من أكثر المشاهد إيلاً، ليس لعلماء الآثار فحسب، بل لكل العراقيين الذين شاهدوا جزءاً من ذاكرتهم التاريخية يستهدف أمام أنظار العالم. ويضيف: "لكن الألم الحقيقي عشته عندما وقفت بنفسي أمام تلك الحضارة بعد الدمار. كانت لحظات ثقيلة وأنا أتأمل آثاراً صمدت آلاف السنين ثم تعرضت للتخريب على يد إرهابي لا يدرك قيمة التاريخ ولا أهمية الإرث الإنساني". ويتابع: "سرت بين الأنقاض والحجارة المتناثرة، أتفحص ما تبقى من الشواهد التي كانت تزين القاعات الملكية. وبين الركام وجدت قطعة حجرية مكسورة تحمل جزءاً من صورة ملك آشوري جالس على عرشه، رفعتها بحذر وتأملت طويلاً، ثم أعدتها إلى مكانها، وكأنني



العمالة الأجنبية

مجتمعات موازية تثير القلق لماذا اختاروا العزلة؟

وتقيم شريحة من هذه العمالة حالياً في مجمعات سكنية مغلقة ومعزولة إلى حد كبير عن المجتمع البغدادي، توصف بأنها "مجتمعات موازية". ويثير هذا الواقع تساؤلات بشأن تأثير هذه المجتمعات على البنية الثقافية والاجتماعية المحلية على المدى البعيد، وما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراءات تضمن حماية الهوية المجتمعية، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الخبرات الأجنبية.

ومن الواضح أن العمال الأجانب الذين يعيشون في هذه التجمعات ينحدرون من دول تختلف في ثقافتها ودياناتها وأنماط حياتها، إلا أنهم يمارسون جزءاً كبيراً من حياتهم اليومية بصورة منفصلة عن المجتمع المحلي، سواء من ناحية السكن أو اللغة أو العلاقات الاجتماعية.

في حين يبقى تفاعل هذه الشريحة مع السكان العراقيين محدوداً، وينحصر غالباً في إطار العمل أو التعاملات الضرورية، إذ يفضل معظمهم التواصل مع أبناء جنسيتهم أو زملائهم في بيئة العمل، مع مشاركة محدودة في الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع العراقي.

وتؤكد المواطنة نورس حسين، التي تسكن في أحد المجمعات السكنية القريبة من تجمعات يقطنها عمال أجانب، أن "جميع خدمات المجمع الذي أسكن فيه تدار من قبل عمال أجانب، بما في ذلك الحراسة والحماية".

وتضيف، في حديثها لمجلة "فيلي"، أن "المجمع الذي يقيم فيه العمال الأجانب يضم مهندسين وإداريين وتقنيين يعملون في شركات عراقية حكومية وأهلية بارزة"، مشيرة إلى أن "صعوبة التعامل معهم لا تعود إلى اللغة فقط، بل إلى طبيعة السلوكيات التي تصدر عنهم، ما يجعلنا نشعر بالغرابة".

وتلفت إلى أن "سكان المجمع مستأثرون من إدارة شؤونهم من قبل أجانب معزولين عن التواصل معنا"، مردفة: "حتى عندما يحتاج السكان إلى خدمة أو استفسار، فإن هؤلاء لا يستجيبون أو لا يتفاعلون بالشكل المطلوب".

ولا يختلف المواطن حسين علي (40 عاماً) عن هذا الرأي، إذ يقول، في حديثه لمجلة "فيلي"، إن "انغلاق العمال الأجانب من أصحاب الكفاءات يجعل التفاهم معهم صعباً، ويزيد من تعقيد الموقف".



لم تعد العمالة الأجنبية في العراق تقتصر على الأعمال الخدمية، كالمطاعم وأعمال التنظيف وغيرها من المهن البدنية المعروفة، بل اتسع حضورها ليشمل وظائف إدارية وتقنية وهندسية ومتخصصة في مؤسسات حكومية وأهلية، بينها المستشفيات والشركات والمصانع.

العمالة الأجنبية.. مجتمعات موازية تثير القلق لماذا اختاروا العزلة؟

ويشير علي، إلى أن "المجمع الذي يسكن فيه يُدار بنسبة 90 بالمئة من قبل أجنبي يعملون في شركات ومصانع عراقية ويققيمون في مجمع سكني معزول".

وطبقاً لما يقول: "عندما اتصل بالشركة لإعادة تأسيس الكهرباء في شقته، أرسلت له مهندساً أجنبياً نفذ العمل وفق رؤيته الخاصة، وليس وفق ما طلبته"، مضيقاً أن "المهندس لم يكثرث لملاحظاته، وكان يكتفي بابتسامة غامضة ويواصل عمله".

وفي المقابل، حاولت مجلة "فيلي" التواصل مع عدد من العمال الأجانب، إلا أن معظمهم رفضوا الحديث، مبررين ذلك بخشيتهم من تأثير تصريحاتهم في أوضاعهم الوظيفية أو إقاماتهم. ووافق أحدهم على الحديث باسم مستعار، مكتفياً بالتعريف عن نفسه باسم "سامر".

ويقول إن "العزلة ليست خياراً دائماً بالنسبة إلينا، فكثير من العمال يعملون لساعات طويلة، وتنظم الشركات سكنهم وتنقلهم داخل مجمعات مخصصة، ما يجعل فرص الاحتكاك بالمجتمع محدودة منذ البداية". ويضيف أن "حاجز اللغة والخوف من سوء الفهم يجعلان بعض العمال يتجنبون الحديث أو الدخول في نقاشات طويلة، وهذا قد يُفسر أحياناً على أنه تجاهل أو تعال، بينما يكون سببه في الغالب عدم القدرة على التعبير أو الخشية من ارتكاب خطأ".

وبحسب "سامر": "على الرغم من أن غالبية العراقيين يرحبون بنا، لكن بعض العمال يشعرون أيضاً بأنهم موضع مراقبة أو أحكام مسبقة، ولا يعرفون القوانين والعادات الاجتماعية بصورة كافية، لذلك يفضلون البقاء داخل محيط زملائهم حيث يشعرون بأمان أكبر".

ويتابع أن "معظمنا جاء إلى العراق للعمل وتأمين دخل لعائلته، وليس لتشكيل مجتمع منفصل أو منافسة العراقيين، لكننا نحتاج إلى برامج تعريف باللغة والعادات، وفرص تواصل منظمة مع الموظفين والسكان المحليين، بدلاً من ترك العلاقة محصورة في

العمل والمشكلات اليومية". ويرى أن مسؤولية الاندماج لا تقع على العامل الأجنبي وحده، بل تشمل الشركات التي تستقدمه وتحدد مكان إقامته وساعات عمله. وتبرز هنا مشكلة الاندماج الاجتماعي، إذ إن هذه التجمعات المعزولة قد تقلل من فرص نقل الخبرات والتبادل الثقافي بين المقيمين والمجتمع المحلي.

وفي هذا السياق، يرى رئيس الاتحاد العراقي لنقابات العمال، وليد نعمة فارس، أن "وجود العمالة الأجنبية المتخصصة ليس مشكلة بحد ذاته، إذ يمكن أن يسهم في نقل الخبرات وسد احتياجات سوق العمل".

ويضيف أن "التحدي الحقيقي يبدأ عندما تتحول هذه العمالة إلى مجتمعات موازية تعيش في عزلة عن المجتمع المحلي داخل مجمعات مغلقة، لها أنظمة وخدمات وأنماط حياة منفصلة".

ويلفت إلى أن "مع مرور الوقت قد تتفاقم مشكلة البطالة بين الشباب، ولا سيما أصحاب الشهادات والكفاءات، عندما يشغل الأجانب بعض الوظائف المهمة من دون تأهيل العراقيين لشغلها، وهو ما قد يضعف فرص نقل المعرفة، ويعمق الشعور بعدم تكافؤ الفرص، ويؤثر في التماسك الاجتماعي على المدى البعيد".

ويؤكد رئيس الاتحاد العراقي لنقابات العمال أن "التنمية المستدامة لا تقوم على استقدام الخبرات فقط، بل على توطيّن المعرفة، وتمكين الكفاءات الوطنية، ووضع سياسات تحقق التوازن بين الاستفادة من الخبرات الأجنبية وتوفير فرص العمل للمواطنين، بما يحفظ الهوية الوطنية ويعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي".

وتنشط العمالة الأجنبية المتخصصة في العديد من الشركات المحلية الكبرى، إذ تضم هذه الشركات تقنيين وفنيين ومهندسين وأصحاب شهادات عليا، يحصلون على رواتب مجزية، ويققيمون في مجمعات سكنية معزولة تتمتع بخدمات متكاملة.

ويقول سيف فرات، صاحب شركة يعمل فيها

"معظمنا جاء إلى العراق للعمل وتأمين دخل لعائلته، وليس لتشكيل مجتمع منفصل أو منافسة العراقيين، لكننا نحتاج إلى برامج تعريف باللغة والعادات، وفرص تواصل منظمة مع الموظفين والسكان المحليين، بدلاً من ترك العلاقة محصورة في العمل والمشكلات اليومية".

عدد من الأيدي العاملة الأجنبية، إن "نسبة جيدة من أصحاب الاختصاصات الأجنبية يؤدون أعمالهم بانسيابية داخل الشركة"، مؤكداً أن "نحو 35 بالمئة من العاملين الأجانب المختصين يواصلون عملهم بانتظام، وأسهموا في تطوير الشركة حتى أصبحت معروفة على المستوى الإقليمي".

وبين، مجلة "فيلي"، أن "العديد من التقنيين والمهندسين الأجانب أحدثوا منذ انضمامهم إلى الشركة تغييرات مهمة في مختلف مفاصل العمل، وهو أمر إيجابي للغاية".

وقام فرات، بتوظيف خريجين عراقيين من الجامعات والمعاهد في اختصاصات الهندسة والتقنيات والإلكترونيات، بهدف الاستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير قدراتهم، بحسب قوله.

ويؤكد أن المشكلة الأساسية مع أصحاب الاختصاصات الأجانب تتمثل في قلة تفاعلهم وعدم استعدادهم لنقل خبراتهم إلى الشباب العراقي إلا في نطاق محدود، فضلاً عن الاختلافات الثقافية والاجتماعية التي تشكل حاجزاً أمام التقارب والتفاهم بينهم وبين الموظفين العراقيين.

ويسهم انغلاق هذه المجتمعات الموازية على نفسها في تقليص فرص التبادل الثقافي والاجتماعي مع المجتمع الأوسع.

وتقول الباحثة الاجتماعية مناهل الصالح،

لمجلة "فيلي"، إن "أي مجتمع يستضيف أعداداً كبيرة من الكفاءات الأجنبية يحتاج إلى إيجاد مساحة مشتركة بينها وبين المجتمع المحلي".

وتخلص مناهل إلى أن "استمرار العيش في بيئات مغلقة يحرم الطرفين من تبادل المعرفة والخبرات"، مبيّنة أن "الانعزال لفترات طويلة

قد يخلق فجوة اجتماعية وثقافية، تجعل العلاقة تقتصر على المصالح الاقتصادية، بدلاً من أن تتحول إلى شراكة تسهم في تنمية المجتمع وتعزيز التفاهم بين الثقافات.

وبينما تحتاج السوق العراقية إلى الخبرات الأجنبية في عدد من القطاعات، يرى مختصون أن التحدي الحقيقي لا يكمن في وجود هذه

الكفاءات، بل في تحولها إلى مجتمعات مغلقة لا تنقل خبراتها ولا تندمج مع محيطها، الأمر الذي قد يخلق فجوة اجتماعية ومهنية تتسع مع مرور الوقت، ما لم ترافق سياسة استقدام الخبرات برامج حقيقية لتأهيل الكفاءات العراقية وتوطين المعرفة.





الصورة مولدة بالذكاء الاصطناعي

صدمات عراقية !!!

نعيش مفارقة مؤلمة، فبينما تتكشف فضائح اختلاس بالمليارات من مؤسسات حكومية، تجد الحكومة نفسها تكافح شهرياً لتأمين رواتب الموظفين والمتقاعدين وسط ضائقة مالية خانقة. هذا النزيف المستمر للثروة الوطنية يحدث في وقت نعاني فيه من انعدام الكهرباء، وبنى تحتية متهاكلة، ومستشفيات ومدارس تعاني! وهنا يتضح أن الفساد لم يعد مجرد سلوك فردي، بل أصبح منظومة تلتهم موارد الدولة وتعرقل أي محاولة للإصلاح أو التنمية.

مدير التحرير

فهيلى

FAILY MAGAZINE
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق



صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والإعلام للكوورد الفيليين
دهزگای رۆشنبیری و راگه یاندنی کوردی فهیلی

SHAFQA FOUNDATION OF CULTURE &
MEDIA FOR FAILI KURD

العدد 271 السنة الثانية والعشرون | تموز / يوليو 2026